الفكر والرقيب

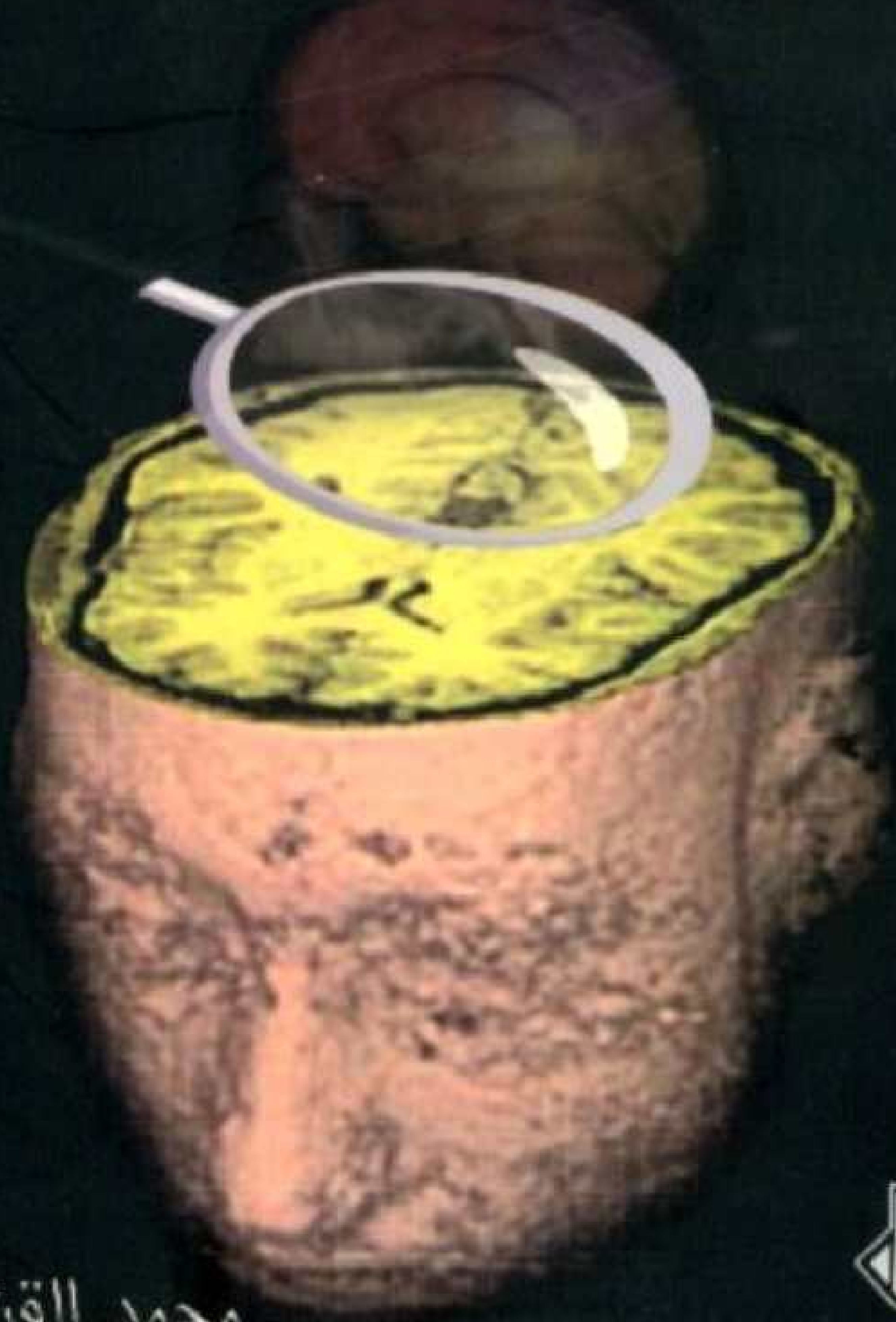

محمد القشعمي

محمد القشعمي

الفكر والرقيب

بسم الله الرحمن الرحيم

مفـــاجـــأة

بهذا العنوان (الفكر والرقيب) يفاجئنا الأستاذ محمد القشعمي بواحد من إصداراته ذات العلاقة بالحياة الاجتماعية.

إن الفكر والرقيب عدوان متناحران، عرفتهما البشرية في كل زمان ومكان على ساحة الضوء والظلام. ساحة القوة الذهنية والقوة اليدوية. ساحة التحول وساحة الثبات، أي ساحة الماضي الميت والمستقبل المبشر بولادة الحياة الأفضل.

في تاريخنا العربي، منذ أفرد طرفة (إفراد البعير المعبد) كانت الرقابة اجتماعية، ومنذ العصر الأموي أصبحت الرقابة بيد الطغاة والواشين، أما العصر العباسي فقد عين فيه وزير يسمى (صاحب الزنادقة)، مهمته تحت هذا التضليل الأسمي ملاحقة أصحاب الفكر.

وها نحن الآن نقاسي من مختلف (الرقباء)، لا رقباء الغزل العربي، بل رقباء الفكر والعقل والحرية.

شكراً أبا يعرب على هذا الإصدار.

وزدنا من مفاجآتك.

محمد العلي

الفصل الأول

حرية الرأي والتعبير

(نظرة فلسفية وتاريخية)

من البديهي أن الإنسان مخلوق اجتماعي لا يستطيع أن يعيش بمفرده، ولابد له أن يعيش في مجتمعات أو مع أفراد وجماعات متباينة، لذلك جعل الله سبحانه وتعالى حرية التعبير سمة من سمات الإنسان التي يمتاز بها عن سائر المخلوقات.. فهي أداة إحقاق الحق وإبطال الباطل ووسيلة الترويح عما يجول بداخل النفس من خواطر وأفكار، ومن ثم كانت بحسب الأصل حقاً من حقوق الشخصية التي تثبت بالفطرة[1].

وتعد حرية الرأي والتعبير قديمة قدم الإنسان وواحدة من عشرات بل مئات الحريات التي نعرفها ونتجادل حولها، ولكنها أخطر هذه الحريات جميعاً لأن نتاج هذه الحرية يبقى بعد فناء الإنسان.

ويمكن القول - بصفة عامة - إن حرية التعبير والرأي ليست إلا سقوط العوائق التي تحول دون أن يعبر المرء بفطرته الطبيعية عن أدائه وعن مجتمعه، تحقيقاً لخيره وسعادته، وحرية الكلام والتعبير هما النتيجة الطبيعية لحرية الاعتقاد، وحرية الاعتقاد تعنى حرية التفكير التي لا تجعلنا نضطر إلى اعتقاد آراء نعتقد أنها خاطئة[2].

---

(1) حسناء محمود محجوب، الرقابة على الإنتاج الفكري في مصر منذ ظهورها حتى الآن، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة 1998م.

(2) خليل صابات، الصحافة رسالة واستعداد وفن، دار المعارف، القاهرة 1967م، ص270.

وتتطلب الحرية عموماً إتاحة الفرصة للمواطنين للتعبير عن ذواتهم بشتى الوسائل دون قيود مسبقة من جانب الحكومات. غير أن الحكومات ليست وحدها التي تحول دون انطلاق حرية التعبير، وإن كانت أهم الأخطار التي يمكن أن تهدد هذه الحرية، فالفقر والجوع والجهل وغير ذلك من الظروف الاجتماعية التي تحيط بالفرد قد تكون عبئاً على حقه في ممارسة حرية التعبير، لكن السلطة الحكومية على أية حال هي حجر الأساس في تمكين الفرد من ممارسة الحرية حينما تزيل عنه عوائق ممارستها وهي كذلك الخطر الداهم على هذه الحرية حينما تتصدى بالتهديد ووضع العراقيل عند ممارستها[3].

وتسعى الحضارات البشرية في عصورها المختلفة إلى تحرير الإنسان من أي ضغط أو إكراه يؤثر في إرادته، ويحول دون الاستفادة من ملكاته في سائر جوانب الحياة. ذلك أن حرية الناس في التعبير عن مشكلاتهم وآرائهم وآمالهم يمكن أن تتيح لهم الوصول إلى حلول مقبولة عقلانياً لتلك المشكلات.

ولقد كفل الإسلام مبدأ الحرية كأصل عام قبل أن يتطرق إليها المشرعون وفقهاء القانون لوضعها في قوانين ودساتير عالمية، فالتجربة الإسلامية غنية في مجال حرية الرأي والتعبير وهناك عشرات الآيات التي تحض عليها، منها قوله تعالى: (مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ)[4]، وقوله تعالى: (لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ)[5]،

---

(3) عماد عبد الحميد النجار، الوسيط في تشريعات الصحافة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1985م، ص47.

(4) سورة فصلت (الآية: 46).

(5) سورة البقرة (الآية: 256).

(لاَ يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا)[6]، (وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ)[7].

فالله تعالى يترك للإنسان حريته واختياره في الإيمان بـه، ولا يريد من الإنسان إيماناً جبرياً بل إيماناً اختيارياً وبملء إرادته وبكامل حريته، وبذلك نجد الدين الإسلامي يستند إلى النظر العقلي والاعتبار بسنن الله في الخلق، وعدم اتخاذ سلطة دينية، وهي أصول لا تؤدي إلى حرية الرأي والتعبير فحسب بل تزكيها وتقتضيها.

وفي مجال السياسة دلّت الأحداث المتواترة على إعمال الرأي والشورى في أدق الأمور، وفي مواجهة الحكام. وفي مجال العلم يكفي أن جمهرة المسلمين بحثوا في الأرض والسماء وما بينهما دون التزام رأي مسبق في دين أو نص مقدس، وقد دعاهم الله إلى السير في مناكبها وكشف حقائق كونه، وإعمال العقل والجهر بالرأي، فكانت الكشوف العلمية العديدة على أيدي علماء المسلمين. ولقد استقر الإيمان بالعقل في شريعة الإسلام كما لم يستقر في نظام آخر، وكانت الدعوة إلى انتفاء الحصانة عن أفراد الناس أصلاً ثابتاً في الإسلام حيث لا يتفاضل الناس إلا بالتقوى، كما أن دعوة العفو والتسامح جزء أساسي في شريعة الإسلام، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو قطب الوحي الذي بعث الله به الرسل والأنبياء – كما يقول الإمام الغزالي – وبذلك فإن حرية الرأي والتعبير هي جوهر الإسلام، وضرورة من ضرورات الإيمان به، ولقد كانت هذه الحرية واقعاً ملموساً منذ عهد الرسول (وحتى نهاية عهد الخلفاء الراشدين)[8].

---

(6) سورة البقرة (الآية: 286).

(7) سورة الكهف (الآية: 29).

(8) عماد عبد الحميد النجار، مرجع سابق، ص 68.

وهناك عشرات الأحاديث النبوية التي تحثنا على نشر العلم وتحذرنا من كتمانه، ولكنها تشترط أن يكون هذا النشر قولاً خيراً وعلماً نافعاً أو قولٌ معروف ولا يكون قول كذبٍ أو قول بغير علم. فعن أبي هريرة قال: قال رسول الله (صل الله عليه وسلم): ((من سئل عن علم فكتمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار))(9).

وعن أبي أمامة قال: قال رسول الله (صل الله عليه وسلم): ((إن الله وملائكته وأهل السموات والأرض حتى النملة في جحرها والحوت ليصلون على معلمي الناس الخير))(10).

وقد حاولت القوانين الوضعية أن تصيغ هذه الأوامر الإلهية، وكذلك الحدود التي صنعها الإنسان من ثمرة خبرته في التعبير عن رأيه بما لا يتعارض مع مصلحة الجماعة فظهرت في صورة قوانين تنظم إلى حد كبير حق الإنسان في التعبير عن رأيه، ولم يكن الأمر سهلاً أمام واضعي مثل هذه القوانين، فقد ظل أمر التوفيق بين حق الفرد وتمتعه بحريته في التعبير عن رأيه، وحق المجتمع الذي يعيش فيه من أصعب المهام أمام واضعي القوانين(11).

وقد اتفق معظم المؤرخين على أن الرقابة على الإنتاج الفكري ارتبطت بالطباعة واختراع يوحنا جوتنبرج الطباعة بالحروف المعدنية عام (1436م) مما ساعد على انتشار الإنتاج الفكري. ففي عصور ما قبل التاريخ بدأ الإنسان الرسم على جدران الكهوف والمعابد وكانت تلك وسيلة محددة للاتصال هدفها تسجيل الأحداث التاريخية الهامة، وبعد اختراع

---

(9) حديث شريف رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم.

(10) حديث شريف رواه الترمذي.

(11) عبد الله النجار، التعسف في استعمال حق النشر (دراسة فقهية مقارنة)، دار النهضة العربية 1995م.

مواد أخرى للكتابة كالبردي والالياف والحرير وأنواع المعادن المختلفة .. وحتى بعد اختراع الورق كانت الكتب تنتج يدوياً، فتنسخ أو تخط، لذلك فقد تعارف على تسميتها بالمخطوطات، وكان توزيعها أو انتشارها محدوداً أيضاً، ومن هنا فإن اختراع الطباعة من أهم وأول الاختراعات في تاريخ البشرية التي ساعدت على سهولة عملية الاتصال وسهولة الحصول على المعرفة وسهولة التعبير عما يجيش بفكر الإنسان فكان لزاماً على السلطة العليا في المجتمع أن تضع حدوداً لهذا التعبير ولهذه الحرية[12].

فنجد أنه مع بدايات اعتماد الإنسان على الطباعة في القرن السادس عشر انتشرت ظاهرة الرقابة على الكتب والصحف في أوروبا، فأصبحت عملية الرقابة شاغلاً يشغل بال الكنيسة والدولة، وقد رأت الكنيسة أن من واجبها شن الحملات المكثفة على الكتب التي تخرج على سياسة الدولة والكنيسة، واتخذ التحالف بين الكنيسة والدولة شكلاً سياسياً عرف باسم "الحق الإلهي" فالملوك يحكمون لأنهم مخولون بذلك من عند الله، وأي جدال حول نفوذهم وسلطانهم كان يشكل جريمة تعرف باسم "التحريض على إثارة الفتن" أو عدم احترام المقدسات، وأي انتقاد لقرارات الملك والحكام يمكن أن يؤدي إلى فقدان صفة المواطنة أو التعرض للسجن أو القتل من جانب جنود الملك[13].

وهذا يفسر ظهور عصور الجهل والظلام التي سادت أوروبا في العصور الوسطى حتى استيقظت من سباتها العميق وأدى انقلاب وتحول

---

(12) خليل صابات، وسائل الاتصال "نشأتها وتطورها"، القاهرة، مكتب الأنجلو المصرية ط3، 1987م، ص31.

(13) حسن عماد مكاوي، أخلاقيات العمل الإعلامي (دراسة مقارنة)، الدار المصرية اللبنانية، 1994م، ص41.

السلطة من الملكية إلى الشعب لتغييرات عديدة وظهور برلمانات منتخبة تمثل الشعب مما يعطي الفرد الحق في انتقاد سياسات الحكومة دون مواجهة تهمة التحريض والقذف. وللأسف انتقلت الرقابة من أوروبا إلى مختلف دول العالم الثالث التي انتشرت بها قوانين المطبوعات والرقابة التي تحد من حرية التعبير عن الرأي، وذلك بحجة أنها وحدها المسئولة عن رشد رعاياها وأتباعها وحمايتهم من أنفسهم ومن غيرهم، وهي وحدها القادرة على تقرير ما هو خطأ وما هو صواب، وأنه يجب حماية الجمهور من الجماعات الهدامة ومن الأمور المفسدة للأخلاق، بل يجب حماية الجمهور من تفكيره المعرض للخطأ لأنه قاصر ويحتاج إلى وصاية، وتفترض السلطة في الدول النامية لنفسها وفي نفسها العقل والرشد.

تعريف الرقابة:

جاءت هذه الكلمة في القرآن الكريم بأربعة معاني:

1- رقبه يرقبه رقوبا: راعاه وحفظه، فهو رقيب، ورقبه أيضاً فهو رقيب: انتظره.

2- ترقبه ترقباً: انتظره وتوقعه.

3- ارتقبه ارتقاباً مثل ترقب، فهو مرتقب وهم مرتقبون.

4- الرقبة: العنق، وقيل أعلاه، وقيل مؤخر أصل العنق، والجمع رقب ورقاب، وأرقب.

وجاءت بنفس المعنى في القواميس اللغوية منها رقاب (الرقيب) الحافظ والمنتظر، وبابه دخل، و(رقبة) أيضاً و(رقباناً) بكسر الراء فيهما و(رقب) الله تعالى أي خافه[14].

---

(14) مجمع اللغة العربية، معجم ألفاظ القرآن الكريم، القاهرة 1973م.

وعلى الرغم من أن معنى الرقابة لغوياً جاء في القرآن بمعنى حافظ – راعي / شاهد/ منتظر، إلا إنه استخدم اصطلاحاً بمعنى المنع والاعتراض والرفض والتحريم والتفنيد الرسمي، أي إنه استخدم أيضاً بمعنى منع إنتاج أو توزيع أو تداول وبيع مواد غير مرغوب فيها لأسباب سياسية ودينية وأخلاقية، وهذا العمل ينفذه أفراد من السلطة الحاكمة لمنع مرور المطبوعات خلال الجمارك والبريد.. وغيرها.

وقد تعددت تعريفات الرقابة، فالبعض يرى بأنها حجب تداول الآراء والأفكار التي تتناقض مع المفاهيم العامة لمجتمع من المجتمعات أو التي يكون لها تأثير على تقويض السلطة الحكومية، أو تقويض النظام الاجتماعي والأخلاقي الذي تعتبر السلطة أنها ملتزمة بحمايته، إضافة إلى قيام المجتمع برقابة أعمال الدولة لكيلا تتعسف في استعمال السلطة.

وهناك تعريف آخر للرقابة يعني حظر إنتاج أو توزيع أو تصريف أو بيع مادة مرفوض تداولها لأسباب سياسية أو دينية أو إباحية أو تكفيرية، وهذا الإجراء يتخذه شخص له سلطة حكومية أو قومية أو محلية أو على مستوى المحافظة، ويتم تنفيذ الحظر بمنع مرور المادة عن طريق الجمارك أو البريد أو إصدار أمر قضائي بمنع بيعها أو تداولها.

ومراقب المطبوعات (الرقيب) هو موظف يتولى مهمة التفتيش والرقابة على الكتب والمجلات.. وغيرها قبل صدورها.

وهناك تعريف أكثر شمولاً وهو ما نأخذ به كما ورد في الموسوعة العربية العالمية ويعرف الرقابة بأنها التحكم فيما يسمح للأشخاص بقوله أو سماعه أو كتابته أو قراءته، أو رؤيته أو فعله. ويأتي هذا النمط من التحكم عادة من الحكومة، أو من أشكال متنوعة من الجماعات الخاصة. ويمكن للرقابة أن تؤثر على حرية الكتب والصحف والمجلات والأفلام وبرامج

الإذاعة والتلفاز وعلى ما يلقى من خطب، كما يمكن أن يمتد تأثيرها أيضاً إلى الموسيقى والرسم والنحت وغيرها من الفنون[15].

وترتبط الرقابة على الإنتاج الفكري في أي دولة دائماً بمقدار حرية التعبير التي تسمح بها النظم القائمة في هذه الدولة، وحرية التعبير مثلها مثل أي حرية لابد أن يكون لها حدود فلا توجد حرية مطلقة طالما أن الإنسان يعيش وسط مجتمع، أي لا يعيش بمفرده، ولكنه يعيش مع أفراد وجماعات لا بد أن يراعي فيها حرية الآخرين، أي أن حريته لا تسلب الآخرين حريتهم.

ويبدو أن كل المجتمعات بما فيها الديمقراطية قد استخدمت نوعاً من أنواع الرقابة إزاء شعور حكامها بفائدة الرقابة على شعوبها. غير أن المغالاة في تشديد الرقابة على حرية التعبير والإعلام تتجلى في ظل الحكم الاستبدادي وفي زمن الحروب.

وقد اختلفت مسميات القوانين التي تنظم الرقابة على الإنتاج الفكري بين الدول بعضها البعض، بل داخل الدولة الواحدة في مراحل تطورها الزمني، ويرجع ذلك إلى النظم المتبعة في هذه الدول فأطلق عليها قوانين تنظيم المطبوعات أو قوانين صحافة أو قوانين الرقابة على الإنتاج الفكري، وإن اختلفت أسمائها فالهدف منها واحد هو منع إنتاج أو نشر أو تداول أو بيع المطبوعات المعترض عليها سياسياً أو دينياً أو أخلاقياً أو سلوكياً من الجهات المختصة[16].

أشكال الرقابة:

هناك أشكال عديدة لممارسة الرقابة نوجزها في:

---

(15) أحمد محمد الشامي، سيد حسن، المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات، الرياض، دار المريخ 1988م، ص266.

(16) عبد الله النحار، مرجع سابق.

1- الرقابة المنظورة أو المباشرة:

ومنها الرقابة السابقة على النشر بمعنى وجود رقيب مقيم في المنشأة الإعلامية أو الصحفية يمارس عمله ضمن وزارات الداخلية أو الدفاع أو الثقافة والإعلام فيقرأ كل مادة صحفية قبل أن تنشر ويجيز أو لا يجيز النشر، وقد يحذف بعض فقرات أو أجزاء من هذه المادة حتى لا يسمح بنشرها(17).

وقد تكون هذه الرقابة إدارية تقوم بها جهة إدارية أو تنفيذية أو سياسية أو عسكرية أو تنتقل مهمة الرقابة في ظروف الطوارئ كأوقات الحروب والأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى وزارة الدفاع وينتدب أحد الضباط لممارسة مهامه، وقد تفرض قيود على النشر الذي يمس أمن الدولة أو إذاعة أسرارها أو يغير بعلاقتها مع الدول الصديقة.

كما قد تكون الرقابة بعد النشر وقبل التوزيع، حيث يتم منع الصحيفة من توزيع عدد يحتوي على مادة صحفية غير مطلوب وصولها إلى القراء، ويتم ذلك من خلال ضبط أعداد الصحيفة المعدة للتوزيع في المطبعة ومنعها من التداول، وقد تكون بعد التوزيع حيث يتم جمع أعداد الصحيفة من السوق ومصادرتها، وقد يتم هذا إدارياً وقضائياً.

2- الرقابة غير المنظورة أو غير المباشرة:

وتأخذ عدة أنماط مثل:

* إصدار قائمة للتعليمات أو التوجيهات الحكومية حول بعض المحظورات الخاصة بالنشر والتي يقال عادة أنه من المصلحة القومية مراعاتها.

---

(17) ليلى عبد المجيد، تشريعات للصحافة في الوطن العربي، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة 2001م.

*التدخل في أسلوب أو طريقة المعالجة الإعلامية أو الصحفية المتصلة بأحداث أو قضايا معينة.

* تعرض الإعلاميين والصحفيين إلى بعض أشكال الضغط المادي (السجن والتعذيب والطرد من الخدمة) والمعنوي (الإغراء أو الترهيب أو المنع من الكتابة أو النقل من عمل إلى آخر دون إرادته).

* فرض الرقابة باستخدام مسميات مطاطة وتعبيرات غامضة كالإضرار بالصالح العام أو المصلحة القومية أو الحفاظ على الوحدة الوطنية أو الأمن القومي والمقومات الأساسية للمجتمع، أو وقاية النظام الاجتماعي أو **حماية السلطة أو الأشخاص العاملين بها من النقد.**

* الرقابة التي يمارسها رئيس التحرير أو رئيس القسم على المحرر الصحفي.

* وضع قيود على حرية استقاء الأنباء من مصادرها وحرية الرجوع إلى مصادر الأنباء(18).

مبررات فرض الرقابة في الدول النامية:

هناك العديد من المبررات التي تتعلل بها السلطات في الدول النامية وذلك لفرض الرقابة منها:

1- فرض الرقابة على مضمون رسائل الاتصال بدعوى أن الأفكار التي تطرحها زائفة وباطلة أو خطيرة، ويكون تقدير ذلك للمسئولين في السلطة وحسب معاييرهم الذاتية وتفسيرهم الشخصي.

2- ادعاء فئة من المجتمع تمثل الصفوة لنفسها الوصاية على بقية فئات المجتمع بدعوى أنها تفهم أكثر من الآخرين، ومن ثم تفرض الرقابة

---

(18) حسن عماد مكاوي، مرجع سابق.

على أفكار معينة، ويكون الهدف الحقيقي من ذلك هو الحفاظ على الأوضاع القائمة التي تخدم مصالح هذه الفئة، وتبقي على سيطرتها على السلطة.

3- فرض الرقابة على الأفكار التي تنتهك حرمة الآداب العامة أو تخدش الحياء أو الأخلاق العامة.

4- فرض الرقابة على الأخبار والصور والبيانات التي ترى السلطة أنها سرية وأن إفشاءها يضر بالأمن القومي أو الصالح العام أو النظام الاجتماعي، دون تحديد واضح للمقصود بهذه التعبيرات أو حدودها[19].

وتنص جميع الدساتير العربية، الدائمة منها والمؤقتة، على حرية الصحافة والحريات المرتبطة بها، مثل حرية الرأي والتعبير والطباعة والنشر وتربطها في كل الأحوال بقيود قانونية في صياغات مختلفة مثل "في حدود القانون" و"بمقتضى القانون" أو "حسبما يضبطها القانون" أو "وفقاً للشروط والأوضاع التي بينها القانون".

ومع ذلك لا يوجد قطر عربي واحد يرفض الأفكار الأساسية لحقوق الإنسان، إذ أصبحت هذه المبادئ تشكل من الناحية الفلسفية تطوراً تاريخياً لا يمكن لأية حكومة أن ترفضه علناً، كما أصبحت تشكل قانوناً دولياً عرفياً.

وعند تناول تطبيقات هذه الحقوق في مجالات الاتصال والإعلام ـ خاصة حرية الإعلام والحريات المرتبطة بها في الأقطار العربية ـ يتأكد من الوهلة الأولى أن المبادئ المتضمنة في النصوص الدستورية والمواثيق والاتفاقيات الدولية شيء والممارسات العملية شيء آخر. وعند تقييم هذه

---

(19) حسن عماد مكاوي، مرجع سابق.

الحقوق وتطبيقاتها في مجال الاتصال والإعلام يتضح أن هذه المبادئ ليست ذات قيمة فعلية، وإن العبرة بالممارسات القائمة على الواقع المعاش[20].

وقد كشفت دراسة تحليلية لمضمون قوانين المطبوعات في ست عشرة دولة عربية[21] أن جميع الأنظمة العربية تفرض الرقابة على الصحف. وإن اختلفت أشكال الرقابة من نظام لآخر على النحو التالي:

أولاً- قانون المطبوعات المصري[22] لا يشير في نصوصه إلى الرقابة على الصحف، إلا إن الحكومة المصرية تستند إلى قوانين أخرى غير قانون المطبوعات لتفرض عن طريقها الرقابة على الصحف والمطبوعات الأجنبية الواردة من الخارج للتوزيع داخل مصر، ومن ناحية أخرى فإن استمرار العمل بقانون الطوارئ في مصر يعطي للحكومة الحق في فرض الرقابة على الصحف التي تصدر داخل البلاد، رغم أن قانون المطبوعات المصري لا ينص على هذه الرقابة.

ثانياً- هناك بعض الأنظمة الصحفية العربية تنص قوانين المطبوعات بها على عدم جواز فرض الرقابة على الصحف المحلية، ولكن هذه القوانين تسمح في الوقت ذاته بحق فرض الرقابة على الصحف الأجنبية القادمة من الخارج وتسمح هذه القوانين أيضاً بحق فرض الرقابة على الصحف المحلية في بعض الحالات الاستثنائية.

ومن أمثلة تلك الأنظمة قانون المطبوعات في المملكة العربية

---

(20) راسم الجمال، الاتصال والإعلام في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1991م، ص23-24.

(21) فاروق أبو زيد، النظم الصحفية في الوطن العربي، القاهرة، عالم الكتب، 1986، ص49.

(22) جمهورية مصر العربية، القانون رقم 148 لسنة 1980 بشأن سلطة الصحافة. القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات.

السعودية الذي ينص في مادته رقم (24) على أن "حرية التعبير عن الرأي بمختلف وسائل النشر مكفولة في إطار الأحكام الشرعية والنظامية، ولا تخضع الصحف المحلية للرقابة إلا في الظروف الاستثنائية التي يقررها مجلس الوزراء"[23].

وفي قانون المطبوعات اللبناني تنص المادة رقم (39) على ما يلي: "في حالات استثنائية كأن تتعرض البلاد أو جزء منها لخطر ما ناتج عن حرب خارجية أو ثورة مسلحة أو اضطرابات أو أوضاع أو أعمال تهدد النظام أو الأمن أو السلامة العامة، أو عند وقوع أحداث تأخذ طابع الكارثة، يمكن للحكومة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الإعلام إخضاع جميع المطبوعات ووسائل الإعلام للرقابة، على أن يحدد هذا المرسوم تنظيم هذه الرقابة وطريقتها ويعين المرجع الذي يتولاها"[24].

ثالثاً- هناك عدد من الأنظمة الصحفية العربية التي تنص قوانين المطبوعات بها صراحة على الرقابة على الصحف سواء كانت هذه الصحف محلية أو أجنبية واردة من الخارج مثل قانون المطبوعات في دولتي قطر والكويت. وعلى سبيل المثال تنص المادة رقم (58) من قانون المطبوعات القطري على أنه "يجوز لمدير إدارة المطبوعات والنشر بعد موافقة وزير الإعلام أن يحذف من أية مطبوعة محلية أو مستوردة أية فقرة أو مقال أو بحث أو تعليق أو أجزاء منها، متى كانت تشتمل على ما هو محظور طبقاً لأحكام الفصل الرابع من هذا القانون، ويتم الحذف إما

---

(23) المملكة العربية السعودية، نظام المطبوعات والنشر الصادر بتاريخ 1402/3/23هـ والمتوج بالمرسوم الملكي رقم م/17 بتاريخ 1402/4/13هـ.

(24) دولة لبنان، المرسوم الاشتراعي رقم (104) بتاريخ 1977/6/30م، بيروت، وزارة الإعلام.

بقطع الجزء المحظور نشره أو طمسه بالحبر أو بأيـــة طريقـــة مناســبة أخرى، فإذا تعذر الحذف جاز لمدير إدارة المطبوعات والنشر بعد موافقـــة وزير الإعلام أن يصدر قراراً بمنع تداول المطبوعة، ولا يجوز الطعــن في هذا القرار أمام أية جهة قضائية[25].

(25) دولة قطر، قانون المطبوعات والنشر رقم (8) لسنة 1979م، الدوحة، وزارة الإعلام.

الفصل الثاني

الرقابة في

المملكة العربية السعودية

تؤدي وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها دوراً هاماً في المجتمع فهي من ناحية تعمل على إقامة ما يمكن أن يطلق عليه الوحدة المعنوية بين أبنائه، فهي السبيل إلى معرفة ما يدور فيه، والإحاطة بالقيم الاجتماعية السائدة بين جنباته فتكون بذلك رباطاً يجمع بينهم، ومن ناحية ثانية فإن الصحافة تكشف ما قد يعتري جوانب المجتمع من نقص أو تعمل على دفع الجهات المسئولة إلى إصلاح وتكملة هذا النقص سواء من النواحي الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية(26).

وهذا الدور الأساسي للصحافة يستوجب أن تكون حرة حتى تستطيع أن تؤدي رسالتها، ولكن هذه الحرية لا تعني أنها غير مسئولة عما تنشره، فالحرية والمسئولية صنوان لا يفترقان، بل إن حرية الاختيار شرط لا غنى عنه لقيام المسئولية عند تجاوز حدود معينة، وذلك إذا ترتب عليها إحداث ضرر للأفراد أو بالنظام الاجتماعي القائم.

ويقصد بحرية الصحافة والإعلام عدم خضوع الصحف لرقابة سابقة على النشر أساساً من جانب السلطة، وتقرير حق الأفراد والجماعات في إصدارها دون اعتراض السلطة فضلاً عن كفالة حرية الصحفيين، وإقرار حقهم في استقاء المعلومات ونشرها وحرية الرجوع إلى مصادر الأنباء،

---

(26) عماد عبد الحميد النجار، مرجع سابق.

وعدم فرض رقابة مسبقة بحجة الحفاظ على الأمن القومي والصالح العام والأمور العسكرية، إلا في أضيق الحدود مع تحديد نطاق هذه الأمور[27].

وتنص المادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "كل فرد له الحق في حرية الرأي والتعبير، ويتضمن هذا الحق اعتناق الأفكار دون تدخل، والبحث عن المعلومات والأفكار، واستقبالها، ونقلها عبر أية وسيلة إعلامية وبغض النظر عن الحدود الجغرافية" وتفيد المادة (19) أيضاً من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية التأكيد بأن حق كل فرد في حرية التعبير "سوف يتضمن حرية البحث عن المعلومات والأفكار من كل نوع، واستقبالها، ونقلها بغض النظر عن الحدود الجغرافية سواء شفاهة أو كتابة أو طباعة، في شكل فني أو عبر أية وسيلة إعلامية أخرى يختارها". وعلاوة على ذلك تذكر المادة (19) أن القيود المفروضة على هذا الحق سوف تكون مفروضة بحكم القانون فقط، وتمثل ضرورة ملحة لاحترام حقوق أو سمعة الآخرين أو حماية الأمن القومي والنظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاقيات.

وقد وقع على الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية من المنطقة العربية الجزائر، مصر، العراق، الأردن، ليبيا، المغرب، سوريا، تونس، اليمن، بينما لم توقع كل من البحرين وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات.. ولهذا دلالته التي تلقي بظلالها على ممارسات حرية الرأي والتعبير في هذه الدول[28].

---

(27) أسما حسين حافظ، التشريعات الصحفية، القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع، 1999م.

(28) شريف درويش اللبان: حرية التعبير والرقابة، مجلة بحوث الرأي العام، يناير 2001، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

والرقابة في المملكة أخذت تخف وطأتها بعض الشيء حيث لم يعد حمل كتاب من خارج الوطن يشكل رعباً وقلقاً بالغاً للرقيب، خاصة بعد أن أصيبت الرقابة بالعجز أمام تدفق المعلومات وتعدد منافذ تسربها من الأسوار المنيعة المقامة أمامها، وذلك بفضل النشر الإلكتروني وانتشار الفضائيات، ورغم كل ذلك ما زالت للرقابة في المملكة سطوتها التي مازالت تعاني منها الأقلام النزيهة والمخلصة لقضاياها، كما تقف سداً منيعاً يحول دون القارئ، وما يرغب في قراءته، وخير شاهد على سطوتها أن كثير من الإبداع والإنتاج الفكري الوطني يهرب إلى النشر والطبع خارج الوطن، ويتعذر الحصول عليه في سوق الكتاب المحلي في الوقت الذي نجده معروضاً في مكتبات دول مجلس التعاون الخليجي، ومازال هذا الإبداع مثل مؤلفات تركي الحمد وغازي القصيبي وعبد الرحمن منيف وعبد الله القصيمي يُهرّب مثل الممنوعات من خارج الوطن.

[يذكر جمال البنا في كتابه: "**رسالة إلى الدعوات الإسلامية**".. "أن يكون أول ما يبحث عنه رجال الجمارك في المطارات والموانئ السعودية هو (الكتب) فإذا عثر أحدهم على كتاب فكأنه عثر على مخدرات، ويتعرض للمساءلة ويتعرض الكتاب للمصادرة"](29).

أما الإبداع داخل الوطن فيعاني من مطرقة الرقابة وسندان العقوبة التي تنتظر أي كاتب جريء، وهناك عشرات بل مئات من المقالات والقصائد والقصص التي منعت وأغلقت الصحف وسجن أصحابها أو تم فصلهم من العمل، وهو ما نناقشه بالتفصيل وبنماذج تطبيقية في الفصل الثالث من هذا الكتاب.

---

(29) دار الفكر الإسلامي، القاهرة، 1412هـ/1991م، ص236.

والأمر المقلق أن الرقابة في المملكة متعددة الأوجه وتمارسها كثير من الجهات، وليس لتلك الجهات ضوابط تحد من ممارستها الفظة - وإن وضعت كثير من الضوابط واللوائح التي تقنن وتنظم إجراءات الرقابة- مثل وزارة الإعلام (الثقافة والإعلام حالياً)، ودار الإفتاء، ووزارة الداخلية، والجمارك.. وغيرها.

وفي هذا الإطار يرى الكاتب الأكاديمي محمد علي الهرفي أن الكاتب الصحفي في بلادنا لا يعرف الحدود التي يتحرك فيها، وعدم المعرفة يوقعه في كثير من المزالق، فالنظام الصحفي في بلادنا لا يضع قيوداً مسبقة على الكاتب يعرفها ويلتزم بها، ولكن هناك قيود غير منظورة يختلف الناس كثيراً في معرفتها أو حتى الاقتناع بها، فهناك بعض رؤساء التحرير يسمح بنشر مقالة، ولا يسمح لغيرهم به رغم أنهم في بلد واحد ويخضعان لنفس القانون إلى جانب تعدد الجهات التي تتدخل لتحاسب الكاتب، وهنا تنشأ مشكلات كثيرة سببها عدم وضوح الرؤية في هذه المسائل، مما يجعل السير في دروب الكتابة تحفه الكثير من الصعوبة والمزالق(30).

وقد كتب الأستاذ عبد الله الماجد على استحياء عن الرقابة على الصحف والتوجه الرسمي لوسائل الإعلام المحلية في مقالة بعنوان: "إعلامنا.. هذا المتدثر بالحياء" قائلاً: "نحن لا نجيد التعبير عن أنفسنا.. لقد أصبحنا مادة إعلامية وهاجساً للابتزاز، فما يسكت عنه إعلامنا يستثمره الإعلام الخارجي.. والسبب التوجه الرسمي لوسائل إعلامنا المتشحة بالتعاليم الدبلوماسية مما أفقد وسائل إعلامنا المحلية المصداقية لصالح الصحف ووسائل الإعلام الخارجية التي تحلق في فضاء أرحب بينما

(30) محمد علي الهرفي: مقال بعنوان "هيئة الصحفيين وعوائق الرقابة"، جريدة الوطن، بتاريخ 1424/1/15هـ، الموافق 2003/3/18م.

الإعلام المحلي تحكمه دبلوماسية الصحافة المحلية"[31]. ويطالب بضرورة أخذ زمام المبادرة في عدم التكتم والحياء في نشر الأنباء المحلية مهما كانت، وذلك حتى يتم القضاء على اللغط والتأويل لوسائل الإعلام الخارجي إلى جانب كسب مصداقية القارئ المحلي.

وقد اتخذت الرقابة في المملكة مراحل شتى وطورت قوانين المطبوعات حتى تواكب العصر، فقد عرفت الرقابة على المطبوعات في المملكة منذ صدور نظام المطابع والمطبوعات الصادرة بالإرادة السنية برقم (6/2/12) بتاريخ 1358/2/21هـ، والمبلغ لوزارة المالية بالأمر السامي رقم (451)، بتاريخ 1359/3/29هـ، في طبعته الخامسة سنة 1376هـ، نجد المادة (14) تقول: تشكل في العاصمة لجنة خاصة بتدقيق المطبوعات الواردة من الخارج والمطبوعات في الداخل قبل نشرها وتوزيعها وعرضها للبيع على اختلاف أنواعها مؤلفة من:

- عضو من ديوان النيابة.
- عضو من رئاسة القضاة.
- عضو من قلم المطبوعات.
- عضو من مديرية المعارف العامة.

وفي المادة (15) نقرأ بأن لهذه اللجان حق تدقيق المطبوعات الخارجية والداخلية والتصريح بتداولها في المملكة ومنع ما يخالف الدين الإسلامي الحنيف والآداب وسياسة الدولة.

وفي الفصل الرابع – النقد – نجد المادة (34) تقول: "لا يجوز بأية حال توجيه اللوم إلى الحكومة أو رجال الدولة أو إلى أي هيئة من الهيئات الرسمية بسبب الأعمال التي تقوم بها أثناء تأدية الواجبات الرسمية".

---

(31) عبد الله الماجد: مقال بعنوان: "إعلامنا هذا المتدثر بالحياء"، جريدة الجزيرة السعودية بتاريخ 1424/1/10هـ الموافق 2003/2/13م.

وتقول المادة (54): "كل صحيفة تقدم على نشر ما يُخِلُّ بالأمن العام يصادر ذلك العدد وتعطل الصحيفة إلى أجل غير مسمى ويعاقب المدير ورئيس التحرير أو كلاهما معاً حسب ما تستوجبه نتيجة المحاكمة بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر أو بغرامة نقدية مقدارها من ألف إلى ثلاثة آلاف قرش سعودي".

واستمرت الرقابة على هذا الشكل حتى يوم السبت 24 رجب 1379هـ، حيث دعا سمو الأمير فيصل - ولي العهد آنذاك - الصحفيين للاجتماع به، وأعلن سموه إلغاء الرقابة قائلاً: ".. إن القائمين على الصحف هم أبناء البلاد، ومن الصفوة الطيبة التي يجب أن تكون قدوة صالحة في كل عمل نافع.. وإن لهؤلاء الصحفيين من التقدير في نفسي، ومن الثقة بهم ما يحملني على أن أرفع الرقابة عن الصحف".

وفي كتاب (المديرية العامة للمطبوعات) الذي أصدرته وزارة الإعلام في رجب 1401هـ، ناقش المعايير الأساسية للرقابة على المطبوعات حيث تعتبر رقابة المطبوعات العصب الرئيسي لأعمال هذه المديرية وهي المسؤولة عن تنفيذ نظام المطبوعات الصادر به المرسوم الملكي رقم (15) بتاريخ 1378/8/8هـ، فقد خول النظام المشار إليه المديرية مراقبة المطبوعات الواردة من الخارج قبل توزيعها والترخيص بما يجوز طبعه ونشره عن المؤلفات والصحف وغيرها واتخاذ الإجراءات الضرورية المستعجلة عند ارتكاب إحدى المخالفات المنصوص عليها في النظام.

وتم تحديد معايير أساسية لابد من مراعاتها عند رقابة المطبوعات وهي:

- ألا يتعارض المطبوع مع عقيدتنا الإسلامية أو مبادئنا أو أخلاقنا أو يشكك فيها.

- ألا ينمي أو يدعو للإباحية أو الانحلال أو يخدش الآداب العامة سواء بالكلمة أو بالصورة.
- ألا يدعو إلى الأفكار أو النظريات الهدامة المستوردة.
- ألا ينتقص من حق إسلامي أو عربي بما يتماشى مع السياسة العامة لبلادنا باعتبارها قبلة المسلمين وقلب الأمة العربية.

ونظراً لتزايد أهمية وتأثير الكلمة في العصر الحديث سواء المقروءة أو المسموعة أو المرئية: فقد تم تعديل نظام المطبوعات بما يتمشى مع التطور الإعلامي، فقد صدر نظام المطبوعات والنشر الصادر بقرار من مجلس الوزراء رقم (65) بتاريخ 1402/3/23هـ والمتوج بالمرسوم الملكي رقم (م/17) بتاريخ 1402/4/13هـ، فقد نص في مادتيه (6 – 7) على ما يلي:

المادة (6):

يحظر طبع أية مطبوعة تكون مخلة بالنظام أو الآداب العامة في المملكة.

المادة (7):

يحظر طبع أو نشر أو تداول المطبوعات التي تحتوي على ما يلي:

(أ) كل ما يخالف أصلاً وشرعاً أو يمس قداسة الإسلام وشريعته السمحاء أو يخدش الآداب العامة.

(ب) كل ما ينافي أمن الدولة ونظامها العام.

(ج) كل ما تقضي به الأنظمة والتعليمات السرية إلا بإذن خاص من صاحب الصلاحية.

(د) التقارير والأخبار التي لها مساس بسلامة القوات المسلحة العربية السعودية إلا بعد موافقة الجهات المختصة.

(هـ) كل ما من شأنه تعريض أفراد القوات المسلحة أو أسلحتها أو عتادها للخطر.

(و) نشر الأنظمة أو الاتفاقيات أو المعاهدات أو البيانات الرسمية للدولة قبل إعلانها رسمياً ما لم يكن ذلك بموافقة الجهات المختصة.

(ز) كل ما يمس كرامة رؤساء الدول أو رؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدين بالمملكة، أو ما يسيء إلى العلاقات مع تلك الدول.

(ح) كل ما ينسب إلى المسؤولين في الدولة أو في المؤسسات أو الهيئات المحلية العامة أو الخاصة أو الأفراد من أخبار مكذوبة من شأنها الإضرار بهم أو بجهاتهم أو المساس بكرامتهم.

(ط) الدعوة إلى المبادئ أو زعزعة الطمأنينة العامة أو بث التفرقة بين المواطنين.

(ي) كل ما من شأنه تحبيذ الإجرام أو الدعوة إليه أو الحض على الاعتداء على الغير، بأية صورة من الصور.

(ك) كل ما يتضمن القدح أو التشهير بالأفراد.

(ل) الابتزاز بتهديد أي شخص - طبيعي أو معنوي - بنشر أي سر بقصد إرغامه على دفع عوض مادي أو معنوي.

وقد تم تحديد مهام ومسؤوليات المديرية في مجال رقابة المطبوعات العربية في مراقبة المطبوعات التي ترد إلى المملكة من الخارج من كتب وصحف ومجلات ونشرات.. إلخ، ناطقة باللغة العربية وفسح الصالح منها والسماح بدخوله وتداوله ومنع غير الصالح منها أو الاكتفاء بنزع أو طمس الأجزاء موضوع الملاحظة.

وبالنظر إلى هذه القوانين السابقة نلحظ إلى أي مدى كانت قوة وسطوة الدولة على الإنتاج الفكري عن طريق تشديد الرقابة، وتعدد الجهات التي

تعمل كوصاية على الشعب في اختيار ما يجب أن يطلع عليه ويقرأه أو يشاهده أو يكتبه المبدع، ومن هنا يتم تفسير سبب هروب كثير من كتاب وأدباء المملكة إلى خارج الوطن لنشر أعمالهم بدلاً من التعرض للسجن أو العقاب إذا تم نشرها بالداخل.

ونظراً للتقدم العلمي والتكنولوجي والثورة الهائلة في وسائل الإعلام والاتصال وظهور القنوات الفضائية التي يستطيع أي مواطن مشاهدتها عن طريق شراء أطباق استقبال إلى جانب ظهور شبكة الإنترنت وما تتيحه من معلومات هائلة ومواقع متخصصة في كل المجالات سياسية وثقافية إلى جانب ظهور الصحف الإلكترونية التي لا تعرف الرقابة طريقها، ناهيك عن الرغبة في مسايرة التطور الإعلامي والتكنولوجي ومواكبة العصر وتسارع الأحداث والانفتاح على العالم فقد صدر مؤخراً نظام المطبوعات والنشر بالموافقة السامية رقم (م/32) بتاريخ 1421/9/3 هـ ونصت مادته بأن النظام الجديد يحل محل نظام المطبوعات والنشر بالمرسوم الملكي بتاريخ 1402/4/13هـ، ويلغي ما يتعارض معه من أحكام.

وبالإطلاع على النظام الجديد نجده يلغي الرقابة على الصحف، ويلغي عقوبة السجن المشار إليها سابقاً، ففي المادة رقم (24) لا تخضع الصحف المحلية للرقابة إلا في الظروف الاستثنائية التي يقرها رئيس مجلس الوزراء. أما في مواد (8 – 9 – 18) فنجدها تقول:

المادة (8):

حرية التعبير عن الرأي مكفولة بمختلف وسائل النشر في نطاق الأحكام الشرعية والنظامية.

المادة (9):

يراعى عند إجازة المطبوعات ما يلي:

1- ألا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

2- ألا تفضي إلى ما يخل بأمن البلاد أو نظامها العام أو ما يخدم مصالح أجنبية تتعارض مع المصلحة الوطنية.

3- ألا تؤدي إلى إثارة النعرات وبث الفرقة بين المواطنين.

4- ألا تؤدي إلى المساس بكرامة الأشخاص وحرياتهم أو ابتزازهم أو الإضرار بسمعتهم أو أسمائهم التجارية.

5- ألا تؤدي إلى تحبيذ الإجرام أو الحث عليه.

6- ألا تضر بالوضع الاقتصادي أو الصحي في البلاد.

7- ألا تفشي وقائع التحقيقات أو المحاكمات إلا بعد الحصول على إذن من الجهة المختصة.

8- أن تلتزم بالنقل الموضوعي البناء الهادف إلى المصلحة العامة، والمستند إلى وقائع وشواهد صحيحة.

المادة (18):

تجاز المطبوعات الخارجية إذا خلت من كل ما يسيء إلى الإسلام أو نظام الحكم أو يضر بالمصلحة العليا للدولة أو يخدش الآداب العامة وينافي الأخلاق.

المادة (21):

لا تسري رقابة الوزارة على ما تستورده الجهات الحكومية والمؤسسات التعليمية والبحثية والجمعيات العلمية والأندية الأدبية والثقافية، والمؤسسات الصحفية الأهلية من مطبوعات لأغراضها.

المادة (22):

تحدد اللائحة التنفيذية في حدود أحكام هذا النظام تنظيم استيراد المطبوعات الخارجية وتوزيعها كما تحدد الإجراءات اللازمة لتسهيل اصطحاب الكتب والمطبوعات الأخرى، والاشتراك بها من قبل الباحثين والمفكرين لأغراضهم العلمية وفي حدود حيازتهم الشخصية.

ورغم أن نظام المطبوعات الأخير قد نص صراحة على عدم فرض رقابة على الصحف إلا في الحالات الاستثنائية إلا أننا نجد أن الواقع العملي والممارسات الفعلية بعيدة عن المبادئ التي تصبح ليست لها قيمة أمام الواقع الفعلي، فما زالت الرقابة موجودة، وما زال مسلسل هروب الكتاب والأدباء السعوديين إلى الخارج لطبع إنتاجهم مستمر، وما زلنا نسمع بمنع قصيدة من النشر أو معاقبة بعض الكتاب وفصلهم، وذلك نتيجة للعبارات المطاطة التي احتواها نظام المطبوعات مثل الإضرار بالمصلحة العليا للدولة أو خدش الآداب العامة أو تنافي الأخلاق.

ويدهش المرء عندما يعلم أن القائمين على الرقابة عندنا ليسوا إلا مجموعة من الموظفين الذين "**يعتبرون ذلك من قبيل الحيطة المطلوبة لضمان استمرارهم في وظائفهم التي يكتسبون منها معاشهم.. ولكنهم في كثير من الأحيان يمارسون سلطة رعناء لا تخلو من تصرف مزاجي.. يفسح ما يشاء من الجمل والكلمات وشطب ويحذف ما يشاء.. ولا يجدي النقاش أو الحوار مع هؤلاء، إن كان ثمة مجال لنقاش أو حوار**"[32].

ولا تقتصر عملية التطويق والمحاصرة على الكتاب فقط وإنما "يمتد إلى أي رافد ثقافي.. وتكاد الأساليب تكون واحدة.. في الشطب والحذف.. واستمرار التطويق، واستمرار الحجر.. وهناك تطويق يمارس على المواد الفكرية التي تصدر عن طريق المؤسسات الصحفية، وتطويق من يمارس على المواد الفكرية التي تصدر عن المؤسسات الإذاعية والتليفزيونية[33].

وفي العقود الماضية قامت الرقابة بعمل جبار استطاعت بعده أن تجعل من كل مواطن رقيباً على الأخر، فقد روّضت العقول والمعتقدات.. وما

---

(32) المرجع السابق.

(33) نفس المرجع السابق.

استجدُ مما يسمى بالرقابة الأكاديمية الأشدُ وطأة على الأحـرار والمبـدعين من أي سلطة رقابية رسمية[34].

"ويكفيك أن تراجع عددي (الآداب) اللذين تناولا (الرقابة في ســوريا) و(الرقابة في مصر) بانتظار ما سيتلوهما من ملفات أخرى حــول نفــس الموضوع لتدرك أن العقم الإبداعي هو صناعة جماعية"[35]. ولذلك فــإن الرقيب العربي "**سجل انتصارات كاسحة، سبقت عصرها، فقبل أن يحـل الإنترنت، ويسحب منه سلطته كان قد أعد العدة وغسل الأدمغة ونظفهـا من فيروس التمرد، وغذاها بشعارات مرتجفة، جعلها تعاني خوفاً مرضياً ومذعوراً على الآداب والأخلاق والأديان والعادات**"[36].

ويقول الدكتور تركي الحمد عن آفة الرقيب المستفحلة الآن: "**ما هــذا الذي يجري؟ أن تصادر كتب ثقافية شيء كان من الممكن تبريــره فــي الماضي، حين كان العالم عبارة عن جزر ثقافية منعزلة نــسبياً فعليــاً.. ولكنه أمر لا يمكن تبريره في عصر مثــل عــصرنا، عــصر المعلومــة المسافرة دون قيود أو حدود، والعصر الذي تعتبر فيــه المعرفــة هــي أساس القوة السياسية والاقتصادية لأي مجتمع وأي دولة**"[37].

---

(34) الرقيب الملعون الذي فينا، مقال لسوسن الأبطح، جريدة الشرق الأوســط، صــفحة الإنترنت.

(35) المرجع السابق، ص89.

(36) المرجع السابق، ص89.

(37) تركي الحمد: عفواً أيها القانون، مجلة الإعلام والاتصالات، العدد العاشر، ربيع الآخــر 1420هـ/يوليو 1999م.

على أن الأمر الفادح بالنسبة للرقيب هو أن تصادر المعلومة أو الكتاب "دون إعلام صاحب الكتب المصادرة، أو بانتهاك أخص خصوصياته، وتمزيق رسائله وقراءتها دون اكتراث"[38].

وينظر أحد المفكرين إلى ضرورة "تأهيل الرقيب بحيث يكون على مستوى العمل الذي يقوم به، بالإضافة إلى احترام الناس والتعامل معهم بالخلق الحسن، فليس كل من جاء بكتاب لابد أن يؤمن بما ورد فيه من أفكار، وليس كل من جلب كتاباً يريد من خلاله أن يؤسس تنظيماً سرياً أو ينشر مبادئ هذا الكتاب.. وكم من مرة أشاهد فيها على الحدود أو في المطارات رقيباً يتعامل مع (أصحاب الكتب) وكأنهم من المذنبين أو المدمنين أو نشالي المواسم"[39].

ثم إن ثقافة الرقيب منعدمة جداً، ولا تفرق بين كتاب وآخر، فقد تصادر أحد الكتب الفكرية خوفاً منه في حين أنها تسمح بتوزيع كتاب آخر ينتمي لنفس الفكر، "ففي الوقت ذاته الذي صادر فيه الرقيب ذلك الكتاب وهو (تجربة عربي في الحزب الشيوعي)، أجاز جزاه الله خيراً كتباً أخرى منها كتاب (الفريضة الغائبة) لعمر عبد الرحمن، وكتاب (أصول الفلسفة الماركسية) لمجموعة من الفلاسفة الماركسيين الفرنسيين، وكتاب حديث عن سيرة حياة أرنستو تشي غيفارا"[40].

وطالما أنه ليست هناك ضوابط مُقنَّنة لعمليات مصادرة الكتب والرقابة عليها، فإن الرقيب يتحكم في كل شيء وفق هواه ومزاجه الخاص، لدرجة أنه يُرْوى عن مدير عام سابق للصحافة والنشر في (...) أنه كان يردد على مسامع موظفيه (سوف تسألون عما تُجيزون.. ولن

---

(38) المرجع السابق.

(39) المرجع السابق، ص34.

(40) تركي الحمد: مرجع سابق.

تُسألوا عما تمنعون)[41]. وهي مقولة بالغة الدقة في تجسيد مدى شيوع ثقافة (سد الذرائع) حتى في أدبيات النشر.

إن التراث القمعي المؤسس للرقابات الرسمية في معظم بلداننا العربية، وهو - بالمناسبة - تراث غير أصيل في الفكر العربي، أدى إلى تفويت فرص هائلة للتحديث والترقي، في الوقت الذي كنا منشغلين بشرعنة وتقنين هذه الرقابات باسم الخصوصية.. أو الأصالة .. مع تسييس الثقافات الدينية ساعة أو أدلجة الثقافات السياسية ساعة أخرى[42].

والمحصلة أن عمليات القمع والتضييق على الكتاب لم تؤد إلا إلى التخلف والجمود والاحتقان، وأصبحت فرص التغيير مرهونة بالصدمات السياسية المفاجئة وخارج إطار الفعل السياسي والاجتماعي المخطط[43].

ولهذا فإن "**حرية التعبير لا تعني الانفلات ولا الفوضى التي تتعارض مع جوهر هذه الحرية.. ولكن هذا المبدأ يصبح وجوده أو عدم وجوده سيان إن غرق في الضبابية الكثيفة التي انتهى إليها النص، فهو يؤكد على أن حرية التعبير عن الرأي مكفولة بمختلف وسائل النشر في نطاق الأحكام الشرعية والنظامية**"[44].

ولنا أن نتساءل داهشين: من هو الرقيب؟! وما هي سلطاته؟! وكيف يؤدي مهام عمله؟! .. إن "**الرقيب هو ذلك القابع في مكتبه في بَلادةٍ وسكونٍ وتَرَصُّدٍ وَجِلاً، خائفاً، مرتعد الفرائص.. يشم بأنفه الممتد ذي الحساسية الفائقة، لا.. بل بكلّ ما أُوتي من إحساس غريب، ومقدرة**

---

(41) عيسى الحليان، الهامش المتاح، جريدة عكاظ، 1423/10/26هـ.

(42) المرجع السابق.

(43) المرجع السابق.

(44) شظايا في الفكر والتنمية والوطن، أسامة عبد الرحمن، وحدة الدراسات، دار الخليج بالشارقة، الإمارات 2002م.

فائقة على اكتشاف ما لا يكتشف.. وفهم ما لا يُفهم"(45). ولأن ثقافة الرقيب منعدمة.. لذلك فهو "متوقف عن الإنتاج والإبداع والكتابة والتأليف والكلام لأنه لا يدرك شيئاً من ذلك"(46).

ومن هذا المنطلق.. فإن الدول الديمقراطية لا تخنق مبدعيها عبر القوالب المصبوبة الجامدة، ولا الأطر المحكوم عليها بالفشل من خلال قمع الرقيب، لأن المؤسسة الرسمية هناك لا "تأسر الموهوبين في أطرها وبرامجها"(47).

ويرى الدكتور غازي القصيبي في مقاله بصحيفة "الحياة" عنوانه (الـ"C.N.N"): أن مراقب المطبوعات في المطارات أصبح في حكم الديناصورات المنقرضة.. أو هكذا يجب أن يكون(48).

---

(45) د. محمد عبد الله العوين، في مناجاة بقايا زمن منقرض.. باب الرقيب والأكرة المخبأة الضائعة، ملحق الأربعاء بجريدة المدينة 2003/3/9م، 1424/1/11هـ.

(46) المرجع السابق.

(47) شظايا في الفكر والتنمية والوطن، مرجع سابق.

(48) نقلاً عن كتاب "مثقفون وأمير.. الشورى والباب المفتوح والمستقبل" لياسر محمد سعيد، مطابع الأهرام التجارية، قليوب، مصر.

الفصل الثالث

الرقابة على الصحافة

من طرائف ونوادر الرقابة على الصحف

للرقيب في قلب الجزيرة قصص شائقة بطرائفها ومفارقتها ومضحكاتها ومبكياتها، ولا أقصد بالرقيب هنا ذلك الموظف الرسمي الذي تعينه الحكومة ليشرف على المطبوعات يمنع ما يمنع ويجيز ما يجيز، لا أقصد هذا الموظف وحده وإنما اقصد سلطان الجمود، وسلطان العسف وسلطان الرجعية الذي يعتبر ذلك الموظف مثلاً بسيطاً لها، بل كثيراً ما كان هو الآخر ضحية لها[49].

وللرقابة على الصحف في المملكة أيضاً قصص ونوادر، فمنذ بداية الصحافة وهي تعاني من مقص الرقيب حيناً، ومن عقوبات أهل الاختصاص أحياناً أخرى، ولنبدأ مع جريدة "صوت الحجاز" التي صدرت في 1350/11/27 هـ الموافق 1932/4/4م وأصدرها الوطني المعروف (محمد صالح نصيف) وكان أول رئيس تحرير لها (عبد الوهاب آشي) الذي اختفى اسمه من على صفحات الجريدة منذ العدد الثالث عشر حيث نفي إلى نجد مع طائفة أخرى من الحجازيين بتهمة الاشتغال بالسياسة والحزبية وترويج الأراجيف، ولكن السبب الأساسي لنفيه هو أن افتتاحية جريدة

---

(49) عبد الله عبد الجبار، "التيارات الأدبية الحديثة في قلب الجزيرة العربية"، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، ط1، 1959م، القاهرة ص 199.

"صوت الحجاز" خلت خلواً تاماً من الإطراء والتمجيد للملك والحكومة بل إنها لم تشر إليها بأية كلمة.

صحيفة "الأضواء" هي الأخرى لها قصص مع الرقابة وهي جريدة أسبوعية تعنى بشؤون الثقافة والاجتماع وكان يديرها (عبد الفتاح أبو مدين) ويرأس تحريرها (محمد سعيد باعشن) والذي اشتهر بالهجوم على شركة "أرامكو" وقد كتب تحت عنوان "لن نخضع يا أرامكو" – وأرامكو هذه شركة أمريكية – يقول في معرض هذا المقال.. "إننا حينما كتبنا عن أرامكو كان ديدننا حماية حق بلادنا والوصول إلى نتائج عادلة تضمن لرأس المال الأمريكي أن ينال حقه، ويعطينا حقنا كاملاً.. ولم تذهب الأرامكو إلى القضاء – لأنها تعرف جيداً أن العدالة والحق في جانبنا"، ولما فشل التهديد لجأت ثانية إلى الشراء.. شراء الضمائر وشراء القلم.. وسطت أحد أبنائها الأخيار المدللين يصاحبه أحد الدلاديل ليعرض آلاف الدولارات". وينهي مقاله بـ"هددي يا أرامكو ما شئت.. وابعثي بمأجوريك ما شاء لك مكتب علاقاتك العامة والخاصة، واركبي خيلك ورجلك، وانهشي وضللي.. فإن وعي الجماهير وحرص حكومة صاحب الجلالة الملك المعظم على مصالح وطننا سيحطمان عنادك.. لأننا طلاب حق.. طلاب عدالة.. ويقف بجانبنا كل أنصار الحق والعدالة في كل مكان..".

ومما يؤسف له أن أمراً سامياً برقم (285) بتاريخ 1378/7/7 هـ قد صدر بسحب رخصة هذه الجريدة فتوقفت عن أداء رسالتها، وسبب إيقافها أن رئيس تحريرها كتب في آخر عدد بها مقالاً بعنوان "عبد يشتري نفسه".

وفي مجلة (اليمامة) (ثم جريدة) والتي يقول عنها الأستاذ عبد الله عبد الجبار "وقد أدت جريدة اليمامة رسالتها الوطنية في الحدود التي تسمح بها القيود والظروف المحدقة بصحافتنا عامة، وإن تخطى رئيس تحريرها هو وبعض الصحفيين الآخرين كالعريف والجهيمان تلك الحدود في بعض

الأحيان، وتعرضوا للتهديد أو السجن، أو التوبيخ أو التنكيل، أو الوقف مؤقتاً أو غير المؤقت. وأشار إلى مقال لعبد الله الطريقي "إلى أين نحن مسوقون؟" وما سببه للجريدة من تهديد بإيقافها[50].

والقارئ للمقال لا يلحظ فيه خروج على المألوف ولا العيب في الحاكم أو الخروج عن صحيح الدين، كل ما هنالك أن الكاتب حكى فيه قصته في الكفاح والعمل والصعوبات التي يواجهها الخريجون في مجال العمل، وهو يشير إلى أنها "كلمة موجهة لخريجي الجامعات والمعاهد العليا. يقول الطريقي في اليمامة العدد الثاني عشر بتاريخ ذو القعدة 1373 يوليو 1954 : "لو أنني كنت أقل إيماناً برسالتي في الحياة لتحطمت منذ زمن بعيد، وجاريت الوضع، وسرت مع الركب ولكن ما هي رسالتي التي اعتقد أنها رسالتك، ورسالة كل مخلص وطني يحمل لهذه البلاد، وذكرى منشئ هذه البلاد ووارث عرش هذه البلاد الإخلاص والتضحية والتفاني، ويهمه — أولاً وقبل كل شيء – المحافظة على دولة طالما انتظر التاريخ قيامها، فلنتحدث الآن عن ماضينا وحاضرنا"[51].

تحولت "اليمامة" المجلة الشهرية إلى جريدة أسبوعية فتخلقت في معترك الحياة العامة، وبذلك نالت نصيبها من المتاعب.

ويحكي الشيخ (حمد الجاسر) موقف الرقابة من صحيفة (اليمامة).. "أخذت الصحيفة من الأعداد الأولى تعالج بعض قضايا المجتمع، ومن تلك القضايا ما لا عهد لصحافة البلاد بمعالجته، كشؤون البادية ونشر التعليم، وإصلاح القرية وعرض مطالب الأقاليم العامة، والتعرض لبعض الأمور

---

(50) عبد الله عبد الجبار، مرجع سابق، ص 167.

(51) عبد الله الطريقي: "إلى أين نحن مسوقون؟"، مقال بمجلة اليمامة، ع 12 ص 31.

التي لها مساس بإدارة الشؤون العامة من أنظمة وأعمال الدعوة إلى تعليم المرأة"[52].

ويذكر الشيخ الجاسر في معرض حديثه عن اليمامة والرقابة حادثة المقال آنف الذكر "إلى أين نحن مسوقون؟" قائلاً.. "ومع أن الصحيفة – في كل ذلك – لا تتجاوز ما يجب أن تسير عليه صحيفة تهدف إلى القيام بواجبها الوطني بحكمة وإخلاص. وإن ما حدث منها كبوة – وهي مجلة – بنشر المقال، وكادت تلك الكبوة أن تودي بحياتها لولا الاعتذار والتعهد بعدم التعرض بالنقد لأي عمل من أعمال الدولة بصفة عامة، حقاً لقد كانت تلك الكبوة من ضوابط السير بحذر وتبصر، إلا أن النظرة إليها من مختلف طبقات القراء كانت من السمة بحيث لا تقف عند حد.

ويكمل الجاسر (1327هـ – 1423هـ) قصته قائلاً: "وفي صبيحة يوم من أيام جمادى من عام 1375هـ، وكنت في مكتب (مطابع الرياض) أشرف على إدارتها مع القيام بأعمال (اليمامة) دخل عليّ الأستاذان (عبد العزيز بن معمر وعبد الله بلخير) وهما مستشاران للملك، فأخبراني بأنه تقرر فتح مكتب في مدينة الرياض لمراقبة المطبوعات، ومنها الجريدة وأن جلالة الملك أمر بأن أكون مديراً لذلك المكتب.. فطلبت منهما إبلاغ جلالته عجزي عن القيام بما يجب علي من الشكر نحو هذا العطف الكريم، ولكنني أرجو أن يقتصر الأمر بالنسبة لي على مراقبة الجريدة وحدها".

استمر سير الجريدة وموقف الجهات المسئولة عن شؤون الصحافة لا يتجاوز تنبيه الجهات الرسمية بما ينشر فيها كالكتابة إلى رئيس ديوان مجلس الوزراء برقم (131) بتاريخ 1378/1/10 هـ بما مجمله "أتشرف بأن أرفق لمعاليكم ما نشرته جريدة (اليمامة) في عددها الصادر برقم

---

(52) حمد الجاسر: مجلة العرب، ج7، 8ص- 17 محرم وصفر 1403 هـ/نوفمبر – ديسمبر 1982م، ص496-500.

(131) بتاريخ 1378/1/10هـ في افتتاحيتها تحت عنوان: "أقفلها وأرحنا للإطلاع والمعلومية" والسير على هذا النحو في كل مقال يتصل بأية جهة من الجهات الرسمية، أو يتناول جانباً له صلة بسياسة إحدى الدول".

كما يذكر – الجاسر – أن الصحيفة آنذاك أصبحت كقبر (المرجوم) تتقاذفه الأحجار من كل جانب، ومن أبلغ تلك الأحجار أثراً حجر رسول السلام لا لأنه كان السبب في فصلي من وظيفة بلغتها متدرجاً في الأعمال ستة وعشرون عاماً من عام 1353 إلى 1376 – وأكثر تلك الأعمال أتولاه بأمر سام من الملك أو ولي عهده – ولكن لأنه فصل بيني وبين طبقة من طبقات المجتمع أعتز بالاتصال بها وأجلها وأحمل لها في نفسي الحب والاعتراف بالفضل، و(رسول السلام) هو عنوان الخبر الذي تلقت اليمامة كغيرها من الصحف توجيهاً بشأنه من (المديرية العامة للإذاعة والصحافة والنشر) بأن "جواهر لال نهرو" الزعيم الهندي المعروف سيزور البلاد فينبغي الترحيب به فكانت فاتحة العدد (46) من الجريدة الصادر في 1376/2/11هـ بعنوان "مرحباً برسول السلام" تحته صورة للملك وهو يستقبل الضيف.

فكان من أثر انفعال الشيخ محمد بن إبراهيم [المفتي العام] أن فصلني من عملي، وكنت مديراً لكليتي العلوم الشرعية واللغة العربية وهو رئيسها.

ويكمل (الشيخ حمد الجاسر) قصته مع (اليمامة) قائلاً: "لقد ضعفت الثقة بي – حتى بالنسبة لما ينشر في صحيفتي – فانتهى الأمر مساء يوم من أيام شهر المحرم 1377هـ حين دخل عليَّ في مكتب (مطابع الرياض) شاب عرفني بنفسه فعرفته لكثرة ما قرأت من كتاباته في الصحف، فقدم لي كتاباً مضمونه صدور الأمر السامي بإنشاء مكتب في الرياض لمراقبة المطبوعات – بما فيها جريدة اليمامة – بتوقيع الأستاذ بلخير.

كنت في ذلك اليوم قد قررت السفر إلى مصر ووكلت الأستاذ عمـــران بن محمد العمران [1346 هــ] الإشراف على الجريدة – وهو من خيـــرة الشباب الذين كان لهم الأثر القوي في سيرها – وكان حاضـــراً فـــي ذلـــك المساء، فأبديت لذلك الشاب ارتياحي من إسناد الأمر إليه ثم ســـافرت فـــي الصباح.

وفي 1377/2/20 هــ أي بعد سفري إلى مصر بشهر صدر العـــدد الـــ(96) من الجريدة وفيه مقال أسبوعي للأستاذ عمران بعنوان (أغاخان) فيه حديث عن موقف باكستان من القاديانية. وفي صبيحة يوم من الأيـــام الأول لشهر ربيع الأول، وأنا في القاهرة أستمع الأخبار من (إذاعة لنـــدن) إذ بالمذيع يقول: "لقد قررت الحكومة السعودية إيقاف جريدة اليمامة عـــن الصدور شهراً، ومحاكمة صاحبها لنشر مقـــال أثـــار احتجـــاج حكومـــة الباكستان".

وفي هذا المقال يرى الأستاذ عمران أن ما من مسلم إلا وينكر عـــن عقيدة وتصميم لنسبة هذا الأغاخان إلى الإسلام وضمه لحظيرة المـــسلمين وجعل وفاته خسارة فادحة للعالم الإسلامي.. إن جزءاً يسيراً ممـــا يفعلـــه (أغاخان) أمام سمع الأوروبيين كفيل بتنحيته عن الدين الحنيـــف. إلـــى أن يصل إلى "ولا غرو فإن إسلام (أغاخان) هو نفسه إسلام باكـــستان التـــي زجت "بإسلامها" في أتون الأحلاف التي لا تخدم سوى المستعمرين أعداء الإسلام"، وأشار عمران في مقاله إلى أن "رجال الأزهر وغيرهم من أولي الرأي والفهم أجمعوا على أن الإسماعيلية التي ينتمي إليها (أغاخان) هـــو دين قائم بذاته، وأنها لا تمت إلى الإسلام بـــأدنى صـــلة، وأن مـــا يفعلـــه الأغاخان من ألوان الفسق والفجور والقمار، في مرابعه الحالمة بسويـــسرا وفرنسا وغيرها لأمور تعتبر بحق وصمة عار في جبين المسلمين الـــذي يدعي الأغاخان أنه واحد منهم وهم بذلك راضون".

وكان الرقيب قد أجاز نشر هذه المقالة، فلما احتجت الحكومة الباكستانية وعرض الأمر على الشيخ يوسف ياسين الرجل المسئول في الدولة في غياب الملك وولي عهده أمر بإيقاف الصحيفة وسجن صاحبها، وقبل البدء في التحقيق عمد الرقيب إلى أخذ أصل المقال، وقال للمشرف على الصحيفة إذا سئلت عن نشره فقل: بأن قسم الصف أخذه مع الأوراق الأخرى بدون إطلاعي.

ويكمل (الجاسر) قائلاً: "عدت في 18 من شهر ربيع الثاني 1377 هـ وأشرفت على تهيئة العدد الجديد من الصحيفة، ولكن الأستاذ عمران أخبرني بأن الرقيب لم يجز نشر شيء من مقالاته، فلما استوضحت منه بالهاتف كان جوابه: يوجه هذا السؤال إلى مرجعي، ولم يستكمل كلامي، فكان أن ذهبت في صباح اليوم التالي إلى "الشيخ عبد الله بلخير" ومعي إضبارة مملوءة بالمقالات التي أمر الرقيب بعدم نشر شيء منها، فوجدت الاثنين معاً، فكان مما جرى الحديث فيه موضوع الرقابة، وأن الأخ القائم بها الآن لا يبدي تعاوناً مع المشرفين على الصحيفة، وقدمت له النماذج مما في الإضبارة ليطلع على شيء من تصرفاته، وكان من بين تلك المقالات مقال للأستاذ محمد علي العبد عن احتجاج جمعية الرفق بالحيوان في بريطانيا بشأن (الكلبة لايكا) وسكوتها عن قذف الطائرات البريطانية القنابل المحرقة على الشيوخ والنساء في الجنوب العربي، ومقال آخر للأستاذ (عبد الكريم بن جهيمان) عن ضرورة إيجاد أمكنة لقضاء الحاجة في الميادين والساحات العامة في مدينة الرياض استكمالاً لنظافتها، فلما استوضح الشيخ بالخير من المراقب عن عدم السماح بنشر عدد من المقالات كان مما أجاب به: "بريطانيا صديقة لنا ولا يسوغ أن نوجه لها نقداً، كما أن مدينة الرياض ينبغي ألا يقرأ الناس عنها أنها غير متكاملة في مظهرها الحسن، وأجوبة أخرى عن المقالات الأخرى من هذا القبيل.

فأكدت للشيخ بلخير – والكلام للجاسر – ضرورة تغيير المراقب بإنشاء هيئة رقابة مكونة من مندوب وزارة المعارف، وآخر من إمارة الرياض، وثالث من المديرية العامة للإذاعة والصحافة والنشر، ورابع من إدارة الصحيفة، أو ترك الأمر إليَّ كما كان في السابق، ولكنه أظهر لي من الرقة واللطف والتودد ما حملني على الثقة به، ولكن كما قيل "يد تشج وأخرى منك تأسوني" فأصدرت العدد الذي كان المراقب قد أشار بعدم نشر بعض مقالاته إذ رأيتها كلها صالحة للنشر.

وفي مساء ذلك اليوم تلقيت صورة برقية مطولة موجهة إلى صاحب الجلالة وإلى سمو ولي عهده وإلى المدير العام للإذاعة والصحافة والنشر بأن صاحب (اليمامة) قد تخطى نظام المطبوعات وخالف الأوامر وفعل (كيت وكيت) فما كان مني إلا أن وجهت برقية لتلك الجهات مضمونها "إن عدم تعاون المديرية العامة للإذاعة والصحافة والنشر مع الصحيفة اضطرني إلى إيقافها حتى ترى الحكومة رأيها في الأمر".

اتصل بي الأمير فهد الفيصل أمين مدينة الرياض وأخبرني بأن الملك ليس راضياً عن إيقاف صدور (اليمامة) فأوضحت له الأمر، فكان أن استبدل الرقيب بآخر فتنفس القائمون على الصحيفة الصعداء، ولكن أصل الداء لم يحسم حتى كانت من فيصل – رحمه الله – إحدى نظراته الصائبة، فأزال عن الصحافة كابوس الرقابة في 24 رجب سنة 1379هـ.

وكان الأستاذ السيد علي فدعق يكتب في (اليمامة) بصفة مستمرة، فكان فيما يكتب ملاحظات حول (ديوان المظالم) ويرأسه في ذلك العهد الأمير مساعد بن عبد الرحمن – رحمه الله – فأثار ما كتب غضب الأمير، وكان الذي يتولى إدارة الإذاعة والصحافة والنشر الأستاذ إبراهيم الشورى بالوكالة عن الشيخ عبد الله بلخير، واتفق أن زار المطابع الشيخ الشوري في صبيحة اليوم الثامن عشر من شهر رجب 1379 هـ لطبع أوراق تتعلق

بزيارة ملك المغرب التي ستجري في العشرين من الشهر المذكور، فـرأى العدد (205) الصادر في ذلك اليوم خالياً مما كتب عن الأستاذ علي حسن فدعق، فانفعل ووجه إليّ كلاماً شديداً لم أستطع تحمله. فخرج من المطبعة غضبان ويظهر أنه ذهب إلى مجلس الوزراء لمقابلة سمو الأمير فيصل فكان أن صدر الأمر بدعوة الصحفيين في صبيحة يوم السبت 24 من رجب 1379 هـ، وعقد الاجتماع الصحفي في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم السبت في التاريخ المحدد برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء الأمير فيصل، وحضره عن المديرية العامة للإذاعة والصحافة والنشر الأستاذ إبراهيم الشورى وحسن الأشعري، كما حضره رؤساء تحرير الصحف "قريش، واليمامة، والندوة، وأم القرى، وصحيفة الخليج العربي، والمدينة المنورة، وصحيفة القصيم، والرائد". وكانت تحية كريمة من فيصل – رحمه الله – حيث رأى صاحبي (قريش) و(اليمامة) جالسين في طرف الحاضرين أن دعاهما وأجلسهما بجواره ووصفهما بأنهما شيخا الصحافة، وينبغي أن يتصدرا المجلس، وكان في ذلك الوقت بعض الحاضرين يتوقع أن يصب جام غضبه على من كان السبب في الدعوة لهذا الاجتماع.

ثم كانت لفتة كريمة أخرى من سموه حين سمى "اليمامة" في معرض الحديث عن الصحف التي كان يحرص على قراءتها.. وفي سياق التدليل على ما يكنه سموه للصحفيين من تقدير واحترام واعتراف بفضلهم قال: "إنه صدر أمره بتعيين أحدهم وهو الأستاذ عبد الله عريف (أميناً للعاصمة المقدسة مكة المكرمة) ووصف الاجتماع بأنه عائلي أخوي المقصود منه التذاكر في الشؤون المتعلقة بالصحافة، ثم أعلن سموه إلغاء الرقابة قائلاً: "إن القائمين على الصحف هم أبناء البلاد، ومن الصفوة الطيبة التي يجب أن تكون قدوة صالحة في كل عمل نافع، في التوجيه والإرشاد، وفي تحري الحقيقة، وفي النقد النزيه، وفي عدم الانحياز إلى هوى أو مآرب

خاص، وإن لهؤلاء الصحفيين من التقدير في نفسي ومن الثقة بهم ما يحملني على أن أرفع الرقابة عن الصحف".

ويحدثنا الأستاذ عبد الله بن خميس، صاحب ورئيس تحرير مجلة (الجزيرة) التي صدرت بالرياض عام 1379 هـ وحتى منتصف 1383 هـ عن تجربته مع الصحافة قائلاً: "الصحافة في المملكة ولدت في الحجاز، ولكن كان هناك محاولات من بعض شباب المنطقة الوسطى لإيجاد شيء من هذا، لعل الشيخ بن خميس واحد من هؤلاء وأيضاً الشيخ حمد الجاسر.. يجيب الشيخ عبد الله: نعم وسبقني في ذلك الشيخ حمد الجاسر حيث أنشأ مجلة اليمامة، وهي متخصصة في التراث وربما خرجت عنه أحياناً، بعد ذلك فكرت في إنشاء مجلة أدبية اجتماعية ثقافية إيماناً مني بضرورة سد بعض الفراغ واستطاعت هذه المجلة أن تقف على قدميها وتسهم في طرح بعض القضايا الاجتماعية والأدبية، لكن المجلة وللأسف لم تستمر، ففي العدد الثاني وبعد نزوله إلى الأسواق أوقفت.. أما كيف فهناك قصة: "كتبت موضوعاً كافتتاحية للمجلة تحت عنوان (أين تذهب ثروتنا القومية؟)، وقبل نشره ذهبت إلى الوزير المختص ولطلعته عليه وأجاز الموضوع وبعد أيام فوجئت ببرقية من الوزير بعد طبع الملزمة الأولى تقول: (أوقفوا نشر المقال) ولكنني أصررت على نشر المقال لعدة أسباب أهمها أن المجلة كانت على وشك النهاية، ولأن الموضوع يحمل وجهة نظر وطنية لا أبعاد فيها، وفعلاً تم نشره وبعد صدور المجلة جاءت برقية أخرى من الوزير تقول: "أوقفوا المجلة إلى إشعار آخر".

ويستكمل الشيخ عبد الله حديثه عن مرحلة تلك المجلة وكيف كانت تعاني من ظروف صعبة قائلاً: "كنا نبدأ طبع عدد المجلة أول الشهر ولا تنتهي إلا في آخر الشهر على الرغم من أنها كانت 50 صفحة فقط. وكنت رئيساً لتحرير المجلة وصاحبها".

وكما قلت فإن الشيخ عبد الله بن خميس واحد من الذين أوجدوا الصحافة في الوسطى وتعتز جريدة (الجزيرة) اليومية أن يكون مؤسسها هذا الرجل الذي يشاركنا مهنة المتاعب، وإن كان ليس معنا اليوم في التحرير فهو مؤسس هذه الجريدة.. سألته مستوضحاً من أجل القراء.. كيف بدأت فكرة تأسيس مؤسسة الجزيرة الصحفية؟.. يقول وهو يتذكر وعلامة السرور تبدو على وجهه: "تأسيس هذه المؤسسة كانت له قصة فبعد أن أوقفت مجلة الجزيرة وبفترة لا تتجاوز الأشهر فوجئت، ببرقية موجهة لي من المقام السامي بأن أعمل على تأسيس مؤسسة الجزيرة الصحفية، وفعلاً بدأت صاحب امتياز ورئيس تحرير لها بعد أن اتصلت ببعض الإخوان وعقدنا عدة اجتماعات، ومنها بدأ العمل في صدور جريدة الجزيرة"[53].

المقال الذي بسببه أوقفت مجلة الجزيرة:

وقد ذكر ضمن إجابته أنه في العدد الثاني وبعد نزوله إلى السوق أوقفت... والحقيقة أن المقال الذي بسببه أوقفت المجلة هو: "أين تذهب ثروة العالم العربي..؟"، والمنشور في العدد السادس من السنة الرابعة شهر جمادى الأولى 1383هـ/1963م، وفيما يلي نص المقال: "يمر العالم العربي اليوم بدور من أدق الأدوار التي مر بها في تاريخه، إنه دور حاسم في حياته القادمة ومدرجة للواقع الذي سوف تعيشه هذه الأمة.. وهذا ما فهمه مفكروه ومصلحوه وودوا لو أحرقوا دماءهم وأذابوا مهجهم وقدموا كل ما يملكون في سبيل اجتياز هذه العقبة الكأداء بسلام. وما غفل أو تغافل عنه الآخرون فغرقوا في ملذاتهم واستسلموا لشهواتهم وأصبحوا في واد وأمتهم المنكودة في واد آخر.. إن العالم العربي اليوم قد فتح عينيه بعد نوم عميق على تركة مبعثرة وشلو ممزق.. فتح عينيه على استعمار-

(53) شهود هذا العصر، محمد عبد الله الوعيل، ج2، ط1، 1421هـ/2000م.

يجثم على صدره ويسيطر على جميع مقدراته، ويشيع في جسمه أفتك الأدواء وأنكى الجراح التي تحاول القضاء على كل المميزات الروحية والأخلاق والوطنية.. فتح عينيه على أعداء الإنسانية الثلاثة تعشعش وتفرخ بين ظهرانينا وتفتك في جسمه بلا وازع ولا رادع.

فتح عينيه على ملايين من بني جلدته تكالبت عليهم قوى الشر، وتضافرت على سحقهم أمم الطغيان وباتوا وأصبحوا مشردين من أوطانهم مسلوبين من أموالهم وممتلكاتهم تمن عليهم الأمم بوكالة غوث لا تغيثهم بقدر ما تغيظهم.. فتح عينيه على جزء عزيز من وطنه نحى عنه أهله، وجيء بعصابة من أقذر وأحقر شذاذ العالم ووضعت فيه وأخذت تصول وتجول وتوزع اعتداءاتها على أطراف العالم العربي في وقاحة وصفاقة..

عبء ثقيل وموقف خطير ومستقبل أمة في مهب الريح.. إن هذا الوضع ليقتضي كل فرد من أفراد الأمة العربية تضحية وجهاداً وبذلاً، إنه لفي حاجة إلى استغلال كل طاقة من قلب العالم العربي وتسخيرها من أجله، في حاجة إلى الضرب على أيدي السفهاء الذين جعل القدر في أيديهم جزءاً هاماً من إمكانياته فولوا ظهورهم واقع أمتهم المؤلم واندفعوا وراء شهواتهم وملذاتهم ينفقون في سبيلها بسرف ويسخرونها في سبيل الشيطان بلا حياء ولا تستر.. حفنة من الناس ضحك لهم القدر وجعلهم يرفلون في حلل النعيم.. ويعيشون في عالم الأحلام والخيال.. نقلوا ثروة هذه الأمة العربية المعذبة بالحرمان والجوع والمرض والاستعمار واليهود..

وإليك أمثلة مرت بنا في هذا الشهر وغير هذا الشهر توضح أين تذهب أموال العالم العربي وكيف يتصرف بها أبناء يعرب..

• مائة ألف جنيه تساوي مليوناً ونصفاً من الريالات.. ابتاع بها أحد الأمراء الأشاوس هذا الشهر يختاً فخماً للصيد في هولندا..!

* قرأنا قصة فتاة ألمانية مع أحد الأمراء الأشاوس قدم فيما قدم لها سيارة مذهبة.. وأشياء لم يسبق فتى يعرب إليها أحد.. ولم تدر بخلد مخلوق.

* لا تعرف ليلة حمراء ولا مائدة خضراء في كازينوهات أوروبا وأمريكا والشرق لم يكن أحد الأمراء الأشاوس طرفاً عاملاً فيها.

* تزخر بنوك إنجلترا صاحبة الماضي والحاضر والمستقبل مع العرب بمئات الملايين من الجنيهات باسم هؤلاء الأمراء.. فباسم جيوبهم الخاصة يودع في هذه البنوك ستمائة مليون جنيه إسترليني.

* شوهد أحدهم وقد بلغ السكر منه مبلغه في أحد المراقص ببيروت يفتح زجاجات الشمبانيا ويريقها على قدمي إحداهن بغزارة حتى طفحت أرض المرقص من كرم السيد ابن السادة النجب..

هذه نماذج مما نعرفه ومما لا نعرفه لقصة ثروة العالم العربي..

أموالهم لذوي العداوة نهبة

وعن الأقارب في يد الجوزاء

ومقابل هذا السخاء الحاتمي في غير الإصلاح ولغير العرب يظهر البخل والتردد في ما هو في سبيل الإصلاح والعرب.. واليك المثالين التاليين:

1- زار أحدهم قطراً عربياً وكانت قضية الجزائر على أشدها، ويوجد من يتامى الشهداء وأراملهم عشرات الألوف من الأقطار المجاورة مشردين وفي أتعس حال، فتوسط من توسط لدى هذا الأمير بأن يعطف على هؤلاء اليتامى الذين يعيشون بدون مأوى على هامش الحياة، توسط لديه أن يفتح لهم ملجأ يضم خمسمائة يتيم ويتيمة ممن بذل آباءهم الأرواح في سبيل الأمة والوطن.. فهشت آنذاك عاطفته، ووافق على هذا الاقتراح وأعطى توقيعه عليه بتاريخ 1961/7/16م.. وأذاعته إذاعة تونس ولندن

بوقته ونشرته الصحف.. ولم يعلم الناس أن هذه الموافقة كانت للاستهلاك المحلي فقط، وأن أموال هذا الأمير لا يمكن أن تنفق في مثل هذا المشروع الذي تبخر وذهب أدراج الرياح.

2- أما المثال الثاني فقد عرف أن أحد الأمراء زار الخطوط الأمامية في فلسطين منذ عشر سنوات أو طلب إليه أن يزورها طمعاً في أن ترشح حصاته حينما يرى الأجسام العارية والبطون الخالية والوجوه الشاحبة، والمنظر الذي يدمي القلب ويفطر الكبد فينفح هؤلاء البؤساء من بني جلدته بما يخفف عنهم المصاب.. أرأيت ماذا كانت نتيجة الزيارة؟! إنها تصريحه التاريخي المشهور.. قال بعد أن تلفظت شفتاه الكريمتان بقولها: "إن اليهود خبثاء وأقوياء وماكرون.. !"، قال: "إذا كان الأمر كذلك فلماذا لا تحلون الأمر معهم بالحسنى!؟.." وانتهت زيارة الأمير بهذا التصريح الخطير..!

هذه أمثلة عن أموال العالم العربي وأين تنفق، ونحن إذ نقف أمامها بمنتهى العجب والأسف.. لا ينتهي عجبنا وأسفنا حيال الأجهزة الدعائية، والجهة التي جعلت من نفسها قيّما على العرب وذهبت تزعم أنها تحارب الفساد وتصب حممها على أهله أنّى كانوا وحيثما كانوا وتلهب ظهورهم بسياط الجهنمية أينها عن هؤلاء؟!.. إن كل عربي يعرف أين تذهب هذه الأموال، ولكنه لا يعرف لماذا تصم أجهزة القوامة العربية – كما تزعم لنفسها – آذانها وتلجم أفواهها وتعمى أعينها عن هؤلاء..!

إن العربي اليوم قد شب في تفكيره عن الطوق، ولم تعد الشعارات والدعايات الفارغة تخدعه.. إنه يدرك أن زعامة العالم العربي وقيادته ليست تتمثل في شخص أو جهة ترضى عن شخص فتهادنه على الفساد.. وتغضب على آخر فتصب عليه جام سخطها.. حتى ولو لم يكن في منزلة الأولى فساداً وإفساداً..إن مهادنة هذه الأجهزة لهؤلاء اليوم شبيهة بمهادنتها لعرش اليمن في السابق وعقدها صلحاً فدرالياً معه.. ولكن اسمعوا ماذا

تقوله الآن عن ذلك العرش، وأسرة ذلك العرش. وماذا عملت في سبيل محوه من الوجود اليوم.

إنها لشبيهة بوضع يدها في يد حزب البعث يوماً ما، ونفح ذلك الحزب بثمانين ألف جنيه لينفقها في تقويته.. ثم اسمعوا ما تقوله عنه اليوم..

إنها لشبيهة بمناصرتها اليوم للفئة الكردستانية الشيوعية التي تريد أن تفصل قسماً من رقعة العالم العربي وتحيله إلى دول شيوعية هي أعدى عدو للعرب.. هل هذا في صالح العالم العربي.. كلا! ولكن من أجل العداء مع البعث ليس إلا..

إننا نحار كعرب نطلب الخير لأمتنا ونلتمس لها من أمرها مخرجاً.. نحار في هذه المتناقضات ونعجب من هذه الزعامات.. إن هذه المجلة لا ترمي بكلمتها هذه إلى أن تهاجم جهة ما على حساب الأخرى، ولا أن تنال من جهة أخرى لحاجة نفسها ولا أن تنصب في نفسها مدافعاً عن جهة بعينها.. ولكنها الحقيقة تقتضي أن تقولها والمنطق والصراحة التي تعودت أن تلتزمها.

وبعد فمتى يأتي اليوم الذي لا ينفق فيه قرش واحد من ثروة العالم العربي إلا في صالح العرب.. ومتى تأتي الزعامة العربية التي تقول الحق للحق، ولا يحول دونها ودون ذلك مطمع شخصي أو غرض غير بريء ومتى توجد الشخصية الشعبية التي متى ظهر لها من جهة ما انحراف ونداء بالشعارات ولعب على الحبلين واستغفال للجماهير.. رفضت وأبت وأفهمتها أنه لا يصلح لزعامتها من يهادن الفساد أو يحالف المفسدين حتى يبرز على مسرح الزعامة من يمثل مفهوم الزعامة.. ويومئذ تكون الأمة بخير ويكون الخير في الأمة.. فمتى..؟"

أما فيما يتعلق بصحف المنطقة الشرقية الأولى (صحافة الأفراد) وما عانته من صلف الرقابة وعقوباتها فهي أيضاً ذاقت الأمرين في تاريخها..

ولنبدأ بالصحيفة الأولى (أخبار الظهران) ولنستمع إلى رئيس تحريرها الأستاذ عبد الكريم عبد العزيز الجهيمان (1330هـ) يقول: "كنت وبصفتي مسؤولاً عن هذه الصحيفة – ومسؤولاً عن جميع ما ينشر فيها – كنت أنخل ما يرد إليَّ من بحوث ومقالات وأخبار فأعرف منها مختلف التيارات التي تعيش في المجتمع أو يعيش فيها المجتمع أو بعض فصائل المجتمع، فأما ما يكون شاذاً أو سابقاً لأوانه فإني أستبعده بلا توان.. وأما ما يكون مقبولاً ويعالج بعض الشؤون التي تحقق للوطن وللمواطنين نقلة في طريق الحضارة والتقدم والازدهار فإنني أعده للنشر، وكنت أحرص أشد الحرص على الاتصال بهذه الطبقة من الكتاب فأجعلهم عضدي الأيمن في مادة هذه الصحيفة التي يسعى المخلصون من المواطنين بأن تكون أداة فكر وإصلاح وتوجيه.. وطبعاً كان هذا هو هدف هذه الصحيفة منذ نشأتها الأولى، ولكن بعض المواطنين يطالبوننا بحرية واندفاع إلى الأمام أكثر مما نحن عليه سائرون.. بل يريدوننا أن نقفز في درجات سلم أهدافنا قفزاً، فنحاول أن نفهمهم بأن القفز قد يعرض إلى السقوط وأن الإتزان هو الطريق الأسلم والأحكم".

من الدعوة لتعليم الفتيات إلى السجن:

ويروي لنا صاحب (أخبار الظهران) (الجهيمان) أنه في يوم من الأيام جاءني مقال بتوقيع (محمد بن عبد الله) وموضوع هذا المقال هو تعليم الفتيات، وقرأت المقال فرأيته معتدلاً، إنه يدعو إلى تعليم الفتيات كما يتعلم الصبيان، فالفتى المثقف لا يريد إلا فتاة مثقفة حيث يقرب التعليم بين مفاهيمها ومفاهيمه في سبيل الحياة، ويكون لديها القدرة الكافية لتربية أولادها تربية صحيحة تتناسب مع العصر الذي يعيشون فيه، وبهذا نحول بين شبابنا وبين الزواج بالأجنبيات، لأن شبابنا المتعلمين بدأوا يعزفون عن

الزواج بالفتيات الجاهلات، وإذا استمر الوضع كما هو فإنه سوف يأتي يوم لا تجد فتياتنا من يتزوجهن.

واستمر المقال يضرب على هذا النغم فاقتنعت به ونشرته في الصحيفة على مسئوليتي، وعندما قرأه المسؤولون استغربوا نشره واستغربوا هذه الدعوة الجديدة لتعليم الفتاة.

وسألوني عن كاتب المقال فقلت إن اسمه محمد بن عبد الله، فقالوا: ومن محمد بن عبد الله؟ فقلت إنني لا أعرفه شخصياً، ولكن هذا المقال جاءني بهذا الاسم في وقت متأخر فاقتنعت بفكرته فنشرته على مسؤوليتي دون أن أعرضه على الرقابة – وهذا جرأة ومخالفة للنظام السائد – فقالوا: إما أن تدلنا على كاتب المقال وإلا فأنت المسؤول عن جميع ما ورد فيه، فقلت مادام الأمر كذلك فأنا المسؤول عن جميع ما جاء فيه!!.. فقالوا إن الدعوة إلى تعليم الفتيات أمر سابق لأوانه الذي تخطط الحكومة له، ولهذا فإن نشره فيه تسرع يؤاخذ عليه!..

وكانت النتيجة أن أوقفت عن العمل، وأوقفت الصحيفة عن الصدور، وأوقف رئيس تحريرها في غرفة منفردة طولها مثل عرضها - أربعة أمتار تقريباً في أربعة أمتار - وبها شباك واحد قد أغلق وأحكم إغلاقه، وضرب في جوانبه الأربعة عدة مسامير، وكنت في بعض الأحيان أقرع الباب فلا يسمعني أحد فأصبر قليلاً ثم أعاود قرعه.. فإذا فتح لي قال الجندي: ماذا تريد؟ فأخبره.. فيرافقني إلى الحمام حتى أنهي مهمتي فيعود معي إلى الحجرة ويقفل الباب.

وأنا لا أستطيع أن أعاتبه إذا أبطأ.. بل أخاطبه بكل رفق ولين، وأحاذر أن أغضبه، أو أثير في نفسه نوازع الشر والتنكيد لأنني أسير بين يديه وهو مُصدق فيما يقول - وكلامه مقدم على كلامي - هذا إذا أتيح لي أن أتكلم لأنه موضع الثقة وأنا موضع الاتهام والشك، ولذلك كنت أحذر

أشد الحذر من توجيهي أي كلمة تؤثر على نفسية هذا الجندي الذي يحس في قرارة نفسه أنه ما أتى بي إلى هذا المكان إلا وأنا مذنب ومغضوب عليه، ولم أوضع حيث أنا إلا لعصيان ارتكبته أو اتجاه خطير يخل بأمن الدولة، وقد يكون قد أوحي إليه بأمور كثيرة مما يؤاخذ عليه الإنسان.

وقد بقيت في هذه الحجرة واحداً وعشرين يوماً كنت أقسم الأوقات فيها إلى أقسام تناسب راحتي، فوقت للصلاة ووقت لقراءة القرآن ووقت للتمشية بحيث أدور في هذه الغرفة أو الحجرة عدة دورات ووقت لتناول الطعام والشراب، وكان النوم يأخذ من وقتي أطوله لأنني واثق من براءة نفسي من الذنوب التي تستحق عقوبة صارمة تؤثر علي تأثيراً نفسياً أو جسدياً، كما أنني مؤمن بعدالة حكومتي التي تحكم بالشرع الشريف الذي يكفل سلامتي وكرامتي، وما هي إلا أيام وليال ثم ينتهي كل شيء، ولذلك كان أملي كبير في الخلاص من هذه الشدة في أي لحظة من لحظات الليل أو النهار!..

وهكذا حصل فلم أشعر ذات يوم إلا بالجندي يفتح لي الباب فجأة. ويقول لي: خذ فراشك واذهب إلى أهلك، هكذا بلا سؤال ولا جواب ولا تأنيب ولا عتاب، فحمدت الله على العافية، ولم يشعر أهلي إلا وأنا أدق عليهم الباب، بينما كانوا يعدون طعام الغذاء ليرسلوه إليّ كما جرت العادة[54]."

* * *

ويذكر محمد علي مغربي في (اعلام الحجاز) "ج1 ، ط2 1405هـ / 1985 م ، ص: 21-22"

".. وقد استمر القنديل [احمد] رئيساً لتحرير صوت الحجاز – التي كانت تصدر في مكة المكرمة – من 4 شعبان سنة 1355 هـ الى 12

---

(54) مذكرات وذكريات من حياتي، عبد الكريم الجهيمان، ط1، 1415هـ، 1995م.

جمادي الاولى سنة 1356 هـ وقد اقصي عن صوت الحجاز بعد ان نشر قصيدة اسيء تفسيرها بتوقيع رمزي وحملها المرحوم الدكتور محمد علي الشواف الى صاحب السمو الملكي الامير فيصل النائب العام لجلالة الملك – جلالة الملك فيما بعد – وقد اصدر سموه امره بإيقاف الشاعر واقصائه عن الجريدة ثم تبين ان الشاعر هو رئيس التحرير نفسه. ولم تمض ايام قليلة حتى نفاه سموه الى الرضا، وافرج عنه فعاد الى مدينة جدة مسقط رأسه.."

وقد وجدت القصيدة وقد نشرت في العدد (261) ليوم الثلاثاء 6 ربيع الثاني 1356 هـ، الموافق 15 يونيو 1937م بعنوان: يا صديقي...

يا صديقي! وفيت همي لقد ذبت نحولا، وشاع في الجسم دائي
وبرغم الكتمان والجلد القاسي جليا امسى لديك عيائي
انت لا شك عارف ما بقلبي   من اسى الوجد، او لظى البرجاء

***

كم تذرعت بالطلاقة والبشر لأخفي كوامن الاعياء
وارتضيت الهدوء آناً لئلا   يعلم الناس لوعة في الخفاء
والتمست الاعذار كُثراً اذا ما   سألوني عن علة الإغضاء
كم ترقبت مأملا، فضنّ لو صح   همومي، وزاد في ارضائي
وترجيت دورة الدهر تأتي   بعد موت الآمال بالتأساء
والتزمت الصبر العسير وان كا   ن مصيرا – بالطبع – للجبناء
وبنفسي عزيمة تتسامى   أن تراني فريسة الأرزاء
وبدهري في جوه تتراءى   سحب من صروفه العسراء

فأنا اليوم بين نفسي ودهري   في عراك يجني على اعضائي
يا صديقي، كم رحت اطلب برءاً في امور عديدة سمحاء
فتطلبت في المجلات والكتب   نديما: احلى من الندماء
وتوسمت في الغناء وفي كام   ل لهوي، صفواً جميل الرواء
وتدلهت في الغرام زمانا   غير خاف عليك فيه ادعائي
وتسمعت في المجالس اسمى   ملح القول من فم الظرفاء
واعتزلت الاخدان حينا وفي العزلة صقل للذهن والحوباء
وتذكرت ماضياً ملؤه الحظ   تماماً من لذة ورضاء
وتناسيته وان كان ما فـــي   حاضري قطرة من الدأماء
وتعللت بالقضاء وعلقت   عليه حلو المني بالرجاء
وتركت القضاء يجري بما شا   ء كما شاء مبدع الاشياء
وقطوبا قابلت وجه حياتي   وبسوما واجهته برياء
ورأيت الحياة في البُرْدِ الضافي سواء، او في طمير الرداء
كل هذا فعلته ولعمري   لست ادري للآن اين دوائي

***

يا صديقي، وما دواعي همومي وبحولي وشقوتي وبلائي
غير فقدي لراحة النفس دوما   واكتئابي لحلة التعساء
ووجودي في موطن جل ما فيه قبيح، ومشبع بالوبـــاء
فاندفاع الاقوام للخلة السوءى، وتـــرك الفضيلة الحسناء
وتلهي الشبان والشيب بالتـــافه شأنـــاً يعـــود، بالشحناء
وانقسام الافكـــار والجهد ســـيان لدى المترفين والدهماء
وتفشي الاتراث والبغض   والوحدة حتى في الجنس والازياء

وكساد الآداب والعلم فينا ورواج الخرافة الخرقاء
واحتقار الاحرار من نخبة القو م واعلاء منزل الاغبياء
وبقاء الحجاز اقدس قطر في عداد الاموات لا الاحياء
كل هذي عوامل تجعل البر ء محالا من قسوة الادواء

جدة ـــ الصامت

تاريخ مجلة (اليمامة) مملوء بالاصطدام مع الرقابة والجهات المسؤولة عنها ولنطالع بعض النماذج التي عوقب بسببها قائليها أو عزل مسؤول التحرير عن الصحيفة، فقد نشرت مجلة اليمامة - بعد إلغاء صحافة الأفراد وتحولها إلى مؤسسات صحفية - في عددها (123) بتاريخ 1386/6/22هـ قصيدة "صلاة الميعاد" للشاعر العراقي عبد الأمير جعفر وقد نشرت في مجلة اليمامة، وكان مدير تحرير المجلة حينها (عبد الله نور) الذي قدم اعتذاراً منشوراً بالعدد التالي رقم (124) تحت عنوان (كلمة الصحيفة) ومع ذلك اختفى اسمه من العدد التالي رقم (125).

صلاة الميعاد:

ويقول الشاعر في قصيدته (صلاة الميعاد)[55]..
أترى.. هل ضمخ الليل بلحن من عذاب؟
وتوارى في رؤى الحلم،
وهل صلى وغاب؟
يتخفى في متاهات سحيقه
أترى هل عاد إنساناً يغني

(55) عبد الأمير جعفر - الحلة - العراق، مجلة اليمامة - العدد 123، 1386/6/22 هـ/ 1966م، ص 16.

لشقاء المتعبين؟

زارعاً يهتف: يا يوم الحصاد

يا إلهاً يحرق الأرض بأنفاس الحقيقة

شامخاً فوق لظى الشمس

وآلام الخليقة

صاعداً رغم الجراحات العميقة

تهبُ الكبريت والقمح وأحلام المعاد

* * *

كنت أشدو

لنبيّ يتخفى في زوايا صومعة

يمضغ الصمت، حكايا مترعة

غارقاً في لجة الضوء وأعماق الفراغ

عاد أيلول، وما عاد معه

كنت أسترحم درباً ضل فيها

عبثاً يرجع من صلى وغاب

أطفأ النور وغنى

آخر العمر يباب

صدئت ألحانه، ماتت

بريح الزوبعة

* * *

نذكر كذلك قصيدة أخرى بعنوان: (لا تخافي مزقيـه) لـ (حميد غريافي)، والتي نشرت في جريدة "اليوم"، وبسبب هذه القصيدة شتمت الجريدة ومسؤوليها على منابر المساجد، ولم يجد (غريافي) أمامه سوى

الهروب إلى لبنان. ولنطالع القصيدة التي يقول (حميد الغريافي) فيها[56]:

مزّقيه..
ذلك البرقُعَ
وارميه وجِنّي..
مزّقيه..
واخرجي من موكبِ الموتِ
إلى العرسِ
وغنّي..
مزّقيه..
أيُّ شؤمٍ أنتِ فيه؟!
أيُّ ليلٍ أنتَ فيه؟!
أيُّ ذُلٍ أنتَ فيه؟!
أيُّ قبرٍ أنتِ فيه؟!
حطميه..
حطمي الخوفَ بعنفٍ
لاَ تألّي!
حطمي الصمت وقولي وغني..
حطمي السجن وقضبان التجني
وانثريه..
فوق رمل القهر
فوق الرافضين

---

(56) حميد غريافي، جريدة اليوم بالدمام، 1396هـ/1976م.
والقصيدة كما يقول أحمد المغلوث أنها منشورة في كتاب (الثمرات) للشاعر العراقي محمد بسيم الذويب طبع عام 1928م الموافق 1346هـ دار الطباعة الحديثة، بغداد.

فوقَ جمر الوأدِ
فوق الخائفين
فوق كل الخائفين..
فوق وادي النومِ
فوق النائمين..
فوق مَنْ يبكي على ماضٍ دفين!
وأساليه..
واسألي الآيات
قولي
مَنْ ترين
أسدلَ الليلَ
على وجهِ القمرْ؟!
من ترينْ
قال: فليشقَ البشر؟
قال: فلتزرعْ مكانَ الوردِ
شوكاً وقَترْ؟!
مَنْ ترينْ
قال: لا يبدُ الجبينْ..
قال: لا يبدُ الحَوَرْ؟!
إسأليه..
إسألي يا بنتُ رَبَّ العالمين!
قاوميه..
أنت لست القوسَ
يلويها متى شاء يصيدْ!
أنت لست الناقةَ الحبلى

لإنجاب "الوليد"
وتَدَ الطنب
وماءَ الغسلِ في النأي،
وحُقّاً من حليب أو ثريدْ..
أنتِ لستِ الغُترةَ البيضاءَ
يشرِيها ويرميها
متى يبغي جديد..!
أنتِ حقٌ ويقين..
أنتَ من أجملِ ما أبدعَ
ربُّ العالمين..
أنتِ كالفتح المبين
أنتِ صبحُ الكون وضّاحُ الجبين
أنتِ فوحُ الياسمين..
أنتِ بَوْحُ العاشقينْ..
فيكِ قد رقّتْ حضاراتُ السنين
إسألِيه..
وارفعي الرأسِ بتيه..
إسألي يا بنتُ ربِّ العالمين!

* * *

رسالة المتنبي الأخيرة إلى سيف الدولة:

وفي جريدة (الجزيرة) تم نشر قصيدة "رسالة المتنبي الأخيرة إلى سيف الدولة" للشاعر الدكتور "غازي القصيبي" بتاريخ 1404/5/3هـ، وبعدها وفي 1404/9/24هـ وبسبب هذه القصيدة تم استبدال رئيس تحرير الجريدة تحت مسمى (الاستقالة) وأعفي الوزير من منصبه.. وتم

كذلك فصل محرر الصفحة الثقافية في الصحيفة لانه نشر القصيدة. ويقول القصيبي في هذه القصيدة:

بيني وبينك ألفُ واشٍ يَنعبُ
فعلام أسهبُ في الغناء وأطنبُ؟
صوتي يضيعُ ولا تحسّ برَجعه
ولقد عهدتُكَ حين أنشدُ تُطرَبُ
وأراكَ ما بينَ الجُموعِ فلا أرى
تلك البشاشة في الملامحِ تعشُبُ
وتَمُرُّ عينُكَ بي وتَمرَعُ مثلما
عبر الغريب مُروَعاً يتوثّبُ
بيني وبينكَ ألفُ واشٍ يكذبُ
وتظلُ تسمَعُهُ.. ولستَ تُكَذِّبُ

* * *

خدَعُوا فأعجَبَكَ الخداعُ ولَمْ تَكُنْ
من قَبلُ بالزّيف المُعطّرِ تُعجَبُ
سُبحَانَ من جَعَلَ القُلوبَ خزائناً
لمشاعرٍ لمّا تَزَلْ تَتَقلّبُ

* * *

قُلْ للوُشَاةِ أتيتُ ارفَعُ رايَتي
البيضاء فاسعوا في أديمي واضربُوا!
هذي المعاركُ لستُ أُحسنُ خَوْضَها
من ذا يُحَاربُ والغَريمُ الثَّعلبُ؟!
ومن المُناضِلُ والسّلاحُ دسيسةٌ
ومَنْ المُكافِحُ والعَدُوُّ العَقْربُ؟!

تأبى الرُّجُولَةُ أنْ تَدنِّسَ سَيفَها
قد يَغلِبُ المِقدَامُ ساعةً يُغلَبُ
في الفَجرِ تحتَضِنُ القِفَارُ رواحِلِي
الحُرُّ حين يرى المَلالَةَ يَهْرُبُ
والقَفرُ أكرَمُ لا يفيضُ عَطَاؤهُ
حيناً.. ويصغي للوُشَاة فيَنضُبُ
القفرُ أصدقُ من خَليلٍ وُدُّهُ
مُتَغَيِّرٌ.. متلوِّنٌ.. مُتَذَبْذِبُ
سأصُبُّ في سَمْعِ الرِّياحِ قصائدي
لا أرتجي غنماً.. ولا أتكسَّبُ
وأصُوغُ في شَفَةِ السَّراب مَلاحمِي
إن السَّراب مع الكرامة يُشرَبُ
أزفَ الفراقُ.. فهلْ أُوَدِّع صامتاً
أم أنتَ مُصغٍ للعتابُ فأعتبُ؟
هيهاتَ ما أحيا العتَابُ مَودة
تُغتَالُ.. أو صَدَّ الصُّدود تقرُّبُ
يا سيِّدي! في القلب جرحٌ مُثقل
بالحُبِّ.. يلمَسُه الحَنينُ فيَسكُب
يا سيدي! والظُّلمُ غير مُحَبَّبُ
أمّا وقَد أرضَاك فهو مُحَبَّبُ

* * *

سَتقالُ فيك قصائدٌ مأجورةٌ
فالمادحونَ الجائعونَ تَأهَّبوا!
دعوى الودادِ تجُولُ فوقَ شفاهِهِم

أمّا القلوبُ فمجالَ فيها أشْعَبُ
لا يَستوِي قلمٌ يُباعُ ويُشترى
ويَراعةٌ بدَم المحاجرِ تكتُبُ
أنا شاعر الدُّنيا!.. تبطّن ظهرها
شعْرِي.. يُشرّقُ عَبرها ويُغرّبُ
أنَا شاعرُ الأفلاك!.. كُلُّ كُلَيمَةَ
منّي.. على شَفَقِ الخُلودِ تَلَهّبُ

* * *

ماذا تقول شجرة لأختها؟

هذه القصيدة للشاعر (حمزة شحاتة) حذفت من ديوانه الذي طبع بعد وفاته، وقد أشرف على طبعه لجنة لجمع شعره بإشراف الأمير عبد الله الفيصل، وقد نشرت القصيدة قبل عشر سنوات في مجلة (التوباد) ولطلع الأمير فيصل بن فهد الرئيس العام لرعاية الشباب آنذاك على العدد بعد إعداده للتوزيع فطلب نزعها منه قبل توزيعه، والقصيدة بعنوان "ماذا تقول شجرة لأختها؟" وهذا نصها كاملاً:

أكذا نحن – حيث نحن – مقيمان على الخسف ليس نرجو فكاكا؟
كأسيرين، لا نريم ولا نملك سعياً، والكون فاض حراكا
ترسل الشمس حرها فوق رأسينا سياطاً والريح طعناً دراكا
وتعيث الطيور فينا– على ضعف قواها – ضراوة وانتهاكاً
لا الأديم المبسوط فيه لنا فسحة خطوٍ ولا بلغنا السّماكا
وأرانا– وعمرنا نهبة العجز – سنقضي كما حيينا رِكاكا

أفهذا، لأننا ننـــــكر العـــيش غِلابا، ونجتويــه عِراكــا؟

*   *   *

لم يا أخت نؤثر الصبر، والصبر - على ما ترين - قيد المساعي
مالنا من ثمارنا - وهي من صنع قوانا - إلا نصيب الجيـــاع
ما أرانا للحارثين سوى نهـبٍ، وللآكلين غيـــر متـــاع
فتعالي نُداوِ بالقول قلبينـــا، ونعـزمْ بـه علـى الأسـماعَ
علناً بالغان بالقول ما لم يبلغ الـصمت فـي مجـال الـصراعَ
رب قولٍ هز العزائم أو أحيـا الأمـاني أو اسـتحثَ الـدواعي
بـل دعـينا نثُرْ على تـربة الضيم فـإن الحـياة فـوق التلاع

*   *   *

أي عيشٍ هذا الـذي نحـن صـالوه هوانـاً وفاقـة وشـنارا؟
أخرست فيه دعوة الحـق والعـز فعـادا ضـراعةً وصَـغَارا
وغدا راجح النهى فيه منقوصاً وحُرُ الـضمير يكـدي عـشارا
قد ظمئنا والماء ملء السواقي واهتدى غيرنا وعـشنا حيـارى
أفـلا تحـزنين للـشجر البـاذخ جفـت جـذوره فانهـارا
وَيْ لنا!! كم نلوب في محبسِ الضيم حيارى، وكم نظلّ أسـارى
فلنثر ولنمتْ، فما أكرم الموت مصيراً إن لـم نعـشْ أحـرارا

*   *   *

أفـلا تحـزنين للواقـع الـبخس ألفنـاه ذلـةَ وخمـولا؟

أفلا تحزنين للنور. للفرحة. تغشى الكيـان عرضـاً وطـولاً؟
ولِنهر الحياة أضفى على شطئه ضـوءُ الجمـالِ عبثـاً ذلـيلاً؟
ولهذي اللألاء فاحت علـى الـدنيا وأحيائهـا سـنى مطلـولا
ولحريـة النفـوس خيـالاً وانطلاقـاً ومـأملاً وقبـولاً
ما نصيبي؟ وما نصيبكِ من ذاك؟ ألـيس الحرمـان والتعلـيلا؟
فـانفضي عنك غمرة الحزن والخـوف، وشقي للتاعسين السبيلا

* * *

ما لـنا أوهـن الـخنوع قـوانا فـغدونا مُطلَّحين رزاحـا
أو لسنا سلالة الشجر الـشامخ أصـلاً وعـزة وطماحـا
والعديد الذي يضيق به الغاب، ألـيس النخيـل والأدواحـا؟
أفلسنا به، وبالعمرُ اليائس أقوى يأساً وأمـضى سلاحـاً
إيه أختاه برح الصبرُ بالعانين، سالت به القلـوب جراحـا
ما أرانا في قلة، أطلقي الصرخة في الغـاب تُلهبـي الأرواحـا
قد كرهنـا الحيـاة أسـرًا وصـبراً فلنرمهـا حريـة وكفاحـا

* * *

آن يا أخت أن نثور، فقد عشنا طويلاً علـى الرجـاء المـضاع
نتأسى باسم العدالـة والرحمـة حلمـينْ فـي ظـلام الخـداعَ
إن حقاً للحي يا أختاهُ وهم للـواهن المُتداعـي

وسبيل الحياة مــذ كانــت الــدنيا وأحياؤهــا ســبيلَ الــصراع
لا تقولي: ما نحن في كفة الحرب؟ فما ضــاقت الحيــاةُ بــساع
نحن بالحق والعزيمة والإيمان فــي خيــر أهبــة واضــطلاع
فهلمي بنا إلى ســاحة المــوت نزلــزل بهــا قــوى الأطمــاع

* * *

مالنا والحياة في الأسر- لا السؤال بلغنــا، ولا حمينــا الــذمارا
قد يئسنا واليأس أمضى ســلاح مــا أرى بعــده لحــي خيــارا
فاتركي الناعمين في برزخ العيش يرودوا من الهــوان القــرارا
واتبعيني لنبعث الحــرب شــعواء تــدك النجــود والأغــوارا
ولنحــرر بهــا العــزائم والأفكــار ولنجعــل الفنــاء شــعارا
إيه أختاه مم تخشين؟! والــدرب مهــاد والظــالمون ســكارى
فلنثُر إن في الــسماء علــى الحــق غيــوراً يبــارك الثــوارا

* * *

ما أرى الكون منذ كنا ســوى ســجن كبيــر أعــد للــضعفاءِ
يــشرعُ القــادرون فيــه القــوانين قيــودا للــرق والإفنــاءِ
فإذا أنَّ مثقل قيــل: قــد ثــارا.. وجُنَّــت شــريعة الأقويــاء
إيــه أختــاهُ فلنَثُــرْ ولــنحطم كــل قيــدٍ ولنــستبقْ للفــداءِ
لــيس فــي سُــنة الطبيعــة أن يُخــرز حقــاً إلا دمُ الــشهداء

وهبينا متنا ولم نبلغ القصد، أليست حياتنا كالفناءِ؟!
قد فقدنا يا أخت في الأرض عدلاً.. فدعينا نلُذْ بعدل السماءِ

* * *

اللقاء:

ومن المواقف الأخرى والقصص مع الرقابة نذكر الأستاذ محمد المنصور الشقحاء، وذلك بسبب قصة (اللقاء) التي تم نشرها في مجلة (أخبار الأدب) المصرية وكانت هذه القصة السبب في استقالته من نادي الطائف الأدبي.. يقول الشقحاء في قصته:

"وقف في الطابور وأخذ يتلفت حوله، يعرف كل الوجوه التي انحشرت عنوة داخل صالة الاستقبال الرحبة يتذكر كيف جاء، عرج مصادفة على مكتب صديقه إسماعيل، فطلب منه مشاركته مشواراً هاماً، أخذه الارتباك الذي تقمص استعداد إسماعيل.

- سوف نلاقي شخصية هامة..

- أين..

- ونشارك في حب الخشوم التي.. نطالعها كل يوم.

- نعم..

- سوف نتأخر..

لم يفد التحذير، وصل الاثنان إلى القصر الكبير، الأضواء تتوهج رجال الشرطة في كل مكان، وآخرون يحدقون في كل قادم بقسوة.

الثبات وارد، أخرج إسماعيل من لفافة ملقاة على المقعد الخلفي للسيارة مشلحاً آخر، طلب منه أن يرتديه؛ الحفل رسمي، ارتدى المشلح وأخذ يتعثر في خطواته.

الصالة مليئة بالحضور، كلهم يعرفهم من تكرار مشاهدته لهم وهم يقبلون الطرف الأيمن للمشلح، أو ينحنون للثم الكف المبسوطة، في المناسبات المذاعة عبر شاشة التلفاز.

الساعة السادسة، الوقت يمر ببطئ، الساعة السابعة صوت مؤذن يعلن عن دخول وقت صلاة المغرب، لا أحد يتلفت. لا أحد ينهض.

قامت مجموعة صغيرة من الصف الأول افترش كل واحد مشلحه، تقدمهم رجل ملتح كبر لصلاة المغرب، انضم آخرون من باقي الصفوف، عاد المصلون إلى مقاعدهم، وإن كان نصفها قد احتُلَّ بوافدين جدد.

الساعة الثامنة، بدت طلائع حركة، تناول معظم الجالسين القهوة، توزع في القاعة بعض رجال الشرطة، وآخرون من ذوي المهام الخاصة.

دخل صاحب القصر وهو يحادث آخر يسير خلفه بخطوات شبه منحني، يحمل بين يديه ملفاً برزت من أطرافه أوراق ملونة، نهض الجميع، أشار صاحب القصر للآخر بالانصراف، انشغل الآخر بترتيب أوراق الملف وقد واجه الحائط.

اصطف الحضور في خط للسلام، جاء دوره، مد يده لمس اليد الممدودة، شد عليها كما هي عادته في المصافحة، لفتر ثغره عن ابتسامة صغيرة وهو يتأمل الوجه عن قرب، تحرك بعد أن لمس تذمر من يقف خلفه.

لم يلاحظ سطوة صاحب القصر، شعر بان الأشياء مألوفة لا يوجد ذلك الانبهار الذي يشاهده كل مساء على شاشة التلفاز.

حاول العودة إلى مكانه، فقد التركيز، لم يجد المقعد، كما فقد الطريق إلى إسماعيل الذي مازال في الصف ينتظر دوره.

* * *

ويقول الشقحاء عن قصته:

عام 1993م/،1414هـ تم نشرها في مجلة (أخبار الأدب) بالقاهرة، العدد السابع والثلاثون ولاحظها مسئول كبير في وزارة الإعلام، بموجبه طلب مني مدير المطبوعات في فرع وزارة الإعلام بجده الحضور وحقق معي عن المضمون وهدف النص.

وفي عام 1414 هـ شاركت في أمسية القصة القصيرة في مهرجان الجنادرية فقمت بإلقاء النص على الحضور. وتم استدعائي من سمو للرئيس العام لرعاية الشباب الأمير فيصل بن فهد (رحمه الله) وقابلت سموه الكريم وناقشني في مضمون النص وكان سموه محاوراً بارعاً ومثقفاً متميزاً فخرجت من عنده بقناعة إني أقصد الجانب الحسن كما تدل عليه نهاية القصة.

وعلى ضوء هذه القصة. صدرت توجيهات بمحاصرة نشاطي داخل نادي الطائف الأدبي والحد من النشر حتى تم دفعي بعد تغيير مهام أعضاء المجلس إلى الاستقالة عام 1414هـ.

كما نشرت في مجلة الناقد عدد مارس 1994م.

المفسدون في الأرض:

ومن الجرائد التي تعرض رئيس تحريرها للعزل بسبب النشر جريدة (المدينة) حيث نشرت في العدد (14200) بتاريخ 26-12-1422 هـ / 10-3-2002م قصيدة (المفسدون في الأرض) للشاعر عبد المحسن حليت في نهاية سنة 1422 هـ، وعلى أثر ذلك سجن الشاعر وعزل رئيس للتحرير (محمد الفال) وتتحدث القصيدة عن فساد القضاء في العالم الإسلامي حيث أن هناك قضاة لا تهمهم إلا أرصدتهم في البنوك وعند الحكام.. وهذه الفئة – وإن كانت قليلة إلا أن ضررها بالغ وشرها عظيم..

ولنقرأ القصيدة معاً (وقد قدم لها الشاعر بما يلي):

"ورد في الحديث الصحيح عن النبي (ص) أنه قال: أن القضاة ثلاثة قاضيان في النار وقاض في الجنة، قاض عرف الحق وقضى بخلافه فهو من أهل النار، وقاض قضى للناس على جهل فهو من أهل النار، وقاض عرف الحق واتبعه فهو من أهل الجنة.

إن من المحزن أن القضاء في العالم الإسلامي يعاني كثيراً من فساد بعض القضاة الذين لا تهمهم إلا أرصدتهم في البنوك وعند الحكام. وهذه الفئة وإن كانت قليلة إلا أن ضررها بالغ وشرها عظيم، ومن أكبر أضرارها أنها تسيء إلى الفئة الكثيرة من القضاة والعلماء الأتقياء الذين همهم الأكبر هو تعظيم أرصدتهم عند الله".

كُلكم قاتلٌ ولا استثناءُ
والقتيلُ القضاءُ والشرفاءُ
* *

سقطت رايةُ الحسين وعادت
من جديد بثوبها كربلاء
* *

مات عصر الفاروق، لم تبق منهُ
غير ذكرى سُطورها بيضاءُ
* *

واعتلتْ عُصبةُ اللصوص وماتتْ
في السجون العدالةُ العذراءُ

*   *

كُلكم من سقوطها مستفيدُ
كُلكم مذنبُ.. ولا أبرياءُ

*   *

أكبرُ المجرمين أنتمْ ولكن
لا وجوهُ لكم ولا أسماء

*   *

أيها المرتشون من أين جئتمْ
ألغيرِ التُقاة كان القضاء؟

*   *

تدعونَ التُقى وأنتمْ ضباعُ
أكلتنا.. فكُلنا أشلاء

*   *

تحت أنيابكم نئنُ.. ومنكم
لا فقير نجا ولا أغنياء

*   *

فكأنا وحلُ وأنت زُلالُ
وكأنا أرضُ وأنتم سماء

*   *

نحن أهلُ الضلال دوماً وأنتم
عندنا المرسلون والأنبياء

*　　*

لكُمُ الدين كله ولنا الشركُ

فنحن الخوارج السفهاء

*　　*

فأبونا الحجاج وابن سلول

وأبوكم عليّ والزهراء

*　　*

نحن من خان كل شرع ودين

وعلى الدين أنتم الأمناء

*　　*

كلُ صوت سواكمْ شيطانُ

كل رأي - عدَاكم - فحشاء

*　　*

وعروق الإيمان جفت لدينا

ولديكم عروقه خضراء

*　　*

اعذرونا فنحن نسلُ يزيد

أيها التابعون والخلفاء

*　　*

أيها المفسدون في كلً أرضٍ

قاتل الله علمَكمْ، والسماء

*   *

كم نبحتم من آية وحديث

ولحاكُم كم لطختها الدماء

*   *

فالدساتير كالعبيد لديكم

والقوانين في يديكمْ إماء

*   *

وتداجون ألف طاغ وطاغٍ

وله وحده يكونَ الولاء

*   *

وله منكمُ النفاق المصفَّى

والركوعُ الطويل والإنحناء

*   *

وتُحلونَ ما يراهُ حلالاً

فالفتاوى منكمْ ومنه الجزاء

*   *

وإذا قال: حرِّموا حرَّمتُمْ

كل ما يشتهيه، حتى الهواء

*   *

هو مولاكمُ الذي تعبدوهُ

فهو نعم المولى ونعمَ الرجاء

*   *

أيها المتُخمون فسقاً.. أهذا

ما تقول الشريعة السمحاء

*   *

كيف صار القضاءُ عنزاً حلوباً

يتسلى بحلبها من يشاء

*   *

أكلُ لحمِ الخنزيرِ في عرفكمْ شِرك،

وأكلُ الحقوق فيه الشفاء

*   *

وكلام الصكوك احلى لديكم

من كلام الذي له الاسماء

*   *

لا من الناس تستحون ولا الله

الذي منه يستحي الأنبياء

*   *

ولوجه الدينار قُمتمْ وصنمتمْ

فهو باق وما سواه فناء

*   *

وتغنون باسمه.. فلديه

يُصبح الرقصُ جائزاً والغناء

*   *

ولعينيه كم فقأتمْ عيوناً

فلعينيهِ يُستحبُ الدعاء

*   *

ونهبتمْ من أجله البرَ والبحر

ومنكمْ لم تنجُ إلا السماء

*   *

كلُ ظلم بنا وكلُ فساد

أنتم الرأسُ فيه والأعضاء

*   *

أيها المظلمونَ.. لم يبقَ وجه

فيكمُ يستحي.. ولم يبق ماء

*   *

كم يعاني من فسقكمْ أتقياءُ

ويقاسي من زيفكمْ علماء

*   *

همْ مع الله يسهرونَ.. وأنتمْ

مع ملايينكم دُمَى عمياء

*   *

فهمُ الشمسُ إن تعالى ظلامٌ

وهمُ السيفُ إن تمادى البغاء

*   *

وهم الذائدونَ عنا.. وعنهمْ
ستذودُ السماءُ والأنبياء
*　　　*

فلحاهمْ منيرةٌ بتُقاها
ولحاكمْ تُنيرها الظلماء
*　　　*

كمْ تُحنونها على كل وجهٍ
ليزولَ البياضُ والإرتخاء
*　　　*

والفسادُ الذي يعربدُ فيها
لا خضابٌ يخفيه أو حناء
*　　　*

أيها الغارقون في وحل دنياكمْ
وفيه جميعكم شهداء
*　　　*

لست أهجوكمُ فانتمْ ذئابُ
وكثيرٌ على الذئاب الهجاء
*　　　*

أنتم الميتون شيخاً فشيخاً
وبكمُ لا يليق إلا الرثاء

صحافة الأفراد مرة أخرى

الفجر الجديد – الإشعاع – الخليج العربي:

والصحيفة الثانية في المنطقة الشرقية – أثناء وجود صحافة الأفراد – التي لم يكتب لها الاستمرار هي صحيفة (الفجر الجديد) فقد أوقفت قبل اكتمال طباعة عددها الرابع – فها هو رئيس تحريرها الأستاذ يوسف الشيخ يعقوب يروي لنا القصة.. "وعندما بدأنا في طبع الجريدة وجدنا إقبال القراء عليها، ضاعفنا العدد الثاني إلى ثلاثة آلاف نسخة، أما العدد الرابع الذي جرى إيقافه ومصادرته من قبل مدير الأمن العام، والذي لم يوضح لنا الأسباب، فقد كانت الأعداد الجاهزة للتوزيع لأربعة آلاف نسخة، أما عن أسباب الإيقاف الذي طلب الأستاذ (أبو يعرب) معرفتها فحتى الآن لم نعرف تلك الأسباب؟ وقد كثرت التخرصات والأقاويل، فمنهم من خمن أو ظن أن الحديث أو المقابلة التي تمت بين الأستاذ (محمد الهوشان) أحد المحررين في الجريدة ورئيس شركة (الأرامكو) المستر (باركر) حول البترول وقلة عدد توظيف السعوديين، وعدم تشجيعهم، ربما أن ذلك قد ضايق رئيس الشركة، ولكني استبعده ولا أظنه فقد كنت مستمعاً لذلك النقاش والمقابلة الطيبة، دون أن تبدو منه أي مضايقة بل رحب كثيراً في تلك الزيارة والحديث الشيق معه، وقد وعد بتشجيع الجريدة ما أمكن بالإعلانات وما يتعلق بالنفط، وقد عرف عنه أنه من خيرة رؤساء الشركة الأمريكية الذين

عملوا في المملكة، ومهما كانت الأسباب حول إيقاف الجريدة فنحن على ثقة أن المواضيع الأدبية والثقافية والتعليقات التي نشرناها، تؤكد الروح والمشاعر الطيبة، ومدى إخلاصنا ومحبتنا للوطن، وتأكيداً وإيضاحاً للتاريخ، فإنه بعد فترة من إيقاف العدد الرابع، وفي زيارة من أخي أحمد لسمو أمير المنطقة الشرقية المرحوم (عبد العزيز بن جلوي) طلب من أخي أحمد إعادة طبع ونشر الجريدة، ولكن أخي اعتذر عن ذلك وشكر لسموه تلك المشاعر والاهتمام تاركاً الأمر إلى فرصة أخرى."

ومجلة الإشعاع وقصتها لا تختلف كثيراً عما سبق فصاحبها ورئيس تحريرها الأستاذ سعد البواردي (1349هـ)، يروي في كتاب (البدايات الصحفية) قصة الإيقاف التي تعرض له، فيقول: "وأخيراً انتصرت الفكرة، وتقدمت إلى الجهات المسئولة استأذنها في إصدار مجلة، ولأن (الفجر الجديد) احتجبت اخترت (الإشعاع) امتداداً لذلك الفجر الغارب، وكان هذا في منتصف عام 1374هـ/1954م، وجاءت الموافقة سريعة. كان عليَّ أن أصدرها في موعدها المحدد بداية عام 1375 هـ ولكن كيف لقارب أن يتحرك دون مجداف؟

انتهت السكرة وجاءت الفكرة، وحاولت أن استجمع ما أمكن استجماعه من مواد مساعدة وفشلت، وتوكلت على الله، وقد صدر العدد الأول في حجم صغير وطباعة متواضعة لدى مطابع المرحوم (خالد الفرخ) بالدمام في ثمان وأربعين صفحة، وكنت – للأسف – كل أسرة تحريرها، بل أكاد أقول كل كتابها، وتحت هذه العناوين. جاءت الكتابات متواضعة إلى أقصى حد (سعد البواردي) (س. ب) (فتى الوشم)، (أبو سمير)، (أبو نازك) كانت ميزانيتها تقتطع من مرتبي الصغير أكثر من نصفه – لا يهم – المهم أن تبقى المجلة أطول أمد ممكن.

فيما بعد بدأت الأقلام تتوالى، جلها أقلام شابة واعدة مليئة بالحماس والتدفق الوطني، من بين كتابها المعروفين آنذاك (الأمير عبد الله الفيصل)، (محمد حسن عواد)، (إبراهيم العواجي)، (محمد المسيطير)، (صالح الصالح)، (عثمان شوقي) وآخرون..

طوت الصحيفة عامها الأول، دلفته إلى عامها الثاني، وقد أخذت حجماً أكبر في مقاسها، كان لسانها في بعض الأحيان لاسعاً ينتقصه الدفء، الأقلام مشبوبة تتعامل مع ما حولها بجرأة حادة تفتقدها صحافة اليوم لأنها كانت تعيش عصر تحولات سياسية واجتماعية، ومن هنا جنت براقش على نفسها، وجاءت القشة التي قصمت ظهر البعير يوم أن وقفت متصدية لبعض التجاوزات بحماس زائد عن الحد.

صديق وزميل كان يعمل في حقل الأدب، كان السبب - أو هكذا أوحى المرحوم الشيخ عبد الرحمن القويز لبعض المقربين منه - قال بأمانة النقل، إن صاحبنا حمل العدد الثالث والعشرين من مجلة (الإشعاع) الصادر في شهر ذي القعدة عام 1376هـ، إلى المرحوم الأمير عبد الله بن عبد الرحمن واضعاً إصبعه على الدمل - كما يعتقد - قائلاً لسموه: "أنظر ماذا يقول سعد البواردي عن.. وعن". وهنا ثارت ثائرة سموه، وفي حضرة من المرحوم الملك سعود توسعت دائرة الإشكال.. والسؤال والمساءلة. وفي الهجيع الأخير من الليل الطارق على الباب، وكانت الضيافة التي أشهد أنها كريمة تعاملها وتداولها باستثناء أسبوعها الأول الذي كنت فيه أناجي السقف والنوافذ الموصدة، والأرض العارية، شهران وبضعة أيام كان أمامي الخيار الصعب، أن أظل داخل ضيافتي أو أن أعود إلى مسقط رأسي لمدة عام جزاء لي على سلاطة اللسان وردعاً لأمثالي، واخترت تراب (شقراء)، ومنه إلى (الرياض) حيث تحول مجرى حياتي 180 درجة من بائع قطع غيار إلى بائع كلمات أكثرها لا يستحق الشراء.

لنتابع القصة مع (سعد البواردي) ففي مقابلة له بالمجلة العربية تحت عنوان "تجربة مازالت وليدة في عمر الزمن" يقول البواردي: "أتاحت لي فرصة النقل إلى مدينة (الرياض) مكسباً كبيراً دونه كل المكاسب، كنت على مقربة من أخي وأستاذي وأبي الروحي الراحل العلامة الشيخ (حمد الجاسر) – رحمه الله – الذي فتح لي قلبه وعقله وأحلني منه في منزلة الابن، وأتاح لي فرصة إطلالة أسبوعية عبر منبر صحيفته (اليمامة) امتدت لعدة سنوات من خلال زوايا ثلاث "من النافذة – الباب المفتوح – مع الناس" وبعد أن طرأ عليها ما طرأ وتميزت ملامحها وتوجهاتها الفكرية في عهدة غير عهدته أوصدت النافذة وأغلقت الباب.. وودعت الناس إلى أناس آخرين، أقرأتهم السلام من خلال زاوية يومية تحت عنوان (السلام عليكم) استمرت لعدة سنوات، كانت هي صحيفة (الجزيرة) التي وجدت فيها مراحاً وارتياحاً وتعويضاً عما فات.

ويا للفرحة التي لم تتم، لقد طرأ عليها من التغيير ما طرأ على سابقتها، تغير مدير التحرير وجاء آخر بمزاج متغير، أقل ما يوصف به أنه يفتقد شجاعة الموقف حتى أقلها يسراً وشفافية.

فاجأتني (الجزيرة) الجديدة برئاستها بمقالة كنت علقت فيها على الأفراح والاحتفالات التي عمت وطني ابتهاجا بفوز فريق الشباب لكرة القدم وحصوله على كأس العالم الذي جرت منافساته في شرق آسيا، قلت فيها أنه جميل أن نحتفي ونحتفل بهذه المناسبة التي أعطت كسباً رياضياً وإعلامياً عالمياً أكثر مما أعطته أجهزة إعلامنا – كان هذا هو المدخل لما بعده "قلت حري بنا أن نوفي فرحتنا إلى ما هو أهم من تسديد أهداف كروية، وكنت أعني الأهداف المصيرية المسددة في مرمانا من لدن العدو الصهيوني، هدف في سيناء وآخر في الجولان، وثالث في القطاع وغزة، قلت فاجأتني (الجزيرة) لماذا؟ لقد نشرت المقطع الأول الذي يتحدث عن أهداف الكرة.

واجتزأت أهداف الكرة الذي هو بيت القصيد، وكان أن أوصدت بوابة التعالل بعد كل هذا التحامل من رئيس التحرير الجديد احتجاجاً على عملية نسخ ومسخ وسلخ، ما أنزل الله بها من سلطان، وفي ظل مناخ رديء كان وطننا بقياداته وشعبه في طليعة المستنكرين له المستنفرين من أجله.

ويكمل الأستاذ (سعد البواردي) تجاربه قائلاً: تجربة ثالثة، هذه المرة مع مجلة تصدر أسبوعياً غالية على قلبي، كان لي فيما مضى معها إسهامات متواضعة، آخرها تم نشره منذ عدة أعوام تحت عنوان (حوار بين حمار وحمار)، الحماران (هيهان) و(جحشان) محبطان مما يجري على أرض الواقع يشتكيان لبعضهما الغبن والشعور بالمهانة والقهر الذي يعاني منهما الإنسان في عالمنا الثالث وهو مستسلم لسطوة الكبار والصغار دون حراك وكان لسان حالهما يردد:

من يهن يسهل الهوان عليه

ما لجرح بميت إيـــلام

بعد هذا الحوار الحماري صمتاً عن الكلام المباح وغير المباح لأسباب مازالت في عالم الغيب.

وتجربة رابعة عمرها عقدان وأكثر نشرتها في زاويتي اليومية (السلام عليكم) بصحيفة الجزيرة طرحت خلالها فكرة إنشاء فصول ابتدائية مختلطة تتيح للطفل في عمر مبكر التعرف على زميلته عن كثب - ملامحها، طباعها - ويختزنها داخل ذاكرته بعد أن يكبر، تسهل أمامه عملية الاختيار لشريكة حياته بدلاً من أن يكون العشق لغيره والزواج المطبق العينين له.

والردود على هذا الطرح المبكر زمنياً جاءت غير محبذة أو مستنكرة أو متحفظة على أقل تقدير.

والتجربة الخامسة الأكثر إثارة وصخباً وإدانة يوم أن طالبت في الزاوية نفسها إنشاء دور عرض سينمائية تقدم أفلاماً اجتماعية وتاريخية

تجدد خلايا الركود الذهني، وأيضاً مسارح للغرض نفسه تشرف عليها الدولة، وتختار لها المادة التي تثري.. وتسري عن النفس.. وتستغرق الفراغ القاتل، وما ينطوي عليه من مخاطر سلوكية وأمنية واجتماعية.. قامت الدنيا ولم تقعد، أصبحت هدفاً للتقريع والترويع بل إلى ما هو أقسى وأشد وقعاً على النفس إلى درجة التكفير. تسعة وعشرون عدداً، تسع وعشرون صفحة بالتمام والكمال شرعت في وجهي تستلب مني حق حرية الرأي، صادر وتصادم من بين هذا الكم الهائل من ركام العاصفة ألغيت كلمتين أو ثلاثة – لا أدري – هي التي وقفت بشجاعة وأدلت بدلوها دون خوف أو تردد.. واللافت للنظر في زحام هذا التصادم بين وجهة نظر وأخرى أن لا أحد من حملة الأقلام المهزومة تملك الشجاعة ووقف حيث تملي عليه قناعاته.

آخر التجارب.. أو حقول الألغام التي تزرع أمام جادة الفكر كي يكون السير عليها محفوفاً بالمخاطر ما تعرض له كتابي (رسائل إلى نازك) الذي صدر قبل بضع سنوات ضمنته بعض السلوكيات وبعض المسالك التي نغيرها بكوننا بشر متأرجحين في خطواتنا بين داعي الخير وبين باغي الشر، بين الفضيلة والرذيلة، بين الخطأ والصواب، اخترت طوعاً وعن قناعة أن أجعل من شخصيتي حقل تجارب كبطل محوري وكبش فداء لتلك الممارسات المتقاطعة المشحونة بالمفارقات دون غيري كيلا يظن أحد أنني أعنيه وبعض الظن إثم، ذات يوم، وبعد أن صدر الكتاب نشرت صحيفة (الندوة) لأحد كتابها الشباب المقربين إليها جداً كلمة يتهمني فيها بالجنون، بل ويطالب بمحاكمتي وتوقيع أقصى عقوبة ممكنة في حقي"[57].

لننتقل إلى جريدة أخرى وحكاية أخرى من حكايات الرقابة، وهي جريدة (الخليج العربي) حيث خشى صاحبها ورئيس تحريرها الأستاذ عبد

---

(57) سعد البواردي، المجلة العربية، العدد 313، صفر 1424هـ. ص 56-57.

الله الشباط (1353هـ) أن تلحق جريدته برصيفاتها فأصبح حريصاً على ألا يعكر صفو الرقيب فنجده يضطر إلى قطع جزء من صفحة العدد (123)، يقول "وفي العدد (123)" الخميس 1381/3/6 هـ نقرأ في الصفحة الثانية "قف لا تطبع" في الصفحة السادسة من هذا العدد وفي الصفحة الخاصة بشؤون المجتمع بالذات اضطررنا لاقتطاع جزء من باب (دبابيس) هذا الجزء لا صلة له البتة بالباب، ويبدو أن عامل الصف وضع بعض أسطر لا وحدة موضوعية تتحد بها كانت قد حذفت في عدد مضى بعد أن ضاق نطاق الصفحات عن استيعابها ووضعها ضمن مواد الباب، ولما كان نشرها بشكلها المزري قد يقابل بالكثير من الاستهجان فضلنا اقتطاعها خاصة، وأن المصحح لم يلتفت إليها قبل الطبع، فنعتذر آسفين لما حدث. وبالفعل صدرت الصحيفة وقد اقتطع منها 10 سم × 4 سم وسط الصفحتين 4 و5[58].

إلا أنه مع ذلك لم يسلم من محاذير الرقابة فخلفه الأستاذ علي أحمد بو خمسين، ومع ذلك لحق به لأسباب منها ما ورد في العدد (178) والصادر في 1382/4/19هـ بتاريخ 14/سبتمبر /1962م، السنة الخامسة نجد أن الصحيفة قد تغيرت لتحمل عنواناً يختلف عن سابقه، وقد كتب أنها جريدة يومية تصدر نصف أسبوعياً مؤقتاً صاحبها ورئيس تحريرها علي أحمد بو خمسين، ولهذا فقد أصبحت تصدر مرتين في الأسبوع واختفى اسم مؤسسها ورئيس تحريرها عبد الله أحمد الشباط. وفي العدد (420) بتاريخ الجمعة 1382/12/3هـ الموافق 26/إبريل/1963م، وتحت عنوان "من حقيبة الإصلاح" نظام (من أين لك هذا؟) نقرأ.. "لقد سبق أن صدر مرسوم ملكي بالتصديق على قانون من أين لك هذا، وأثار صدور مثل هذا النظام رنة تفاؤل في أوساط الشعب الذي وجد في هذا النظام الوسيلة الحقيقية الفعالة

---

(58) جريدة الخليج العربي، العدد 123، الخميس 1381/3/6هـ.

لاستخلاص حقوقه من أفواه مغتصبيها. ولكن النظام لم يسير ولو لبضع خطوات، فقد كان كسيحاً منذ أن ولد ونحن لا نعرف سبباً واحداً معقولاً يدعو إلى تأجيل تنفيذ هذا النظام، لأن الأمل أن نستطيع عن طريقه استخلاص العديد من حقوق الشعب".

ويقول الأستاذ عبد الله الشباط صاحب ورئيس تحرير جريدة (الخليج العربي) أنه كان يجمع المقالات ويذهب بها لرئيس المحكمة الشرعية بالظهران الشيخ سليمان بن عبيد قبل نشرها، فهو المسئول عن ما ينشر بالصحف في المنطقة الشرقية وقتها، وقال أن الجريدة قد هددت بالإيقاف لنشرها ميزانية شركة كهرباء الخبر الوهمية لعام 1378هـ، لتزويده بها من قبل الشركة واكتشافهم للميزانية الحقيقية فنشر الميزانيتين معاً مما سبب لهم إحراجاً، فشكته الشركة على مدير عام مديرية الصحافة والإذاعة والنشر قبل استحداث وزارة الإعلام.

الفصل الرابع

كتاب وتجارب مع الرقابة

اشترك ابراهيم الفلالي ذات مرة في استفتاء لمجلة المنهل عن الطريقة المثلى لتحسين اقتصادنا - قبل اكتشاف البترول بالطبع - فأجاب: إنه يجب علينا أن ننظم أخذ الزكاة الشرعية من كل صاحب ثروة ونضع المجموع في مشروع تجاري أو صناعي أو زراعي، وبذلك تُشغِّل كثيراً من الأيدي العاطلة، ولا تخشى على المشروع من الفشل لأن الزكاة تؤخذ من الأغنياء على رأس كل عام، وبذلك تمتد الثروة وتتوالد المشروعات الصالحة بالنظر لمورد الزكاة الثابت في كل عام.. ويقول الفلالي: "والإسلام حينما فرض الزكاة ترك لنا حرية تنظيمها في كل عصر بما يناسبه، واستشهد على ذلك بتنظيم الخليفة الثاني عمر بن الخطاب لبيت مال المسلمين في عصره، مع أن الأموال كانت في زمن النبي تُجْبَى وتوزع في الحال، وكذلك في زمن أبي بكر الصديق، ولكن تطور الزمن لم يمنع عمر بن الخطاب من مخالفة الطريقة القديمة وتنظيم الأمور بحسب ما تقتضيه المصلحة في الزمن الذي يعيش فيه الناس"، وبعد عرض المقال على الرقابة، قال الرقيب: "إن هذا الكاتب شيوعي ولأن الرقابة لا تجيز نشر المقال". ثم أدخلت على المقال تعديلات أو بالأصح تشويهات قضت على المقال والفكرة!..

وعندما ألف الفلالي كتابه: (رجالات الحجاز) وتم عرضه على الرقابة.. استدعته واستكتبته تعهداً أن لا ينشر الكتاب ولا يطبعه!.. وأنه إذا فعل عكس ذلك يكون جزاؤه صارماً رادعاً!.. لأن الرقيب رأى أن الكتاب يسيء إلى النبي وأصحابه لما يتضمنه من أفكار، ومن المآخذ كذلك على

هذا الكتاب.. حديثه عن عبدالله بن عباس من أن ذهنه كان كعدسة الآلة المصورة لا ترى شيئاً ولا تمر على شيء إلا التقطته، حيث قالت الرقابة: "أي كفر أبلغ من هذا؟! ذهن ابن عم الرسول كعدسة آلة التصوير التي صنعها النصارى.. أيشبه صنع الله تعالى في صحابي جليل بصنع النصارى؟ هذا كفر!..".

ولقد نشر الفلالي أيضاً قصيدة غزلية اعتبرها الرقيب الديني خارجة عن حدود الأدب واللياقة، ولذلك منع نشر الشعر الغزلي، وظل هذا المنع جارياً مدة من الزمن.

وفي إحدى المناسبات، وهي مناسبة (مشروع الطيران) تكونت لجنة لجمع التبرعات لهذا الغرض، فاستنكر ذلك أحد الأدباء وهو (عبدالله شطا) فنشر قصيدة في مجلة (المنهل) جاء فيها هذا البيت:

أمة تشحتُ الحجيج لتبني

طائرات لها من الصدقات

فانزعجت الحكومة واستدعت وزارة الخارجية الشاعر، وكذلك رئيس تحرير المجلة عبد القدوس الأنصاري، ومن حسن الحظ أن الذي تولى التحقيق هو السيد جميل داود، وكان وطنياً غيوراً فمضى الحادث بسلام.

وفي ذات مرة أراد أحمد السباعي أن ينشر سلسلة من المقالات الاجتماعية بجريدة (صوت الحجاز) إلا أنه كان يشعر أن من الصعب عليه مواجهة البيئة بما تكره من الحقائق مواجهة سافرة، فلجأ إلى الحيلة أو تخيل أن هناك جماعة من الجن يصدرون جريدة في الربع الخالي اسمها (المرصاد) وقال السباعي: "إن رجلاً من أبناء الجن جاء إلى مكة حاجاً، وسكن في قبو رئيس المطوفين، وأنه لفت نظره أثناء وجوده بمكة أشياء كثيرة كتب عنها كتابات مطولة نشرتها جريدة (المرصاد) وأن إحدى بنات الجن أحبته وتعلّقت به فكانت تحمل إليّ أعداداً من تلك

الصحيفة، وأنني بدوري أنقلها من لغة الجن إلى اللغة العربية.. لكن تصادف بعد نشر عدة فصول أن تم تعيين المرحوم الشيخ حسين عبد الغني قاضي المستعجلة سابقاً، وكان شديد الوطأة على السكارى وشهود الزور، ولما عُرضت عليه مقالة من تلك المقالات سأل: هل يعرف السباعي لغة الجن، فقيل له: لا.. هذا خيال، فقال: ها، خيال، يعني (كذب) أنا لا أوافق على نشر الكذب.

وفي كتاب: **(يوميات مجنون)** ذكر السباعي اقتراحاً على لسان أحد مجانينه مؤداه: "لم لا تكون للمجانين دولة كما كانت للعقلاء دول، إننا جربنا حكم العقلاء في جميع أدوار التاريخ فوجدنا أن الصفة العامة لتاريخ العقلاء أنها مشبعة بالدماء، مطبوعة بآلات الفتك والدمار، ممتازة بألوان من الخراب، لا يحدها وصف، فلماذا لا نقنع بما قاسينا في عهودهم، ونجرب ولو مرة واحدة أن نعطي فرصة الحياة للمجانين فنمنحهم قيادنا، ونسلم إليهم زمامنا ليحكموا آفاق الأرض". وحدث أن قرأ أحد المسؤولين الكبار ذلك الكتاب، ولفت نظره تلك العبارة، ولما التقى بالمؤلف بادره بقوله: "حاكمكم هذا.. أما أعددتموه؟"، وأسقط في يد السباعي، ولكنه ما لبث أن تماسك وأجاب إجابة لبقة وقفت بالأمر عند هذا الحد!.

كذلك هناك ما ورد في كتاب (أعلام الحجاز) لمحمد علي مغربي، وهو يتحدث عن أحمد محمد جمال في صفحتي (38، 39) بقوله: فمن الحوادث التي تعرض لها وزملاؤه في المعهد السعودي أنهم أصدروا مجلة خطية سمّوها **(الأمل)** المشترك في إصدارها الطلاب وقتذاك، وهم: عبد العزيز الرفاعي، وسراج مفتي، وعبد القادر جان، وعبد العزيز الربيع، وسراج خراز، وعلى غسّال، وغيرهم.. وكان الطلبة ينشرون فيها الكلمات والقصائد من إنتاجهم. ويقول أحمد جمال في مذكراته: "فإذا بنا نفاجأ بطلب من الشرطة لكل واحد منا في بيوتنا مما أفزع آباءنا وأمهاتنا، وذهبنا إلى مقر الأمن العام، فيما كان يسمى – الحميدية – على عهد مهدي بك، وكان

رجلاً مهيباً يرحمه الله، واقتادونا إلى غرفة القسم العدلي، وكان يرأسه وفا يرحمه الله، وهناك أخذ منا تعهداً بعدم إصدار المجلة، وإلا كان جزاؤنا شديداً، فقلنا سمعنا وأطعنا.

وإذا كانت هذه الحادثة قد انتهت بسلام.. فإن الحادثة التالية عكس ذلك، فقد نشر بعض القصص القصيرة في مجلة الرابطة الإسلامية التي كانت تصدر في القاهرة سنة 1368هـ، وكانت هذه القصص بعنوان (صور من المستشفى) وكانت هذه القصص تصور حالات من إهمال الأطباء ومعاناة المرضى، وبسبب هذه القصص سجن سبعة أيام في السجن الاحتياطي بأجياد.

ويعلق أحمد جمال قائلاً على ذلك: "وقد حظيت في السجن بزيارة كبار القوم، العلماء والوجهاء أمثال محمد أمين كتبي، والشيخ سليمان الصنيع وكلاهما من العلماء، والشيخ بكر حمدي من موظفي رئاسة القضاة"، وهو زوج أخت أحمد جمال، كما أنه أطلق من السجن بعد توسط الشيخ عمر بن حسن رئيس هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لدى الملك عبد العزيز، وكان عمر بن حسن يعطف عليه كثيراً، ويشجعه دائماً على الاستمرار في طريقه الذي يسير فيه نحو العمل الإسلامي.

صحفيون في مواجهة مع الرقابة

الإنسان والوطن أهم من ابن تيمية[59]:

"من نافلة القول أن فهم الطريقة التي يفكر بها هؤلاء الدمويون القتلة الذين ارتكبوا جريمة 12 مايو المشؤوم، هي الطريق الأسرع لاختراق منهجهم واستئصاله أو تقليصه على الأقل. لا يكفي أبداً أن نستخدم معهم تلك الأساليب الإنشائية الوعظية السطحية المعتادة. لن تحل المشكلة إن لم نضع أصبعنا على الجرح ونحاول علاجه.

لماذا رفعوا راية الجهاد على الرغم من أنهم أفراد ليس لهم كيان سياسي؟

والجواب هو: لأن ابن تيمية (منظر الجهاديين) قال في "الاختيارات الفقهية" إنه إذا لم يقم ولي الأمر بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد، وجب على أهل العلم أن يقوموا بهذا الواجب. (وقد رد عليه الدكتور أحمد موافي في تعليقه على "الاختيارات" بنقل كلام الإمام النووي الذي يخالف هذا الكلام ويبين ما فيه من فساد وخطورة).

---

(59) خالد الغنامي (كاتب سعودي)، جريدة الوطن، السنة الثالثة الخميس 21 ربيع الأول 1424هـ الموافق 22 مايو 2003م.

هذا الكلام مشكلة حقيقية، يجب علينا أن نترك المجاملات وأن نقول: هذا الكلام غلط وكارثة حقيقية مؤداها إلى الفوضى العارمة وتهديد الوحدة الوطنية وعودة الجاهلية الأولى، فكل من يظن نفسه عالماً سيحاول إزالة كل ما يظنه منكراً، فالذي يعتقد أن الموسيقى حرام سيفجر المحلات التي تبيع الأشرطة والذي يرى الشيشة حراماً سيفجر المحلات التي تقدمها وهكذا. هذا الكلام ليس مبالغة وما إطلاق النار على (الدشوش) منا ببعيد.

كيف استحلوا دماء غير المسلمين؟ الجواب: لأنهم لا يرون لحياة الإنسان قيمة إذا لم يكن مسلماً، وجهلوا معنى قول الله تعالى: (لا إكراه في الدين)، هذا من جهة. ولاعتقادهم أن وجود غير المسلمين في جزيرة العرب سبب كاف لقتلهم، وفاتهم أن اليهود كانوا موجودين في حياة النبي (ص) وبعد وفاته بدلالة أن درعه كان مرهوناً عند يهودي في طعام اشتراه منه، وغفلوا عما في صحيح ابن خزيمة (2-285) من قول جابر بن عبد الله: فلا يقربوا المسجد الحرام إلا إن كان عبدا أو من أهل الذمة.

تأمل هذا الأثر فهو يبيح لمن كان بيننا وبينه عهد وذمة أن يدخل حتى المسجد الحرام.

وفي صحيح البخاري (3-129) أن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ألقى بنفسه على أمية ابن خلف ليحميه من سيوف المسلمين في معركة بدر حتى إن عبد الرحمن أصيب بجرح في رجله لذلك.

فلينظر قتلة الأطفال لهذا الرجل المُبَشَّر بالجنة، كيف لم يتخل عن إنسانيته وعن حبه لصديقه (الكافر).

لماذا هذه الكراهية للبشر؟

لأنهم فهموا عقيدة الولاء والبراء على غير وجهها، فعقيدة الولاء والبراء عقيدة إسلامية أصيلة، لكن المقصود بالبراء هو التبري من الكفار المحاربين المعتدين وعدم معاونتهم على دولة الإسلام، ولا يمكن أن

يصلح أبداً قولهم: يجب عليك أن تكره كل من ليس بمسلم، فرسول الله عليه الصلاة والسلام كان يحب أبا طالب الذي مات مصراً على الوثنية فقال له الله (إنك لا تهدي من أحببت) ومما يدل على أن الإسلام جاء ناشراً الحب بين البشر، إن الإسلام أباح الزواج من الكتابية وهذا يلزم منه جواز محبتها ومحبة أهلها.

كيف استحل هؤلاء القتلة دماء المسلمين والأطفال؟

فعلوا هذا استناداً إلى فتوى لابن تيمية في كتاب "الجهاد" من فتاويه تنص على أنه إذا تترس الكفار بمسلمين (بمعنى أنهم صاروا كالدرع الواقي للكفار) فإنه يجوز عندها قتل أولئك المسلمين للوصول إلى الكفار. وابن تيمية لم يستند في هذه الفتوى إلى نص صحيح من كلام الله ولا من كلام رسوله عليه الصلاة والسلام. ولا اعتقد أن هذه الفتوى تؤدي إلى تحقيق المقاصد العليا للشريعة، بل هي فتوى خاطئة مخالفة لهدى محمد (ص) الذي ثبت عنه أنه كان يوصي المجاهدين فيقول: لا تقتلوا امرأة ولا طفلاً ولا شيخاً فانياً.

لنقلها بصراحة مشكلتنا اليوم مع ابن تيمية نفسه.

لقد صنع بعض فقهائنا من ابن تيمية الحنبلي الحراني سقفاً لا يجوز تجاوزه بحال، جعلوا له في زمننا هذا، في بلدنا هذا مكانة لم يعرفها في بلده وفي زمانه، حتى إن بعضهم يساوي دون أن يشعر بين نصوص ابن تيمية ونصوص الشرع. يقولون لك إن ابن تيمية غير معصوم ويجوز أن يكون مخطئاً لكن أكثرهم لا يكاد يخطئه أبداً، وبالتأكيد لا يقبل منك تخطئته. إذاً لم نلوم إخواننا الشيعة على دعوى العصمة في أئمتهم إذا كنا لا نختلف عنهم من الناحية العملية.

ابن تيمية رائع وبراق ومذهل، ومما يزيد الناس استلابا له هو ذلك النفس التقريري الحاسم الواثق من نفسه المسفه لمن خالفه، فهو إقصائي

أحادي لا مكان للرأي الآخر عنده. هو يختلف عن الفقهاء الذين ينقلون الأقوال المختلفة دون ترجيح، أو مع ترجيح فيه تردد ونسبية. لذلك لم نجد لأحد مثل ماله من الحضور في فكر المنظرين الإسلاميين اليوم.

لكنه في الوقت ذاته على سعة علمه وكثرة إطلاعه، عاطفي وانفعالي ويحدث أن تصدر بعض فتاواه كردود أفعال غير موزونة كما في هاتين الفتويين.

أعتقد أنه يجب علينا كمثقفين يعلمون علم اليقين أين تكمن المشكلة أن نظهر وجوهنا ونرفع أصواتنا جميعاً بالقول: الإنسان (مسلم أو غير مسلم) أهم عندنا من نقد فقيه أو حتى سقوطه، والوطن الذي نضع أيدينا على قلوبنا خوفاً عليه من حال جزائرية أخرى أهم وأغلى مليون مرة من ابن تيمية".

وقد أوقف كاتب المقال خالد الغنامي عن الكتابة بالصحيفة وعزل رئيس التحرير جمال خاشقجي بعد هذا المقال.

ومما يؤسف له كثيراً عملية الاستدعاءات المتكررة من قبل وزارة الإعلام للكتّاب للتحقيق معهم، ففي يونيو 1980م، وفي مقال نادر من الانتقاد المباشر، نشرت صحيفة (الرياض) الشكوى التالية: "وزارة الإعلام استدعت أمس الزميل سليمان العصيمي المشرف على صفحات الفن والمجتمع في تحقيق استمر نحو ساعة، وأعد له منذ ثلاثة أسابيع، والقضية ملاحظات نشرت عن الإذاعة والتليفزيون لهدف الإصلاح والنقد البناء، ومع ذلك فإن الوزارة بحساسيتها المفرطة تجاه النقد، اعتبرت هذه الملاحظات قضية كبرى يجب التحقيق فيها.. ترى لو أن كل الوزارات والجهات الحكومية بلغت بها هذه الحساسية تجاه النقد إلى هذا الحد.. كيف سيكون بمقدور الصحفيين التوفيق بين ساعات عملهم وساعات التحقيق؟!"..

ومن الحالات المعروفة أنه حدث في مارس 1981م أن أمر الملك خالد بفصل رئيس تحرير صحيفة الرياض الأستاذ تركي السديري، بعد أن

وجه احتجاجات حادة إلى وزارة الإعلام ووصفها بأنها (وزارة النفي) كما شكك في أهلية الوزير للوفاء بالمسؤوليات التي تتطلبها الوزارة.

كذلك أقيل من منصبه في يناير1984م رئيس تحرير صحيفة (المدينة) الأستاذ أحمد محمد محمود، وتم ربط الإقالة بمقال كتبه عن مرض الرئيس السوري حافظ الأسد يومذاك، ويبدو أن المقال تجاوز الحدود المسموحة، رغم ما هو معروف من خلاف بين السياستين السعودية والسورية، (وقتها).

ولقد منعت الرقابة مقالاً للكاتب عبد الرحمن الدرعان في جريدة (عكاظ) بسبب هجومه على الفنانين والفنانات التائبات وتطاوله على الفنان حسن يوسف بلا مبرر واضح!..

وفي مقال للكاتبة الدكتورة أميمة بنت أحمد الجلاهمة في جريدة (الرياض) بتاريخ 2002/3/11م بعنوان "رسالة عيد البوريم" تحدثت فيه عن عيد اليهود الذي يعدون فيه فطيرة من دم بشري لإطعام الحاخامات، تعرضت بسببه للمنع من الكتابة" في الصحيفة.

أما الكاتب فهد السلمان فتعرّض مقاله بجريدة (الرياض) بتاريخ 2003/4/11م بعنوان "رسالة إلى أمير المؤمنين.. جي جارنر" لتعديل العنوان ليصبح: "رسالة إلى... جي جارنر"..

كذلك الكاتب عبد الله إبراهيم الكعيد تعرض مقاله في جريدة الرياض بتاريخ 2003/2/25م لحذف كلمة "حجب" من العنوان، فبعد أن كان العنوان "الغربال وحجب ثقافة الذات" أصبح "الغربال وثقافة الذات".

وتم إصدار تعميم هيئة التحقيق والادعاء العام برقم (9402/5/1) في 1420/5/12هـ، وينص على عدم إحالة كتاب ما ينشر في الصحف إلى المحاكم الشرعية لمخالفتها للنظام.. بل الجهة المسؤولة هي وزارة الإعلام، بمعنى أن هناك من تصرف من باب الاجتهاد.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره فمن المقالات التي تعرضت لمقص الرقيب مقال للأستاذ أحمد محمد طاشكندي بمجلة الثقافة ملحق (الجزيرة) بتاريخ 1424/3/11هـ - 2003/5/12م تحت عنوان "ماذا يريد القارئ من وزارة الثقافة والإعلام"، وجاء فيه: سؤال عريض وهام، نريد من هذه الوزارة أن تحقق لنا:

1- مناخاً ثقافياً إعلامياً صالحاً ونقياً بعيداً عن مثالب وعيوب الإعلام الموجه والإعلام الحاقد والإعلام الأسود.

2- علماً مبسطاً وإعلاماً مليئاً بالمعلومات والتقنية الحديثة المتطورة والمواكبة للحدث العالمي.

3- أفكاراً حية ناضجة ومرنة ومفهومة للقارئ الذي لا يحمل درجات علمية عالية.

4- مواكبة للأحداث والمؤتمرات والندوات الثقافية والأندية الأدبية القائمة على شؤون العلوم والآداب والثقافة الحديثة.

5- تفاعلاً وتجاوباً مع تطلعات ورغبات القراء للمجلات والصحف الأسبوعية والشهرية واليومية.

وقد نشرت المقالة على النحو السابق وقد حذف منها إحدى النقاط المتعلقة بالرقابة وهي "مسؤولاً واعياً مثقفاً يوجه ولكن بنفس راضية صافية، لا يستعمل مقص الرقيب المشهور بضيق الأفق".

وهذا دليل على أن الرقابة مازالت تمارس حتى اللحظة على قدم وساق.

مقالات عن الرقابة

نعرض فيما يلي لمقالات نشرت في الصحف المحلية، كانت مجالاً لمواقف من الرقابة.

يقول أ. علي الدميني في مقال له تم نشره على موقع (إيلاف) على شبكة الإنترنت بعنوان "حتى لا يكون خيار التطرف هو الباب الوحيد لأبنائنا" وذلك بتاريخ 24/مايو/2003م: "الغلو والتطرف في التعبير عن الرأي بالكلمة أو باستخدام أدوات القتل ظواهر بشرية للوجود والاجتماع البشري. ويمكن ملاحظة ذلك في محيط العائلة الصغيرة والأسرة الكبيرة ومحيط الأصدقاء، والعمل والنوادي والملتقيات وحتى في اجتماعات مندوبي الدول في الأمم المتحدة، ولذا فالعنف بمعناه المطلق لا يتصف به فريق دون آخر، أو مجتمع دون سواه.

ولكن تلك الظاهرة ترتفع وتصبح خياراً وحيداً حين يتم تكريس الثقافة الأحادية الطابع في المجتمع "العائلة، العمل، الوطن" وذلك من خلال منح حقوق السيادة لطرف دون الآخر كالأخ الأكبر دون الأصغر أو الولد دون البنت والمصلح الديني دون المصلح الاجتماعي، أو هيئة الأمر دون هيئة التربية والتأهيل، وتشجيع التعليم الديني أكثر من التعليم العام "كدار تحفيظ القرآن والمعاهد العلمية الدينية" والسماح للجمعيات الدعوية الدينية باحتكار مجالات النشاط التثقيفي دون غيرها من جمعيات المجتمع المدني، وبذلك

يتم تكريس فاعلية الاستقطاب الأحادي فيصبح المجتمع أكثر انغلاقاً، أو أقل تسامحاً مع الرأي الآخر، سواء في أساليب الحوار أو في مكونات مواد التثقيف أو في مساحات التعبير المتاحة أمام الجميع للمطالبة بحقوقهم الحياتية الأساسية والإعلان عن مشاريعهم النهضوية لتطوير الوطن".

ويقول أ. عبد الله بن بخيت في مقال بجريدة (الجزيرة) تحت عنوان (على هامش محاضرة رئيس التحرير): "يكاد يكون من المسلمات القول أن هامش المناورة للصحافة في المملكة محدود - سواء اتفقنا على هذا القول أو اختلفنا - أظن أننا سنتفق إلى حد بعيد على أن هناك تبايناً بين رؤساء التحرير في استنفاد هذا الهامش لمصلحة الجريدة والوطن فبعض رؤساء التحرير يسير بجريدته بمحاذاة الشاطئ طلباً للسلامة، والبعض الآخر يغامر قليلاً ويبتعد عن الشاطئ بحثاً عن العمق، وقد كشفت لنا التجربة أن طلاب السلامة من رؤساء التحرير هم أول من يغرق وتغرق معه الجريدة، فقبل سنوات غرقت إحدى الجرائد السعودية الكبرى، وغرق معها رئيس تحريرها الذي كان يسير بها - من باب السلامة - عند الشاطئ".

ويستكمل عبد الله بن بخيت مقاله قائلاً: "نحن نعرف أن رئيس التحرير يواجه كمية من الضغوط لابد أن تؤثر فيه، حسب اعتقادي هناك نوعان من الضغوط، ضغوط حقيقية، وهي ليست في الواقع ضغوطاً، وإنما توجيهات من أصحاب القرار تصل إلى رئيس التحرير بشكل غير مباشر، ولأنها تصل بطريق غير مباشر نسميها ضغوطاً، وهناك صنف ثان من الضغوط يستند فهمها واستيعابها والتعامل معها على شجاعة رئيس التحرير، وعلى أساس رؤيته الفكرية والثقافية. وأظن أن الصنف الثاني من الضغوط هو أوامر وتوجيهات من أصحاب القرار، ترى ما هي الضغوط الأخرى؟ في الولايات المتحدة، وفي دول أخرى هناك جماعات نشطة للدفاع والترويج لأهدافها، بالكاد يقرأ أحد هؤلاء الجماعة مقالاً في جريدة يخالف وجهة نظرهم يقوم على الفور بمخابرة أعضاء الجماعة، ويطلب منهم توجيه

رسائل احتجاج إلى الجريدة، فتصل الجريدة عشرات الرسائل، فتمثل هذه الرسائل وسيلة ضغط سيكولوجية على رئيس تحرير الجريدة تجعله يفكر مرة أو مرتين قبل نشر أي مقال من نوعه في المستقبل، وخصوصاً أن جماعات الضغط هذه تصبغ وجهة نظرها ملتبساً مع التيار الرئيسي للمجتمع بصورة توهم أنها تمثله. إن قدرة رئيس التحرير على تهميش هذا الضغط وتجنب تأثيره عليه هو الذي يقرر نجاح الجريدة من فشلها ويؤثر في مسيرة الصحافة في البلاد.."[60].

1- الرقابة الذاتية.. أشد بلاء[61]:

"يمتحنني الأستاذ عبد الرؤوف الغزال - وهو أحد الذين أخذوا بيدي عندما بدأت الكتابة لـ(اليوم) قبل عدة سنوات - بأنني ممن يجيدون الرقابة الذاتية بحيث أصبحت مراقبة مقالاتي قبل نشرها لا تشكل إلا موضوعاً إجرائياً أظن أن الأستاذ محمد الصويغ - مسؤولي الحالي - يشاطر الأستاذ عبد الرؤوف هذا الرأي حيث تقلص الشطب والتصحيح بشكل يدعو للإعجاب. لم يعجبني في يوم من الأيام إطراء عبد الرؤوف ولا يزال الشعور بالإحباط المؤقت ينتابني في كل مرة أسرع لاقتناء (اليوم) حيث أجد مقالي قد نشر كاملاً.

صحيح أن شعور نشوة الانتصار على الرقيب ملهمة وجميلة لكن شعور الرغبة في التحدي هو ما يحفز الكاتب على شحذ أزاميل النحت والشعور بالقدرة على فك رموز الحجر في المقال القادم. أعتقد بأن شعوراً كهذا ينتاب كل هؤلاء الذين يستخدمون سلاح الحرف للإصلاح وسط ظروف مشابهة

---

(60) جريدة الجزيرة، 12/المحرم/1424هـ- 15/مارس/2003م.

(61) حمد الباهلي، جريدة اليوم، العدد (10919) الخميس 1424/3/7هـ الموافق 2003/5/8م.

حيث تكون حرية الرأي مقيدة لظروف موضوعية أو غير موضوعية. وإذا كان الإنسان في هذه الحياة موقفاً.. يتأثر ويؤثر كما يؤكد ذلك الناقد المصري محمود أمين العالم فإن المشاعر السلبية لابد وأن تؤثر على عطاء الإنسان ومساهمته في عملية الإصلاح. ولقد عثرت قبل عدة سنوات على جواب لمن يقعون في هذا الشعور السلبي لعدم الحاجة لمراقبة مقالاتهم. في اجتماع لاتحاد الصحفيين العرب في صنعاء قبل عدة سنوات قال أحد المشاركين في فعاليات المؤتمر وأظنه الدكتور عبد العزيز المقالح أن على الكاتب أو الصحفي الذي يصل إلى مرحلة عدم مراقبة مقالاته وسط ظروف تنقصها حرية الرأي.. عليه – أي على هذا الكاتب – تقديم استقالته فوراً من الجريدة التي يعمل بها لأن استمراره يشكل خطراً عليه وعلى الآخرين. مع عدم موافقتي على هذا الرأي بشكل مطلق إلا أنني أجد نفسي في كل مرة أريد الكتابة عن موضوع حساس – أجنني – وجهاً لوجه أمام العديد من التساؤلات المؤلمة يزداد هذا الشعور بالألم مع الشعور بتزايد أهمية الموضوع والإمكانيات الذاتية للشروع في الكتابة. ويمضي الوقت ويكتب الآخرون فيطغى أسلوب (عدة الشغل) على بعض الكتابات الجادة والمكتوبة بطريقة الكلمات المتقاطعة. قد يكون أسلوب الكلمات المتقاطعة مفيداً للتصالح مع الذات لكن الموضوع لا يخص الكاتب بل يخص كل من له علاقة بالشأن العام. قد يعتقد الكاتب بأنه كتب عن الموضوع لكنه يفاجأ دائماً بأسئلة الناس تطالبه بالكتابة حول هذا الموضوع إلا إذا كان خائفاً من السلطات. السلطات في كل زمان ومكان تدعو بل تطالب بالكتابة النقدية البناءة.. المشكلة هي في هذه الكلمة الأخيرة المستعصية بشكل أزلي على الفهم.

في اتصال هاتفي مع أحد المسؤولين الأردنيين عما يدعيه السياسي العراقي أحمد الجلبي من أن لديه (2500) وثيقة تثبت براءته من فضيحة بنك البتراء ومسؤولية أجهزة الأمن الأردنية في هذا الموضوع. يرد المسؤول

الأردني على النحو التالي: "الجلبي ليس لديه وثائق وإلا فلينشرها وإذا نشرها فهي مزيفة على كل حال".

هذا هو منطق السلطة في التعامل مع الإعلام وقد يكون هذا المنطق مبرراً في نظر السلطة السياسية في أي زمان ومكان لكن المشكلة هي أن يقوم الإعلام باستعارة أسلوب السلطة وبشكل مقلوب أي بالتمجيد والمدح. في محاضرة ألقيت مؤخراً حول الأوضاع في الخليج بعد الحرب ودور المثقفين في رسم تصورات المستقبل يقول المحاضر: أن العديد من مثقفينا يرون الخطوط الحمراء قريبة جداً بينما توجد أميال لابد للمثقف من قطعها حتى يصل إلى هذه الخطوط.. هل أكون أحد هؤلاء المثقفين وأنا لم أكتب هكذا؟"

2- الكتاب الخائفون... من ينقذهم من خوفهم؟ (62)

"سأحاول قدر الإمكان أن أكسر بعض حاجز الخوف الذي يعتريني عندما أهم بكتابة مقالي الأسبوعي، وأقول (بعض) لأن كسر الحاجز كله فوق طاقتي... الخوف الذي يعتريني أجزم أنه يعتري طائفة من الكتاب الآخرين الذين يمارسون الكتابة في معظم الصحف السعودية ولعل سبب هذا الخوف كثرة الأجهزة الرقابية وعدم وجود قانون واضح لما ينبغي أن يتجنبه الكاتب وبالتالي، فإن كل أنواع الرقابة الذاتية التي يمارسها الكاتب على نفسه أو يمارسها عليه رؤساء التحرير لا تجدي نفعاً في أحايين كثيرة. ومن يتابع حركة غياب بعض الكتاب يدرك صحة ما أقول ويدرك في الوقت نفسه أن المقاييس المتبعة لهذا الغياب يكتنفها كثير من الغموض والتبدل...

الشائع عندنا أنه ليس هناك رقابة مسبقة على الكاتب وهذا صحيح،

---

(62) محمد على الحرفي أكاديمي وكاتب سعودي، الجزيرة، العدد (11538)، السبت 1425/3/12هـ الموافق 1/أيار/2004م.

والشائع كذلك أن رئيس التحرير يملك الحق في نشر المقال أو إيقافه. وهذا صحيح أيضا ولكن هذا كله لا يكفي ولا يحل مشكلة الخوف التي أتحدث عنها، فهناك مقالات يجيزها رئيس التحرير بناء على المعطيات التي يراها وبناء على إجازته لأمثالها. ومع هذا فقد يغيب الكاتب عن الكتابة رغم كل هذه الاحتياطات المسبقة ولا يعرف الكاتب في هذه الحالة ولا رئيس التحرير لماذا يتخذ مثل ذلك القرار...

ومرة أخرى لا يعرف الكاتب بأي قانون سيحاسب إن رأى من يملك المحاسبة وجوب ذلك، هذا إذا اعتبرنا أن كل ألوان المحاسبة آنفة الذكر لها سند قانوني...

مجلس الشورى اقترح في إحدى جلساته قبل مدة وجيزة على وزارة الثقافة والإعلام إعطاء هامش واضح لكل الإعلاميين كي يعبروا عن آرائهم بوضوح ولعل الإخوة في (الشورى) شعروا بمعاناة الإعلاميين وشعروا كذلك بمستوى الإعلام السعودي مقارنة بغيره في معظم الدول العربية ولا أقول الأجنبية لأن المقارنة هنا غير واردة على الإطلاق.

الحقيقة البارزة أن المواطن السعودي يترك إعلامه في كثير من الأحيان ويلجأ إلى الإعلام الآخر ليستقي منه معلوماته سواء عن بلده أو عن غيره، وهذا وضع ينبغي ألا يستمر، ولضمان عدم استمراره يجب إعطاء هامش كبير من الحرية لكل الإعلاميين... الحرية في القول تخدم أبناء الوطن بكل فئاتهم وبكل مراتبهم مهما علت لأنها تظهر لهم الحقائق كما هي دون زيف أو تمثيل وعندما يشعر الكل أن هناك من سيقول الحقيقة سيحرص هؤلاء على الإخلاص في العمل والإبداع فيه قدر الإمكان.

ولعل قناة (الإخبارية) نجحت وتفوقت في تغطيتها للعمل الإرهابي الأخير في الرياض لأنه سمح لها بأن تمارس عملاً إعلامياً دون قيود،

هذا الإبداع قد يكون مرده الإخلاص أحياناً، وقد يكون مرده الخوف من الفضائح أحياناً أخرى، وعلى جميع الحالات فإن المحصلة النهائية أن الوطن وأبناءه سيجدون عملاً طيباً يحقق لهم أهدافهم وتطلعاتهم.

وعندما تكون حرية القول جزءاً من تكوين الإنسان سنجد أن كل مؤسساتنا دون استثناء قد تحسنت بصورة تلقائية وكبيرة لأن كل صور النفاق ستختفي، والنفاق كما هو معلوم هو الداء القاتل الذي يقود كل الأمم للتخلف المميت.

البداية يجب أن تكون من الإعلام، والإعلاميون الصادقون المخلصون هم الذين يقودون أمتهم لكل الخير ويعملون على إعلاء شأنها... يقولون إن الصحافة هي السلطة الرابعة في المجتمع، فهل هي كذلك في مجتمعنا؟ لا أريد الإجابة على هذا السؤال لأنني ما زلت خائفاً ولكني أعرف أنها ليست كذلك في معظم الدول العربية حتى تلك التي تتشدق بأنها ألغت وزارات الإعلام لديها كي تعطي الحرية كلها للإعلاميين، صحيح أن هناك تفاوتاً بين دولة وأخرى لكن الحقيقة أنها كلها تخضع لضغوط تحد من الحرية اللازمة للإعلام المستنير.

أقول هذا كي أمني نفسي أن تكون وزارة الثقافة والإعلام في بلدي رائدة في هذا المجال فتسبق غيرها في هذا المجال الحيوي وتقدم لأبناء الوطن خدمة لا تنسى... ولعله من المناسب في هذا السياق أن أشجع كل الإعلاميين أن يقدموا شيئاً عملياً في هذا الاتجاه فيكسروا بعض الحاجز، وهم إن فعلوا ذلك فسيخدمون وطنهم ومواطنيهم كما أنهم في الوقت نفسه سيجعلون مهمة الإعلام أكثر يسراً وسهولة... ولكن حتى يتحقق ذلك، ولست أدري متى سيتحقق، لعلي أقترح على وزارتنا أن تصدر بياناً أو تعميماً - سمه ما شئت - بين آونة وأخرى إلى رؤساء التحرير تخبرهم فيه بالمحرمات التي تورد الكاتب المهالك ليقوموا بدورهم بواجب الرقابة

على الوجه الصحيح، تلك الرقابة التي تضمن لهم السلامة أولاً ولكتابهم ثانياً...

قد يقول قائل إن الوزارة وحدها ليست الجهة للتي تحلل وتحرم - إعلامياً فقط - وأن الوزارة في العادة تتفهم دور الكتاب وقد تتعاطف معهم، فأقول هذا معلوم ومعروف ولكنها تستطيع التنسيق مع الجهات الأخرى. ومن ثم التنسيق مع رؤساء التحرير... بطبيعة الحال هذا ليس هو الشيء المثالي ولكنه قد يكون الشيء المتاح حالياً... وأيضاً هذا الواقع لن يحقق للوطن مكتسبات كثيرة لكنه أهون من إحساس الكاتب بوجود محرمات يخاف منها في الوقت الذي لا يعرف عنها شيئاً... وكما تجرأت على هذا الاقتراح المواجه للوزارة فإنني أتجرأ مرة أخرى على اقتراح آخر لمجلس الشورى فأقول: ليتكم توسعون دائرة مطالبتكم بإعطاء الإعلاميين هامشاً أوسع من الحرية الإعلامية فتخاطبون جهات أخرى تعرفون أنها تساهم في توسيع أو تضييق هذه الدائرة فتكونون بذلك قد قدمتم لوطنكم خدمة لن ينساها لكم..

وأخيراً فإنني أعرف أن كلمة (الحرية) لا ضابط لها عند كثير من الناس وهي تقترب بذلك من كلمة (الإرهاب) فكل من يستخدمها حسب أهوائه. ولهذا فإن ضابطها في بلادي - كما أرى- ألا تتعارض مع ثوابتنا التي نؤمن بها جميعاً..."

3- الخوف[63]:

"فجر الدكتور محمد علي الهرفي في مقالة له بجريدة الجزيرة تحت عنوان (الكتاب الخائفون.. من ينقذهم من خوفهم؟) في 2004/5/1م فجر

---

(63) محمد العلي، جريدة "اليوم"، 2004/6م.

بركاناً صغيراً في كل كاتب. بركاناً كان يشعر به ولكنه لا يجرؤ على تفجيره.

أنه كتب يقول:

"سأحاول قدر الامكان أن أكسر بعض حاجز الخوف الذي يعتريني عندما أهم بكتابة مقالي الأسبوعي. وأقول (بعض) لأن كسر الحاجز كان فوق طاقتي.. الخوف الذي يعتريني أجزم أنه يعتري طائفة من الكتاب الآخرين الذين يمارسون الكتابة في معظم الصحف السعودية. ولعل سبب هذا الخوف كثرة الأجهزة الرقابية، وعدم وجود قانون واضح لما ينبغي أن يتجنبه الكاتب، وبالتالي فإن كل أنواع الرقابة الذاتية التي يمارسها الكاتب على نفسه أو يمارسها عليه رئيس التحرير لا تجدي نفعاً..الخ".

في كتابه (من هنا يبدأ التغيير) وتحت عنوان (شيء من الخوف) كتب تركي الحمد، ص44:

"نحن قوم مسكونون بالخوف. والمسكون بالخوف لا يمكن أن يكون قادراً على التعامل مع العصر الحديث بكل قيمه وايقاعاته ومشكلاته وإشكالياته. الخوف يعني الجمود وعدم الحركة والانعزال.. وهذه أمور لا يعترف بها هذا العصر القائم على الانفتاح والتغير المستمر والتجدد الدائم..الخ".

تركي الحمد تكلم عن الخوف بصورة شاملة، وبأنه يشل الذهنية العربية في أي حقل من الحقول. وعند أي نخبة من النخب السياسية والثقافية على السواء. وسبب هذا الخوف الشامل هو الخشية من التغيير. أما الخوف الذي تكلم عنه الهرفي فهو خوف محدد.

4 ـ إشكالية القارئ والرقيب(64)

"في إشكالية الرقابة المحلية على الكتاب: نبدأ بسرد الحادثة التالية روائي شاب صدرت روايته عن إحدى دور النشر العربية.. وطبعاً نشرت الصحف أخبار الرواية وصورة الغلاف وصورة الكاتب مع بعض المقتطفات والتعليقات وكأن هذا هو الهدف النهائي من نشر الرواية التي منعت رقابياً من التداول في المكتبات. لمعرفة سبب المنع.. عليك أن تضحك من شدة ذكاء الكاتب الهمام أولاً.. قبل أن تفكر في العتب على الرقيب.. ففي ثنايا سطور الرواية.. أورد الكاتب كلمة شعبية واحدة.. واحدة فقط كان يمكن أن تمر وتفهم دون أن يمنع الكتاب.. حيث إن معنى الكلمة.. يمكن أن يفهم بعدة وجوه.. غير أن الكاتب أصر على أن يضع المعنى الذي يشير إليه في هامش الصفحة.. فكتب المعنى البذيء الذي يقصده من وراء الكلمة الشعبية إياها.. فكان منع الكتاب بسبب شرح معنى الكلمة الذي حرص على تثبيته.. وليس لأي شيء آخر في مضمون الرواية.

أي أن عدم فطنة الكاتب.. إن لم نقل عدم حرصه على إجازة الكتاب رقابياً.. دفعه لوضع المعنى البذيء للكلمة دون مراعاة أي اعتبار آخر.. ثم مضى يتحدث عن روايته الممنوعة.. موحياً أن وراء الأمر أمراً.

** لا يطمع هذا المثال للدفاع عن الرقابة بأي حال من الأحوال.. بقدر ما نجد أنه أحد النماذج التي نسوقها في محاولة للإشارة إلى أن هناك أعمالاً إبداعية راقية فنياً وإبداعياً تعرضت للمنع.. رغم أن مآخذ الرقيب عليها تدخل في إشكالية لا سبيل حل من الكاتب لها.. لأنها ليست من نوع

---

(64) عبدالله باخشوين، جريدة "الرياض" – عدد (13758) – الخميس 1427/1/24هـ-23/فبراير/2006م، ص28.

سطر يشرح معنى كلمة.. وليست كلمة بذيئة كان يمكن للكاتب حذفها دون أن تتأثر القيمة الجمالية والإبداعية لعمله.. لكننا أمام إشكالية.. هي غالباً ما تكون من صلب العمل الفني.. وتمثل جزءاً أساسياً في قيمته الجمالية والإبداعية.. ولا سبيل لتجاوزها من قبل المبدع وألا يكون قد حكم على عمله بالفشل والنهاية.. ويكون قد أسقط المبرر لأساس المحرض على كتابته.. بل ونزعم أن الرقيب أحياناً.. يجد أن تحفظاته.. هي على حيز حيوي في النص.. ويدرك الرقيب – إذا كان يتمتع بحس فني وإبداعي – إن ما يمثل إشكالية النص رقابياً.. هو مكون أساسي لقيمته ولجوهر الإبداع.

** هنا نسأل هل يجب منع مثل هذه الأعمال..؟!

قد نجد من يقول بعدم الفرق بين سطر يمنع عملاً.. وبين نص تكمن قيمته الفنية والإبداعية والجمالية.. في تلك الأسباب التي تحرض الرقيب على المنع، هذا بالطبع يدفعنا للوقوف على حالة سوق الكتاب.. لنعرف حجم المتداول من أي كتاب.. فإذا كان الكتاب – عربياً – يطبع ما بين ثلاثة إلى خمسة آلاف نسخة.. لا تزيد حصة السوق السعودي منها عن ألف نسخة.. قد يستغرق توزيعها عدة سنوات.. وإذا دخلنا في أحسن التقديرات وقلنا أن سوق الكتاب السعودي الجيد قد يوزع ما يصل إلى أربعة أو خمسة آلاف.. فمن هو قارئ هذا الكتاب بين أكثر من عشرة ملايين ممن يجيدون القراءة والكتابة.. وما هو حجم الخطر الذي يمكن أن يشكله الكتاب الإبداعي على وجه الخصوص – قصة – شعر – رواية – وما إلى ذلك، على أي من المثل والقيم والثوابت.

فإذا كنا ندرك أن للكتاب نوعية خاصة من القراء.. وأنه حتى في حال تنقله بين الأيدي وتداوله.. لا يمكن أن يكون تأثيره أسوأ من تأثير أغنية راقصة مما يشاهده أبناؤنا على الفضائيات.. ولا يمكن لتأثيره أن يمتد عبر رسائل الحوار مثلاً.. أو عبر الكمبيوتر الذي فيه ما يكفيه..

بالنظر لكل هذه الاعتبارات.. أعتقد أنه لا بد من إعادة النظر في تقييم الكتاب الجيد رقابياً.. والأخذ بعين الاعتبار قيمته الفنية والإبداعية.. كمبرر أساسي للسماح بتداوله في أوساط الفئة المهتمة به.. دون الخوف من أية آثار سلبية.. خاصة ونحن نعرف أن الكتاب يتداول بين أوساط مهتمة ومستنيرة وشبه متخصصة."

5 ـ الكتاب.. يا هذا الهاجس(65)

"كان مقال الأمس عن القاهرة ومعرضها للكتاب.. وانتهى المقال بسؤال عن موقع القراءة لدى إنسان هذه المرحلة بكل ما فيها من تحولات وتشكلات مستقبلية.. المبهج أن يكون الجواب نعم، إذ أن هذه الأجهزة الإلكترونية السحرية التي تمتلئ بها المنازل والمكاتب ويحملها الإنسان أينما ذهب لم تستطع الإجهاز على سلالة الورق، إلى الآن على الأقل.

لقد كان معرض القاهرة متزامناً مع دورة كروية هامة، وما أدراكم ما سحر الكرة وطغيانها، ومع ذلك ورغم ما قيل من أن المعرض لم يكن بنفس زخم المعارض السابقة، إلا أن الطوابير الطويلة هي المشهد اليومي على بواباته، والزحام لا يتناقص بين أروقته، والحضور في ندواته لم يكن سيئاً. مما يدل على استمرار العلاقة الحميمة بين الكائن البشري والوسيلة العتيقة التي مكنته من المعرفة. وعلى أنه وفي لهذه العلاقة رغم إغراء البدائل.. كما يدل ذلك على أنه رغم كل الهموم والاهتمامات الحياتية التي فرضتها الماديات قسراً يظل التوق إلى المعرفة جزءاً نشطاً في التكوين الإنساني..

أكثر من دار نشر سألتها عن إصدارات لكتاب وكاتبات من بلادي،

---

(65) حمود أبو طالب، جريدة "الوطن"،10/محرم/1427هـ - 9 /فبراير/2006م.

وبالكاد حصلت على نسخ من بعضها لماذا؟ الجواب ببساطة يكمن في شدة الإقبال عليها. إنهم يقرؤون بنهم أقلامنا المبدعة، وهذا واقع مفرح ومحزن معاً. مفرح لأن السعودي لم يعد ذلك النمط الكلاسيكي القديم الذي انطبع في مخيلة الآخر، نمط الاستهلاكي المتقوي البليد. إذ أصبح صوت إبداعه الآن مسموعاً ومطلوباً في كل مكان. ولكن المحزن حين يكون صوته مصادراً في المكان الذي انطلق منه.

معظم الروايات وكتب الدراسات الفكرية وبقية أشكال الإبداع والبحث السعودية ممنوعة هنا. وعلينا أن نذهب لنقرأها هناك، ثم نتركها أو نغامر بإدخالها كالممنوعات الضارة بجسد الإنسان وعقله.. وصحيح أن شبكة الإنترنت قد مكنتنا من تجاوز قدر كبير من هذه العقبة، ولكن يبقى للكتاب الحقيقي مذاقه الخاص. وفي هذا السياق، وخلال معرض القاهرة، تذكرت أن لدينا معرضاً سيقام قريباً في مدينة الرياض. وحين تذكرت ذلك دخلت في دوامة من الأسئلة، تتمحور في كيف سيكون هذا المعرض، وكيف سيكون موقفنا. بل شكلنا أمام الآخرين ونحن نصادر إنتاج كثير من كتابنا وكاتباتنا، الذين سيكون الكثير منهم في المعرض، كما أعتقد، وسوف نشير جميعاً إليهم على أنهم من هذه البلاد.. كيف سنحقق هذه الازدواجية؟.. لا أدري..

بقي أن أشير إلى نقطة تتعلق بالجناح الرسمي السعودي في معرض القاهرة، ولكنني أفضل أن لا أفعل ذلك.."

6 ـــ منع الكتاب.. الامتناع عن القراءة[66]

"يشكل الحرف

---

(66) احمد عايل فقيهي، جريدة عكاظ، العدد 14419، الجمعة 18 محرم 1427 الموافق 17 فبراير 2006.

رافدا قويا.. ومضيئا

للمعرفة..

ويشكل ذلك

اضافة أخرى للوعي

واضاءة أخرى للثقافة ولحركة المجتمع

ولذلك لا يمكن ان يتحقق

التطور الا بوجود

الشعور بأهمية الثقافة

وبأهمية الكتاب

***

ولا شك أن أي بلد لا بد

أن تكون له ثقافة وطنية

وان تكون له معرفة

ولأن الكتاب

هاجس كل محب للقراءة

وكل عاشق للثقافة

كان لزاما ان نتعامل مع الكتاب

بأسلوب حضاري

وبلغة مختلفة..

ولكن ما يحدث هو العكس

مطاردة للكتاب

في المطارات

في مداخل الحدود

مع وجود موظف لا يعرف قيمة
الكتاب..
ولا يعرف ماذا يعني
بل ويتعامل مع الكتاب
كأي سلعة أخرى..

***

فمتى يعاد النظر في الممنوع والمسموح
متى يعاد النظر في اختيار الرقيب
ويصبح للكتاب حضور في
معارضنا..
وفي مكتباتنا..
متى يا معالي الوزير..
أيها المثقف..
والذي يعرف معنى الكلمة ودورها"

7- انقراض الرقابة *

حين نقرأ الشعر العربي في جميع عصوره السابقة نجد أن (الرقباء) هم الجدار الشاهق الذي يحجب رؤية العاشقين لبعضهم. سواء كان الغزل صادقاً مثل قوله:

منعت زيارتها فقلت لصاحبي
ما كان اكثرها لنا وأقلها

---

*- محمد العلي: جريدة اليوم، العدد 11961 الاربعاء 15 صفر 1427هـ الموافق 15 مارس 2006م.

فدنا وقال: لعلها معذورة

من خوف رقبتها فقلت: لعلها

أو كان كاذباً كقول المتنبي الذي يجهل الغزل:

أمن ازديارك في الدجى الرقباء

إذ حيث انت من الظلام ضياء

الرقباء انقرضوا في زماننا، فقد قضى عليهم الهاتف والإنترنت، لانهم لم يستطيعوا التكيف مع تقنيات العصر. ولكن بقي فصيل واحد من الرقباء لا لأنه متكيف بل لأنه يصر على بقائه خارج الزمن بقوة غيره (مثل ابي العلاء) هذا الفصيل هو (رقباء) الكتب. انك في كل منافذ الدخول الى بلدك تلقاهم فاغري العيون والأيدي الى أي كتاب في حوزتك وكأنه قنبلة تريد بها تدمير الوطن.

هؤلاء المساكين معذورون، فالرقباء القدماء كانوا يخافون على أعراضهم.. أما هؤلاء فيخافون على رواتبهم.. على أرزاق عوائلهم، بل يخافون حتى من بعضهم.. هذا خوف مشروع لأن حياتنا الإجتماعية والسياسية كلها خوف في خوف.

8- لجنة للإعلام•

حين وقف معالي وزير الشؤون الإسلامية الشيخ صالح آل الشيخ يلقي كلمته في مجلس الشورى مستعرضاً أنشطة وزارته وجهودها في مجال التوجيه الإسلامي والإشراف على وسائل هذا التوجيه، أعلن خبراً أثار استغراب كل عامل في الإعلام كتابة او تحريراً، وذلك في ما كشف عنه من وجود لجنة الدعوة الإعلامية تضم عدداً من طلاب العلم والدعاة تتابع مـــا يُنشر في الإعلام من تجاوزات بحق ثوابت الدين، والمعلوم من

•- عكاظ، العدد 14403، 2 محرم 1427هـــ ، 1 فبراير 2006م.

الدين بالضرورة، ومتابعة (على الأصح ملاحقة) نشرها سواء في داخل المملكة أو خارجها. إن ما ذكره معالي الوزير أمر يمثل في رأينا تكراراً للجنة التي كُوِّنت اخيراً بإشراف وزارة الثقافة والإعلام، ومبرراً للتدخل في شؤون الإعلام والثقافة والنشر، حيث لن تعدم اللجنة مبرراً للتدخل وخصوصاً إذا توسعت في معنى تجاوزات.

إن تاريخ المملكة بداية من عهد المؤسس العظيم رحمه الله إلى يومنا هذا لم يسجل حادثة إعلامية واحدة فيها مروق عن الدين أو إلحاد أو خروج على المعلوم من الدين بالضرورة، ونتحدى أي واحد يقول بعكس ذلك.

وفي هذا العصر الحضاري وإشراقة إصلاحات وتحديث الملك عبدالله، لا يجوز الخروج عمّا أقر بأن تكون وزارة الإعلام هي المرجع وفق نظام المطبوعات، خاصة وإننا نثق تماماً في حسن نوايا الوزير وفي اعتداليته وتوجهه الحضاري... لكن مجرد وجود لجنة مثل هذه ستمثل مدخلاً لمحاصرة الأفكار وتعدد الآراء، ولابد لهذا ان نلفت نظر جمعيتي حقوق الإنسان الوطنية والرسمية، إذ لا معنى لوجودهما مع وجود لجنة تهدد حقوق حريات التعبير. بلادنا يا معالي الوزير مأرز الإيمان والتوحيد ولا ينبغي مجرد التفكير بالتشكيك في ذلك، ونرجو من مجلس الشورى الذي أعلن عن وجود هذه اللجنة تحت سقفه أن يبادر بتوضيح موقفه من هذا الموضوع خاصة وأن لا أحد يشك في سلامة إيمان إعلامنا وشعبنا.

حكايات ونوادر الرقابة والرقيب

ها هو الأستاذ عبد الله عبد الجبار يقول: "إن حسين خزندار قد نشر مقالاً في جريدة (الندوة) وردت به جملة "شاءت الطبيعة" ولأن الطبيعة لا تشاء، وإنما الذي يشاء هو الله، فهذا التعبير في نظر الرقيب كفر وإلحاد إذاً - فلابد من التوبة، ويحاول الكاتب أن يقنع الشرطة بأن هذا من المجاز على حد قولهم: "أنبت الربيع البقل" وأنه مؤمن أعمق الإيمان بأن الفاعل في الأمور هو الله - وينتهي الأمر بسجنه شهراً يقضيه بين اللصوص والمجرمين[67].

وبعد انتهاء مدة سجنه راح يعلن توبته ويشهر إسلامه من جديد على يد رئيس القضاة. وقال: "كتب حمزة شحاته ذات مرة مقالة شبه فيها أشياء بالتماثيل فلم ترق الرقيب الذكي هذه التماثيل المحرمة فحذفها، وكتب بدلاً من عبارة "كالتماثيل" شيئاً كالتشبيه الآتي.. كنقشٍ في جدار أو عتبة دار.. وظهرت المقالة في الجريدة على هذا النحو.

من الغريب أن يكون المدح سبباً في تحريك مقص الرقيب، حدث ذلك عندما مدح شاعر البلاط السعودي (الغزاوي) جلالة الملك الراحل بقصيدة ولفت نظر الرقيب الشيخ (حسين عبد الغني) فيها بيت لابد أن يعلق ما ورد فيه على مشيئة الله، ونشرت القصيدة بجريدة (أم القرى) وقد حشرت في صميم الشطر الثاني هذه العبارة "إن شاء الله تعالى".

---

(67) التيارات الأدبية - عبد الله عبد الجبار، مرجع سابق. ص 199.

جدير بالذكر أيضاً أن الشيخ الأستاذ (حمد الجاسر) رحمه الله، والطيب الساسي رئيس تحرير جريدة (أم القرى) أثناء الحرب العالمية الثانية ومجموعة من طلبة العلم يجلسون في المسجد الحرام، وكانت الجريدة وقتها تصدر بحجم صغير، وبأربع صفحات لشح الورق، وتوقف بقية الصحف، فقال الطيب الساسي لحمد الجاسر: "ماذا تقول في جريدة (أم القرى) أو ما رأيك بها؟" فأجابه الشيخ حمد هل تريد رأيي شعراً أم نثراً؟ فأجابه الساسي.. بل شعراً، فقال الجاسر..

جريدة صغيرة تحكي جناح اللقلق

وكم حوت من صورة وخبر ملفق

فرد عليه الساسي بغضب.. أتقول هذا بجريدة الحكومة.. والله وبالله وتالله لولا أنني رئيس تحريرها لقلت صدقت وبالحق نطقت.

وقد لا يكون الرقيب رسمياً فحسب بل قد يُنَصِّب بعض القراء نفسه في هذا الموقع، وبدل المقص يستخدم النصح حسب تأويله للمقال. فبرغم مرور فترات وحقب تاريخية والتغيرات التي طرأت على الحياة في المملكة بشكل عام إلا أن الرقابة مازالت موجودة وما زال الرقيب يمارس دوره وبجرأة، فقد كتب المؤلف مقالاً بجريدة (عكاظ) الجمعة بتاريخ 1423/12/27هـ - 2003/2/28 تحت عنوان: "متى تتولى المرأة مسؤولية نفسها" رداً على المقال المنشور بعكاظ تحت عنوان: "بعض الكلام، من تحرير المرأة إلى تحرير المجتمع" بتاريخ 1423/12/14هـ للأستاذ (هاشم الجحدلي) يقول في خاتمته: "أن الدولة لا تستطيع أن تمنح للمرأة حقوقاً إضافية إذا كان والدها وزوجها وشقيقها وحتى ابنها يقف ضد هذه الحقوق، الدولة لا يمكن أن تفتح مجالات عمل للمرأة، إذا كانت المرأة أسيرة ثقافة ترفض العمل أصلاً"، إلى أن يقول: "علينا قبل أن ندعو لتحرير المرأة أن نحرر المجتمع أو بمعنى أدق أن يحرر المجتمع نفسه من القيود التي فرضت عليه حينا.. وفرضها على نفسه أحيانا أخرى".

وقد قلت في ردي على ما جاء في هذا المقال موضحاً أن "المرأة هي أساس المجتمع وهي الأصل، هي الأم والزوجة والابنة والأخت.. ولننظر إلى الأيام القليلة الماضية عند افتتاح مدارس البنات قبل أربعة عقود فقط كيف استقبلها المجتمع - وبالذات المجتمع المحافظ في بعض مناطق المملكة أو بعض مدنها بالاستنكار - والاحتجاج والوقوف ضدها.. إلى آخر المقال". وفيما يلي نص هذا المقال:

متى تتولى المرأة مسؤوليات نفسها؟[68]:

قرأت المقال المنشور تحت عنوان (بعض الكلام) من تحرير المرأة إلى تحرير المجتمع.. في 12/14 بجريدتنا الغراء (عكاظ) للأستاذ هاشم الجحدلي.

بعد تقديري وإعجابي بالمقال إلا أن لي بعض الملاحظات التي أرجو أن يتسع المجال لمناقشتها وليتها تفتح الباب لغيري لأن هذا الموضوع يحتاج إلى أن يناقش على صفحات الجريدة وغيرها لتتضح الصورة ولتنير الطريق للجميع.

يقول وأرجو ألا يكون صادقاً فيما قاله: (... أعتقد جازماً أن كل هذه المطالب هي مجرد شطحات منتصف الليل..) فهذا الكلام السلبي المثبط للعزائم لا أعتقد أنه قاله عن قناعة واختتم المقال بقوله:

".. فالدولة مثلاً لا تستطيع أن تمنح للمرأة حقوقاً إضافية إذا كان والدها وزوجها وشقيقها وحتى ابنها يقف ضد هذه الحقوق. الدولة لا يمكن أن تفتح مجالات عمل للمرأة إذا كانت المرأة أسيرة ثقافة ترفض العمل أصلاً. الدولة لا تستطيع أن تفرض على المجتمع ما لم يكن مهيأ لاستقبال هذه الإضافات النوعية والتي لا تعني المرأة ولا تقتصر على المرأة.. إذاً علينا قبل أن ندعو

---

(68) محمد القشعمي، عكاظ (سوق عكاظ) الجمعة 1423/12/27هـ.

لتحرير المرأة أو مع هذا التحرير أن نحرر المجتمع أو بمعنى أدق أن يحـــرر المجتمع نفسه من القيود التي فرضت عليه حيناً. وفرضها على نفـــسه أحيانـــاً أخرى...).

أولاً: إن المرأة هي أساس المجتمع وهي الأصـــل هـــي الأم والزوجـــة والابنة والأخت.. ولننظر إلى الأيام القليلة الماضية عند افتتاح مدارس البنـــات قبل أربعة عقود فقط كيف استقبلها المجتمع وبالذات المجتمـــع المحـــافظ فـــي بعض مناطق المملكة أو بعض مدنها.. بالاســـتنكار والاحتجـــاج والوقـــوف ضدها..

القضية في القرار والحسم وعدم التردد ولا داعي للتذكير بما كـــان عنـــد افتتاح الإذاعة أو التلفزيون أو المبرقات أو حتى السيارات وحتـــى مكبـــرات الصوت بالمساجد فالإنسان البسيط يستنكر كل جديـــد ولا يعـــرف المـــصلحة وفوائد هذا العمل إلا متأخراً.. وعلى الدولة وهـــم ولاة الأمـــر أن يـــصدروا القرار ولا تراجع فيه.. وهي تعرف أن المصلحة العامـــة لا مناقـــشة فيهـــا، وبالأمس القريب عندما اتخذ قرار إلحاق رئاسة مدارس تعليم البنات بـــوزارة المعارف، وما حصل من اعتراض واستنكار من البعض، ومع ذلـــك الكـــل يشهد أن المصلحة تقتضي ذلك، ونحن ننتظر في القريب العاجـــل أن تتـــولى المرأة مسؤولية تعليم نفسها وبني جنسها، فلما لا تسمى أحداهن نائبـــاً لـــوزير المعارف لتعليم البنات؟ فهي أدرى وأعرف من الرجل بما يخـــصها ويفيـــدها وهي المدرسة والموجهة والمربية، فلما لا تكون هي أيـــضا الإداريـــة. أمـــا قضية توعية المجتمع فمن الأفضل أن تبدأ مع الطفل منذ بداياته الأولـــى فـــي البيت والمدرسة وهذا يتطلب تكثيفها في المناهج الدراسية وبالذات مادة التربية الوطنية. ومن المستحسن أن أختتم هذه المداخلة القصيرة بمـــا اختتمـــت بـــه الدكتورة عزيزة المانع مقالها "حلول سهلة" بـــ"عكاظ 12/15 قائلة: ".. وهناك نماذج كثيرة أخرى لمشكلات تطرح لها حلـــول مترجلـــة لا تقـــضي علـــى المشكلة من جذورها ولا تحلها من منابعها والحلول القريبة السهلة أحيانـــاً قـــد

تحل المشكلة مؤقتاً لكنه غالباً تنبت بسببها مشاكل أخرى فيظل المجتمع كلما حل مشكلة سقط في أختها، فالمشكلات سواء كانت فردية أو اجتماعية تحتاج إلى تأمل عميق لمعرفة أسبابها الحقيقية التي أدت إلى ظهورها ومعالجتها من منابتها، أما النظرة السطحية مثلها قد تضر ولا تنفع.

فالأنظمة والقرارات والقوانين لا تصدر قبل دراسة كاملة من جميع جوانبها وربما تطرح على فئة معينة من المجتمع بأسلوب الاستبانة.. والاستفتاء ولدينا ولله الحمد مجلس الشورى الذي لا يصدر قراراً أو يوصي بتطبيق نظام قبل مروره على لجان محددة تدرسه من جميع الوجوه ويصوت عليه من قبل أعضاء المجلس مجتمعين وهذا كفيل بتغليب المصلحة والقضاء على الظواهر السلبية في المجتمع وحتى يسير المجتمع في سياقه التاريخي الصحيح".

بعد يومين وجدت في مكتبي الرسالة التالية:

رسالة:

السيد/محمد القشعمي هداه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

لقد اطلعت على ما سطرته في جريدة (عكاظ) في عددها (13334) يوم الجمعة الموافق 1423/12/27هـ في موضوع (متى تتولى المرأة مسؤولية نفسها).

نسأل الله أن يوفقنا إلى ما فيه الخير.

فقد ذكرت حفظك الله في مقالك (أن نحرر المجتمع أو بمعنى أدق أن يحرر المجتمع نفسه من القيود التي فرضت عليه) هل تعني بذلك أن أحد من المسلمين يسعه الخروج من دين الإسلام الذي حدد للإنسان قيود - بحد زعمك - فالله حدد لنا حدوداً فلا نتعداها ولا نفكر أصلاً أن نتعداها **(قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)** (الأنعام: 162).

فللمرأة أن تتحرر في بيتها فقط قال تعالى: (وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الأُولَى) (الأحزاب: 33). فهل تريد أن تكون زوجتك وابنتك وأختك أن تكون متحررة أي منفسخة مثل الكافرة ينظر لها الصالح والطالح فأين الدرة المصونة بل وأين الكوكب الدري الذي ينير البيت.

ثم تقترح نائبة لوزير المعارف ثم أخذت تدس السم بالعسل فالمرأة لها مرجع كما حدده الملك فيصل رحمه الله مع سماحة مفتي عام المملكة محمد بن إبراهيم أن يتولى تعليم المرأة القضاة الأتقياء وليس نائبات للوزير. فأنت تقدح بكلام الملك فيصل رحمه الله وبكلام مفتي عام المملكة الذي سبق وأن اتفقوا عليه.

أخي محمد القشعمي/ ليس العيب أن الإنسان يخطئ ولكن العيب أن يستمر على الخطأ كما قال (صل الله عليه وسلم): (خير الخطائين التوابون)، وكما قال تعالى: (وَأَنِ اسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُواْ إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَاعاً حَسَناً إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ وَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنِّيَ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ) (هود: 3). (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحاً عَسَى رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ نُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا وَاغْفِرْ لَنَا إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) (التحريم: 8). وقبل أن تكتب أي شيء أجعل قول الله تعالى نصب عينيك (وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولـئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً) (الإسراء: 36).

واعلم أن لو أمنت العقوبة بالدنيا فإن الآخرة أشد وأبقى.

أسأل الله أن يوفقنا وإياك.

أخوك

سليمان بن صالح الملتهب

في سبيل الهروب من الرقيب

ومن سلبيات الرقابة الصارمة المفروضة على الكُتاب والأدباء، لجوء الصحفيين والمثقفين إلى استخدام أساليب التورية والخفاء، ومنها سلاح الأسماء المستعارة خوفاً من بطش الرقيب، ومن المساءلة القانونية. ومن ذلك أنه حدث في مطلع الحركة أن عزم بعض شداة الأدب في مكة وجدة، تقليداً للمهجريين وغيرهم بان يتخذوا لهم أسماء مستعارة، يوقعون بها ما تنشره لهم المجلات والصحف من نثر وشعر، وهكذا صار ذلك عرفاً متبعاً بين هؤلاء الأدباء المتوجسين من تنكيل الرقيب بهم ومساءلتهم. ونظراً لأهمية التعريف بأصحاب الألقاب والأسماء المستعارة، فقد أولى عدد من الباحثين في الشرق والغرب هذا الموضوع أهمية خاصة بإتباع أسلوب التصنيف والفهرسة والتعريف[69].

الأسماء المستعارة للكتاب في المملكة العربية السعودية:

ومما ورد من أسماء مستعارة للأدباء والصحفيين السعوديين في "الأسماء والتوقيعات المستعارة في الأدب العربي" للدكتور محسن جمال الدين، وكذا "معجم الأسماء المستعارة وأصحابها" للأستاذ يوسف أسعد

---

(69) حسين بافقيه، مقال بجريدة الرياض، 1421/3/13هـ، 2000/6/15، العدد (11679).

داغر، و"معجم المصادر الصحفية" للدكتور منصور الحازمي، إضافة لسلسلة مقالات الأستاذ حسين بافقيه بجريدة الرياض في 2/28 إلى 1421/4/18 هـ بعنوان "الأسماء المستعارة في الأدب، المملكة العربية السعودية نموذجاً، دراسة ومعجم (1/6)" يسرنا أن نورد سرداً بها بعد الإشارة إلى مقدمتها والتي قال فيها:

".. وكما كان الاسم كشفاً عن الهوية، فالاسم كذلك حجب لها، وهنا يغدو الاسم المستعار – عند حدوده الأولى – إظهار للذات، وحجباً لها في وقت واحد (...) والخروج على الذات إلى ذات جديدة يستدعي استبدال اسم جديد باسم قديم، فالاسم ليس مجرد علامة للتمايز، ولكنه تحقيق انتماء، يخلعه ذلك التصاقب الرمزي بين الاسم والمسمى، إنه بهذا المعنى عتبة تفصل بين هويتين ومعنيين ما قبل وما بعد (...) ويبدو أن الأسماء المستعارة نمت بصورة كبيرة نتيجة طبيعية لمولد الطباعة وانتشار الصحافة في المجتمعات الإنسانية، وكأنها غدت عتبة فاصلة بين حقلين متغايرين، الحقل المدني الذي يشكل شبكة العلاقات الاجتماعية المعتادة، والحقل الثقافي (الصحفي) الذي يعد فصلاً جديداً في تحول المجتمعات الإنسانية من أنماطها القديمة إلى أولى ملامح المجتمع المدني، كما تمثله الصحافة، ومن هنا كان الاسم المستعار – على خلاف اللقب – يحمل في بداياته قيماً جديدة، وأفكاراً مغايرة قد لا يستطيع الاسم المدني تحقيقها، ومن هنا جاء – طباعياً – عزو عدد من المؤلفات إلى أسماء مجهولة، وذيوع الأسماء المستعارة في الصحافة (...) ويشير الاسم المستعار في تحقيقه الفردية والحرية الشخصية، في أن يختار المرء اسمه إلى الرمز الثقافي أو الفني لصاحبه، الذي يبدأ ساعة تعميده بذلك الاسم، ولعل ذلك ضرب من ضروب الفلسفة الرومانسية التي احتفت بالفردية وصور الحرية الشخصية (...).

ونتيجة لمولد الصحافة في بلادنا (1326هـ) نمت شيئاً فشيئاً مشاركة عدد من المثقفين والأدباء في هذا البلاط الجديد، كما تم قبلها ومعها صور

مختلفة للجدل السياسي والفكري في مصر وبلاد الشام عبر الصحف العربية التي تصل على قلتها إلى أيدي مثقفي تلك المرحلة.. ففي مطلع الحركة الأدبية الحديثة أغرم بعض شداة الأدب في مكة وجدة، ربما تقليداً للمهجرين وغيرهم بأن يتخذوا لهم أسماء مستعارة يوقعون بها ما تنشره لهم المجلات والصحف من نثر وشعر ثم سرى شيء من هذا إلى المدينة المنورة (...) ونظراً لأهمية التعريف بأصحاب الألقاب والأسماء المستعارة، فقد أولى عدد من الباحثين في الشرق والغرب هذا الموضوع العلمي والأدبي أهمية بالغة عن طريق التصنيف والفهرسة والتعريف.. الخ".

ويقول د. محمد العوين[70]: لم يكن للتلقب بأي اسم أهمية تذكر، لولا أن التنكر بالتباس اسم أو عدة أسماء أصبح ظاهرة لافتة لمطالع أدب النهضة، ولا يكاد يخلو كاتب من كتاب الخمسينات والستينات على الأخص من لقب أو عدة ألقاب يكتب تحت هذه المظلة التي تحميه من نظرات القراء وإنكارهم ما يكتب.

ولوجود مقالات كثيرة، لها منزلتها الجيدة في تقويم الفن - ولكنها وقعت بأسماء رمزية - بات لزاماً علي أن أبحث سر التمسك الشديد بمجموعة من الأسماء المتلقب بها، مما له صفة الشيوع والرنين (...). وقال: ".. الحق أن هناك جملة من الأسباب دفعت الأدباء إلى الترمز، لعل من أهمها عدم الثقة في الفكرة المراد معالجتها، وقبول الناس لها باسلوب كاتبها، أو ردّهم إياها رداً عنيفاً مؤلماً، ويتفق هذا المحمل مع بداية البعث الأدبي، ومواجهة تقاليد اجتماعية موروثة، سواء كانت في الأدب أم في السلوك الاجتماعي، أم كان فيما يقدسه الناس، ويضفون عليه أفانين الاحترام والتقدير، يرثون ذلك عن سابقيهم، ويزيدون في تمسكهم بما يصل إليهم من ذلك الإرث، ولا يبيحون لمن شاء من الكتاب أن يمس سمة

---

(70) المقالة في الأدب السعودي الحديث، ج1، ط1، 1412هـ.

اجتماعية أو أدبية بشيء من النقد، ويجد الكاتب أنه من الخير ألا يظهر للقراء باسمه الحقيقي.

واستعرض بعد ذلك بعض آراء من رأى أنه تقليد للمهجريين كالأنصاري وإلحاح حسين سرحان على الانكشاف، أما العواد فيرى أن العنف رد يلائم من يتخفى، أو ينتحل اسماً من الأسماء.. "كاتبو المقالات السخيفة، يوقعونها بأسماء نساء أو رجال أو أشباه نساء من الرجال، ليستتروا في ظلام التواقيع الكاذبة بعيداً عن نظرات النقاد الثاقبة، أو عن نظرات أولئك الذين صيغت من أجل إغاظتهم هذه المقالات..".

ويرى العطار أن عدم الكشف عن اسم الكاتب استخفاف بالقارئ وجبن أو خوف من أذى يلحقه إذا عرف.

ويرى الباحث محمد العوين "إن الكاتب الذي لا يستطيع أن يتحمل المسؤولية أمام القارئ أو لا يحب أن تكون بينه وبينه صلة روحية هو كاتب يحسن به أن يسكت لأن ذلك خير له، والكلمة التي لا يعرف قائلها لا تحدث الأثر الذي تتركه، كلمة معروف قائلها..

وقال أيضاً: "وألحظ أن الأديب الناشئ لا يقوى على مواجهة الناقدين وذوي المعرفة والبصر بفنون الكتابة فيتقي ما يمكن أن يطاله منهم بهذا الرمز الذي يصطنعه خوفاً حيناً، ورغبة في إذاعة ما لا يقدر على البوح به لو أسفر عن وجهه، أو خشية أن يعاب في محاوراته قضايا لا يحبذ المجتمع الخوض فيها، فيما يتصل ببعض العادات، أو الدعوات الحرة القوية إلى النهوض والتماس سبل التحديث.

(...) والسعي إلى التخفي صاحب بداية النهضة، وبدأ أكثر الكتاب يعلن اسمه دون ترمز، حين اشتد عوده، ولم يخش محاذير البيئة الاجتماعية والنقدية، فقلّ الترمز في الثلث الأخير من القرن الرابع عشر

قياساً إلى السنوات العشر الأولى بعد عام 1350هـ، وإن ظل ملجأ لبعض الكتاب حين يواتيه ما خاف منه من سبقه من الكاتبين والناقدين.

وأخيراً، "وقد يفيد الرمز كاتباً ولا يفيد آخر، ويناسب ناقداً – في فترة من الزمن – ولا يصلح أن يصطحبه ناقد آخر، لاختلاف نسب القوة والثقة والثقافة وعنفوان الشخصية وطلعتها"..

وقد استمر التواري من بعض الكتاب خلف أسمائهم المستعارة ربما خوفاً من الرقابة أو خوفاً من المسؤولين إذ كان فيما سبق يمنع موظف الدولة من الكتابة في الصحف منتقداً أو موجهاً.

ومن أسباب اللجوء إلى الاسم المستعار أن أحدهم قد يكتب موضوعاً أو قصيدة يرى أن بعض أفراد المجتمع لا يستسيغها أو قد تنال من قيمته أو مركزه.

وكذا قد يصدر أحدهم صحيفة، ومجلة فلا يجد المواد الكافية وهو مضطر لإصدارها في وقتها فيضطر إلى ملء فراغاتها بقلمه وبعدد من الأسماء فيلجأ إلى الأسماء المستعارة كما هو حاصل بالنسبة لمجلة (الإشعاع) التي كان يعدها ويصدرها الأستاذ سعد البواردي بالمنطقة الشرقية (الخبر) قبل حوالي خمسين عاماً إذ كان يوقع بأسماء مستعارة منها (أبو سمير) و(أبو نازك) و(فتى الوشم) و(س . ب)، و(س) إلى جانب اسمه الصحيح.

وقد يشترك أكثر من واحد بالكتابة تحت اسم مستعار واحد كما حصل في مجلة اليمامة عند بداية زاوية "كلام بلا معنى"، إذ وقعها بالتناوب الأستاذان إدريس الدريس وعبد الله الصيخان ثم أصبح الاسم مشاعاً لغيرهم. وكذا في جريدة (عكاظ) إذ يوقع منصور عثمان وعبد المحسن يوسف باسم (ثرثار) وكذا زاوية أخرى بالصفحة الرياضية بجريدة (الرياض) توقع باسم (معكوس) أول من اقترح الاسم الأستاذ يوسف

الكويليت وأول من وقع بالاسم المستعار هو الكاتب الرياضي الأستاذ عبد الله الضويحي وتوالي عدد من الصحفيين الرياضيين فيما بعد موقعين باسمه.

ويلاحظ أن هناك أكثر من شخص يوقع باسم واحد هو (أبو نظارة) إذ وقع بهذا الاسم الأستاذان عبد الله عريف وصالح الصويان. وقد سبقهم غيرهم من مصر ولبنان لهذا الاسم.

وقد انتقلت ظاهرة الأسماء المستعارة من الصحف والمجلات مؤخراً إلى الصحف الإلكترونية (الإنترنت) فأصبح من النادر أن تجد من يكتب باسمه الصريح.

وقد يلجأ أحدهم للكتابة باسم مستعار في إحدى الصحف أو المجلات من أجل كسب مكافأة مالية منها إذ قد يكون له مشاركة غيرها، وهو يعرف أنه لن يصرف له سوى مكافأة عن مقال واحد.

ونجد أن كثيراً من الكتاب الرجال يوقعون مقالاتهم بأسماء نسائية لعدم انتشار تعليم البنات بالمملكة وقتها وللفت النظر، أما أن توقع إحداهن مقالاتها باسم رجل فهذا من المستغرب بل من النادر، إذ وجدت أن الأستاذة خيرية السقاف كانت توقع بعض مقالاتها بأسماء رجال مثل (وحيد) و(سخاء الحيدر) و(إنسان) و(مطرقة) وهي ترد على (مسمار) الأستاذ علوي طه الصافي.

وكذا أختها نوال إذ كتبت باسم (نيازي إبراهيم).

واستمر بعض الكتاب فيما بعد يوقع مقالاته بأسماء مستعارة متعددة ومختلفة فمثلاً نجد الأستاذ محمد حسن عواد يوقع بثلاثة عشر أسماً مستعاراً ومثله الأستاذ عبد القدوس الأنصاري بأربعة عشر أسماً والأستاذة خيرية السقاف بسبعة أسماء وهكذا..

وحتى وقتنا الحاضر ما زال البعض يلجا إلى هذه الحيلة.

الأسماء المستعارة كما يراها الدكتور أبو بكر أحمد باقادر(71):

يظهر أن الأسماء المستعارة يستخدمها الكتاب لأسباب عديدة متنوعة، بعضها يتعلق بالأدب وتجلياته الاجتماعية الثقافية، أحياناً في شكل تقليعات، ومنها ما يتعلق بأسباب سياسية، فكرية لا يرغب الكاتب أن تحد حريته الشخصية أو يتعرض لنوع من أنواع الرقابة.

ولقد استخدمت الأسماء المستعارة لأسباب أخرى سنضرب عليها أمثلة، لكن ما نود أن نوضحه في البدء هو أن استخدام اسم مستعار - أي اسم غير الاسم الرسمي المحدد لهوية الشخص يعد من التقاليد الأدبية منذ القديم، وقد يكون من الواضح أن يكون الاسم عبارة عن جملة من الصفات التي يرغب الكاتب أن ترتبط به مثل (محروم) أو (شادي الخليج) ونحو ذلك.

وأن يكون هناك اسم مستعار يعني أن إعلاة المكتوبة ليست مشوقة فقط في حد ذاتها، وإنما هي كذلك بسبب ما تثيره من غريزة حب الاستطلاع والشغف في حب معرفة ما يعد مجهولاً، وهي تعطي إيحاء بالأهمية وضرورة الانتباه لما يقول!

وبطبيعة الحال، لا يمكننا فهم العديد من جوانب ظاهرة الأسماء المستعارة دون ربطها بظاهرة الرقابة والرقيب وفكرة الوصاية على عقل وذوق الجمهور من أقلام المبدعين والكتاب.

ولقد عالج تريفور موستعين في دراسة تفصيلية بعنوان "الرقابة في المجتمعات الإسلامية" وقصة الرقيب في دراسة تريفور غاية في الإمتاع والطرافة وخاصة كيف أن هذه السلطة تبدع في كثير من الأحيان نجوماً في

---

(71) أستاذ علم الاجتماع بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، سابقا، ووكيل وزارة الثقافة والإعلام للعلاقات الثقافية الخارجية، حاليا.

سماء الأدب والفكر، بسبب منع كتبهم من التداول أو أنهـا تـسمح أحيانـاً بمرور أفكار وأطروحات ما كان لها أن تمر لولا أن الذي قال بهـا يحمـل اسماً معيناً. بمعنى أن الرقابة أحياناً ليست في الحقيقة موضوعية أو صادقة، وإنما هي مأخوذة بالخوف المرضي من أسماء ومصطلحات حتى لو كانـت مسالمة.

ولن نبالغ إن قلنا أن الرقابة ساعدت في رواج العديد من الكتب، أمـا إذا كانت الرقابة والمنع لاسم مستعار أو اسم أدبي، فهذا ممـا يزيـد مـن شعبية ذلك العمل، ومن ثم إقبال الجماهير عليه.

ومما يذكر لأبي يعرب أن ما قدمه من أسماء مستعارة فـي المملكـة سواء للكتاب أو الفنانين أو المبدعين بشكل عام، مادة ثريـة تمكـن مـن مقاربتها بشكل تحليلي يهدف إلى التصنيف، فعند دراسة المادة الأولية نجد النماذج التالية:

أولاً- أسماء مستعارة: هي عبارة عن الأحرف الأولى للاسم، ولو احـتفظ الواحد منهم بلقبه العائلي لكان الأسم غير مستعار، كما هو الحـال في الثقافة الغربية، فمثلاً أحمد محمد جمال "أ. م. ج" أو أحمد محمد الضبيب "أ. م. ض" وغير ذلك كثير. ولهذه الأسماء سابقة تـشكل قدوة، يظهر أن الأخوة قلدوها، فمثلاً كان عبـاس محمـود العقـاد يفضل - تأسياً بالمفكرين والأدباء الإنجليز - أن يوقع اسـمه (ع. م. عقاد)، حتى أن بعضهم قال ساخراً "عم عقاد". وكما هو واضـح لا يعد هذا اسماً مستعاراً إلا على المجاز. لكن كمـا ذكرنـا بـالغ الزملاء ولم يذكروا الاسم العائلي حتى يكون الاسم معروفاً.

ثانياً- أسماء مستعارة لكنها كانت أسماء مناسـبات إعلاميـة مثـل: تقـديم برنامج خاص، مثلاً برنامج للأطفال اشتهر به "بابا طاهر" و"بابـا عباس" ويظهر أن الاسم المستعار هذا "إن كان يعتبر اسماً مستعاراً"

ما كان يظهر لولا أنه يقدم شخصية عامة مناسبة للبرنــامج الــذي ظهر في سياقه. والاسم المختار هو الاسم الحقيقي للمبــدع ولـيس اسماً جديداً. فبابا طاهر هو طاهر زمخشري وبابا عباس هو عباس غزاوي وارتباطهما وأمثالهما بهذه الأسماء أثناء قيامهم بتقديم هــذه الشخصيات على جمهور المتلقين، وليس أن هذه الاســتعارات قــد استخدمت خارج هذا السياق.

ثالثاً- أسماء مستعارة هي في الواقع ألقاب يسعى إليها أصــحابها أن تكــون مرادفة لأسمائهم من أمثال "شاعر مكة المكرمة" من طرف علــي أبو العلاء، أو "شاعر المدينة" من طرف عبيد مدني وهكذا. وهــذه أيضاً أسماء مستعارة على المجاز، إذ من الواضــح أن الــشعراء هؤلاء إنما استخدموا هذه الألقاب كشيء من الاعتزاز والفخر.

رابعاً- أسماء مستعارة هي في الواقع إشارة إلى أسماء مــشهورة بعــضها أسماء حقيقية، مثل اختيار أحمد الغزاوي لقب "حسان عبد العزيــز" مشيراً إلى مقاربة ضمنية "بحسان محمد (ص)" وكــذلك اســتخدام "المقنع" أو "تأبط شراً" و"الخنساء" وهكذا. وسمى بعضهم نفسه باسم مستعار مشهور مثل "أبو نضارة" أو من إبداعه "مشقاص" وهكذا.

خامساً- من الأسماء المستعارة التخفي في ظل الابن والابنة البكر حقيقــة أو على سبيل المجاز وهو كثير من أضراب "أبو حياة" و"أبو ســمير" و"أبو شيخة" و"أبو سهيل" وقد ينتسب أحدهم إلى "ابــن الــصحراء" و"ابن الشاطئ" و"ابن العاصمة" ونحو ذلك جاعلاً من ذلــك حــدثاً ممثلاً عن نسب نفسه إليه.

سادساً- من الأسماء المستعارة ما كان عبارة عن تغيير اسم عــادي بــآخر دون توضيح السبب، فمثلاً سناء التميمي تصبح "سارة العبيــدي" أو صالح الشهوان "سعد الخرجي" أو سالم جــازع الــشمري "صــبر

الحايلي" وإن كان في ذلك إشارة إلى صفة نسبه ومكان إقامته ولكن هذا قليل.

سابعاً- من الأسماء المستعارة للعب على النوع، فإذا كان المؤلف ذكراً استعار اسماً مؤنثاً لتقديم كتاباته والعكس صحيح، وهناك أمثلة على ذلك: نوال إبراهيم السقاف تصبح "نيازي إبراهيم" أو أحمد السباعي "فتاة الحجاز".

ثامناً- وقد يكون إطلاق بعض الصفات على الذات نوعاً من الأسماء المستعارة وهذا كثير من أمثال: مسافر/ الصحفي المتجول/ شايفك/ الضمير المستتر/ ملقوف/ مطرقة/ هول الليل/ سهران.. وهكذا.

تاسعاً- وهناك من يستخدم أسماء شعراء وشخصيات عربية كلاسيكية من أمثال أبو الشمقمق وجرير الصغير ووضاح اليمن ونحو ذلك.

عاشراً- أسماء مستعارة تذكر اسمها صراحة لكن مع تغير بسيط في الاسم مثل حسين عمر عثمان الصامطي يصبح حسين عمر وهذا كثير، لكن أحياناً بدلاً من محمد بن عبد الله الشبل يصبح الاسم ماجد الشبل، وربما كان ذلك بسبب شهرة وكبر الاسم المختار.

إجمالاً توضح "لعبة الأسماء المستعارة" تنوعاً وابتكاراً يستحق فعلاً الإطلاع عليه والإفادة من مادته، لهذا فإن جهود الأستاذ محمد القشعمي في هذا المضمار تعد رافداً مهماً في قراءة تراثنا المعاصر بعيون تسعى لإدراك ما يجري فوق المسرح وخلف الكواليس، ولعل قراءات للأسماء المستعارة تساعد على استكشاف أسباب وتصورات جديدة لهذه القوائم.. والله الموفق.

الأسماء المستعارة في الصحافة:

وفيما يلي بيان بما استطعت جمعه من تلك الأسماء في صحافة المملكة العربية السعودية "مع حفظ الألقاب":

1. إبراهيم أمين فودة "الفتى المعهدي".
2. إبراهيم توفيق "أ. ت ".
3. إبراهيم الشورى "أ. ش".
4. إبراهيم العمار "ملقوف".
5. إبراهيم الغدير "دبوس".
6. إبراهيم الفلالي "ابن الحسن".
7. إبراهيم المدلج "أبو حافظ".
8. إبراهيم الناصر الحميدان "أ. ن".
9. أحمد بشناق "ابن سلع".
10. أحمد الدامغ "الفتى".
11. أحمد راشد المبارك "ابن عبد الحميد"، "ابن العميد"، "ابن زيدون"، "أبو باسل".
12. أحمد رضا حوحو "مترجم المنهل الأدبي".
13. أحمد زكي يماني "أبو مي".

14. أحمد السباعي "شيخ الصحافة"، "س"، "فتاة الحجاز"، "سباعي"، "أ.س"، "خديجة". "سمراء الجزيرة"، "ابو اسامة"، "المنسق"، "متعلمة حجازية".
15. أحمد سعيد مصلح "الصحفي المتجول".
16. أحمد الشيباني "ذيبان الشمري".
17. أحمد الصالح "مسافر"، "شلال"، "فتى طوبق".
18. أحمد عبد الغفور عطار "الجاحظ"، "عبد الله مكي"، "عبيد الحازم"، "شريفة عبد الله"، "أحمد عطار المعهدي"، "فتاة الحجاز".
19. أحمد علي "أبو زهير".
20. أحمد الغزاوي "حسان عبد العزيز"، "الغزاوي"، "فتى البطحاء".
21. أحمد قنديل "الصوت الحساس"، "الصامت"، "شاعر"، "أ. قنديل"، "ق"، "هو"، "قنديل".
22. أحمد محمد جمال "الفتى المعهدي"، "ابن محمد"، "أ. م. ج".
23. أحمد محمد الضبيب "أ. م. ض".
24. أحمد محمد طاشكندي "سميحة أحمد"، "أبو هشام".
25. اسامة عبدالرحمن عثمان، "مسيب العيوني".
26. إسحاق الشيخ يعقوب "المثلاب".
27. إسماعيل أحمد عثمان "سباعي عثمان".
28. أمين سالم رويحي "أبو حياة".
29. باقر بو خمسين "ابن الجزيرة"، "ابن الصحراء".
30. بدر كريم "مايك".
31. تركي عبد الله السديري "أبو هند".
32. ثريا قابل "خنساء الجزيرة العربية" أطلق عليها هذا اللقب الشاعر محمد حسن عواد.
33. جار الله الحميد "أدهم".
34. جبير المليحان "المواطن حسين".

35. جميل داود "حجازي قانوني".
36. الجوهره العلي "ريم الصحراء".
37. حامد مطاوع "ابن حسن".
38. حسن عبد الحي قزاز "حسن"، "شيخ الصحفيين"، "أبو عبد الوهاب".
39. حسن عبد الله القرشي "الفتى القرشي".
40. حسن مصطفى الصيرفي "أشعب"، "المعداوي القديم"، "مجنون"، "قيس"، "ح.ص غ"، "قاضي"، "طفران"، "حسن مصطفى العقبي".
41. حسن نصيف "ابن سينا".
42. حسني الطاهر "الدكتور ح. ط"، "د. ح. ط"، "سهران".
43. حسين خزندار "ساكت".
44. حسين سرحان "الفتى النجدي"، "ن. ن"، "ابن البادية"، "خاء سين".
45. حسين عرب "عربي"، "سياسي"، "ح. عرب".
46. حصة الشبل "قماشة الشبل".
47. حصة محمد صالح الشبل "عهود الشبل".
48. حماد السالمي "ابن الوطن"، "ابن شاكر".
49. حمد الحمدان "أبو عوف"، "خليفة احمد".
50. حمد عبد الله القاضي "مسيمير"، "ابن الوطن"، "الشابي الصغير".
51. حمد العسعوس "أسير بني الأصفر".
52. حمد محمد الجاسر "الشاعر النجدي"، "بدوي من نجد"، "أبو مي"، "ح. ج"، "الشاعر الهزلي"، "بدوي نجد الجاسر"، "الأصمعي"، "علامة الجزيرة العربية" أطلق عليه هذا اللقب الوسط الأدبي.
53. حمد المرزوقي "طفول عبد العزيز".
54. حمدان صدقه "فتى رضوى"، "أبو سناء".

55. حمزه شحاته "كاتب بارز لم يشأ ذكر اسمه"، "أبو عرب"، "خنفشعي"، "شاعر قديم"، "الليل"، "العاصف"، "هول الليل".
56. حمود البدر "مشرق"، "الأصمعي".
57. خالد محمد خليفة "ابن الوادي"، "خاءان"، "جهينة العارضي".
58. خليل الفزيع "وليد الخميس"، "الحارث الغريب".
59. خيرية السقاف "وحيد"، "إنسان"، "خ.س"، "حواء"، "سخاء الحيدر"، "إباء"، "مطرقة".
60. درويش كتوعة "أبو سمر".
61. رشدي ملحس "ابن الصالح".
62. سالم جازع الشمري "صبر الحايلي".
63. سعد البواردي "س.ب"، "فتى الوشم"، أبو سمير"، "أبو نازك"، "س".
64. سعد الحميدين "ميمون"، "س.ج"، "غربال"، "سعد الدين عبد الحميد"، "أبو أنيس"، "أبو جلال الطائفي"، "نايف الربيع".
65. سعد أبو معطي "أبو ساطي".
66. سعيد الجندول "س.ج".
67. سعيد كردي "أبو نزار".
68. سعيد مصلح السريحي "ابو الليل"، "مواطن".
69. سلطانه السديري "نداء"، "عهود"، "الخنساء"، "عهود عبدالله".
70. سليمان الحماد "أبو قيثار"، "سليمان"، "عبد ربه"، "الخزرجي".
71. سليمان قاضي "س.ق".
72. سميرة خاشقجي "بنت الجزيرة العربية".
73. سناء التميمي "سارة العبيدي".
74. سيف الدين عاشور "جرير".
75. شكيب الأموي "أبو ضحى".
76. صالح إبراهيم العوض "صياد الفوارس".
77. صالح الأشقر "سعد الخرجي".

78. صالح باخطمه "المقنع".
79. صالح الحمد "تأبط شراً".
80. صالح الحيدري "ص.ح".
81. صالح خزامي "ص . خ".
82. صالح الشهوان "سعد الخرجي".
83. صالح الصالح "مخلص"، "الملثم".
84. صالح العزاز "بحار".
85. صالح علي الصويان "أبو نظارة"، "بنت البلد"، "فتى القصيم"، "حصة الاجتماعية"، "صعصع"، "أبو فهد البسام".
86. صالح محمد جمال "صاد".
87. ضياء الدين حمزة رجب "فتى سلع".
88. طاهر زمخشري "بابا طاهر"، "وحيد"، "موظف"، "متقاعد"، "عجوز الروضة".
89. عالي القرشي "عبد الله الساير".
90. عباس حلواني "ع.ح".
91. عباس عبد الحميد "صخر".
92. عباس فايق غزاوي "بابا عباس"، "ابو عصام"، "فتى الصحراء".
93. عبد الجميل عبد الحق عبد الجليل الهاشمي "أبو تراب الظاهري"، "أبو محمد".
94. عبد الحق نقشبندي "ع. نقشبندي"، "ع.ن".
95. عبد الحميد الخنيزي "الخطي".
96. عبد الرحمن إسماعيل الدرعان "وضاح اليمن".
97. عبد الرحمن السلوم "دحيم آخر لفة".
98. عبد الرحمن السماري "يمامي"، "أبو شيخه".
99. عبد الرحمن الصالح "جرير الصغير".
100. عبد الرحمن عبد الكريم "ع. شقراء".

101. عبد الرحمن عبد الكريم العبيّد "ع.ع.ع"، "محمد".
102. عبد الرحمن المعمر "كاتب مطلع".
103. عبد الرحيم الأحمدي "رحال مقلط المحمادي".
104. عبد الرؤوف الغزال "ناقد"، "دبوس".
105. عبد السلام هاشم حافظ "ليلى".
106. عبد العزيز جميل "ع.ج".
107. عبد العزيز الخزام "المحرر".
108. عبد العزيز خوجه "أبو هبه".
109. عبد العزيز الخويطر "حاطب ليل"، "ماتح".
110. عبد العزيز الرفاعي "شاعر الأغصان".
111. عبد العزيز السالم "مسلم بن عبد الله المسلم".
112. عبد العزيز سالم الغامدي "فتى غامد".
113. عبد العزيز السنيد "فتى الجزيرة"، "فتى الصحراء"، "نجدي".
114. عبد العزيز ضياء الدين بن زاهد "عزيز ضياء".
115. عبد العزيز عطية أبو خيال "أبو خيال".
116. عبد العزيز مشري "تأبط خيراً".
117. عبد الغني قستي "ت. ي"، "ع.ق".
118. عبد الفتاح أبو مدين "السائح"، "ابن الصحراء"، "أبو مدين"، "أبو وديع"، "أبو مدين الرائد".
119. عبد القدوس الأنصاري "قارئ"، باحث "الشاعر المجهول"، "ع.أ"، "ناقد"، "مطالع"، "رقيب"، "ابن القاسم"، "أبو العلاء"، "ع.ق"، "أبو نبيه"، "كاتب"، "م.أ"، "مطلع".
120. عبد الكريم الجهيمان "أبو سهيل"، "ع.ج"، "عبدالكريم. ج"، "ابن جهيمان".
121. عبد اللطيف الجزار "الشاعر الوطني".
122. عبد اللطيف أبو السمح "عبد اللطيف"، "أ. الفقيه".

123. عبد الله إبراهيم الجلهم "ابن عنيزة"، "فتى عنيزه"، "ابو اديب".
124. عبد الله أحرار "ع.أ".
125. عبد الله أحمد الشباط "الهجري"، "ابو منذر".
126. عبد الله الجابري "اللي شايفكم".
127. عبد الله الجحلان "قارئ"، محمد الصالح"، "عبد الله العيد الرحمن".
128. عبد الله الجفري "الكاتب الكبير"، "ليال"، "جفري".
129. عبد الله الحصين "أبو عزام".
130. عبد الله حمد القرعاوي "ع.ح".
131. عبد الله الخشرمي "أبو أوس الحجري"، "يقضان الماطر".
132. عبد الله بن خميس "ع. خ"، "فتى الدرعية"، "رائد"، "شاعر الجزيرة العربية"، أطلقه عليه يحي العلمي.
133. عبد الله الزيد "بستاني".
134. عبد الله سلمان "عرب سات".
135. عبد الله حمد الصيخان "أعور".
136. عبد الله الضويحي "معوكس".
137. عبد الله حمود الطريقي "أبو صخر".
138. عبد الله الطياري "صرصور".
139. عبد الله علي العبادي "أبو هاني العبادي".
140. عبد الله عبد الجبار "شيخ النقاد" أطلقت هذا اللقب عليه صحيفة البلاد ومجلة أقرأ.
141. عبد الله عبد الكريم الخطيب "عبد الله عبد الكريم"، "ع.ع.خ".
142. عبد الله عبد الوهاب العباسي "عبد الله عبد الوهاب".
143. عبد الله عريف "أبو نظارة".
144. عبد الله عمر بلخير "شاعر الأمة"، "شاعر الفلاح"، "شاعر الشباب".
145. عبد الله الفيصل "محروم"، "مجهول".

146. عبد الله الماجد "أبو فراس"، "أبو فراس الصغير".
147. عبد الله محمد حسين العيد المحسن "عبد الله السالومي".
148. عبد الله محمد الرومي "ابن الرومي".
149. عبد الله محمد العثمان "عبدالله. م ع"، "ع.ع".
150. عبد الله مناع "متفرج"، "خبير" "ابن الشاطئ"، "أحدهم"، "واحد"، "التائه"، "مثقف".
151. عبد الله نور "ابن السوداء".
152. عبد المجيد بن عبد العزيز آل سعود "شميم العرار".
153. عبد المحسن الخنيزي "علي العوامي السبرداني".
154. عبد المحسن يوسف "ثرثار"، "نديم العقيلي"، "وليد الغصن"، "أبو أهداب".
155. عبده خال "نيفين عبده"، "رمزي السماوي".
156. عبد الواحد عبد الكريم الصالح "شمس".
157. عبد الوهاب آشي "ع.أ"، "ابن حماد"، "نعيمة الصغير"، "نعيمه القصير".
158. عبيد مدني "شاعر المدينة".
159. عتيق الخماس "أبو توفيق".
160. عثمان بن سيار المحارب "عميد".
161. عصام خوقير "أبو حمام".
162. علوي طه الصافي "عنقود"، "مسمار"، "ليلى سلمان"، "عصفور"، "جرجوح"، "قعموس"، "اللجنة".
163. علي جميل "ثلاث نجمات".
164. علي خالد الغامدي "ابن خالد"، "الصحفي المتجول"، "ع. خ"، "ع. خ. غ".
165. علي الدميني "حمدان كريم"، "حمدان رحيم".
166. علي الرابغي "ابن عتيق".

167. علي الزاكي "ع.أ".
168. علي سيد العوامي "أبو منى"، "ابن العاصمة".
169. علي أبو العلاء "شاعر مكة المكرمة"، أطلق عليه هذا اللقب يحيى العلمي.
170. علي العمير "صعصعة". "أبو فوزي"، "فوزي العمير"، "ابو هند".
171. علي المسلم "أبو مازن".
172. عمر يحيى "أبو أروى".
173. عمران محمد العمران "اخو مضر"، "ع. م. ع"، "فتى حجر".
174. غازي القصيبي "ابن عبد ربه"، "محمد العليني".
175. غالب حمزة أبو الفرج "غاده"، "إنسان".
176. فالح عبدالعزيز الصغير "خليفة الساير"، "مشعل"، "ناصر الهاجر".
177. فايز بدر "ابن الحارة".
178. فهد السلمان "غيلان الوسمي"، "آدم الحايلي".
179. فهد العلي العريفي "فهد الحايلي"، "فهد العلي"، "ف.ع. ابن طي".
180. فؤاد رضا "مطلع".
181. فؤاد شاكر "أبو عصام"، "أديب"، "ش".
182. فوزية أبو خالد "مي الصغيرة".
183. لقمان يونس "ابن يونس"، "جحا".
184. محمد أحمد العقيلي "مؤرخ الجنوب".
185. محمد الحافظ موسى "ابن خلدون".
186. محمد حسن عواد "صاحب التأملات"، "الأخطل الصغير"، "النسر المهتدي"، "أريج نسرين"، "صاحب قصائد مناجات الليل"، "الساحر العظيم"، "حي"، "عواد"، صاحب القصيدتين "الأديب الحي"، "أبو لون"، "م.ح.ع"، "أستاذ الجيل" لقب أطلقته عليه صحيفة القصيم عام 1379هـ.

187. محمد حسن فقي "ابن جلا"، "م.ح.ف".
188. محمد الحمد السليم "أبو سليم"، "فتى عنيزة".
189. محمد خلف الزايدي "أبو نزار"، "صريح".
190. محمد الدبيسي "ابن فارس".
191. محمد رشاد سروجي "س".
192. محمد زارع عقيل "رائد القصة في الجنوب" أطلق عليه اللقب من مجلة المنهل.
193. محمد سرور الصبان "م.س الصبان"، "أبو فراس"، "محجوب".
194. محمد بن سعد بن حسين "ابن القرية".
195. محمد سعيد باعشن "أبو ممدوح"، "عطارد".
196. محمد سعيد طيب "ياسر محمد سعيد"، "أبو ساعد"، "س"، "م. س. طيب".
197. محمد سعيد العامودي "كاتب"، "الشاعر الصغير"، "بدوي الصحراء"، "ابن رشيق"، "أبو عمرو"، "أديب كبير"، "م. س.ع"، "س".
198. محمد سعيد عبد المقصود "الغربال"، "ابن عبد المقصود"، "أبو عبد المقصود"، "متألم".
199. محمد السيد شحاته "شاعر البراري".
200. محمد صالح نصيف "م. ص. نصيف".
201. محمد صبحي "فتى البطحاء".
202. محمد صلاح الدين "مراقب سياسي".
203. محمد طلعت "منير مكي".
204. محمد الطيار "طرقي الحمود"، "م. ط".
205. محمد عالم الأفغاني "مترجم".
206. محمد عامر الرميح "شاعر سعودي معاصر"، "م.ع. الرميح".
207. محمد عبد الرحمن "أبو عزة".
208. محمد عبد الرحمن رمضان "جهينه".

209. محمد بن عبد الله الشبل "ماجد الشبل".

210. محمد عبد الله العلي "الهجري".

211. محمد علي السنوسي "هزار الجنوب"، "شاعر الجنوب"، لقب أطلقته عليه مجلة المنهل.

212. محمد علي شالواله "م. ع. ش".

213. محمد علي قدس "محمد علي رضا".

214. محمد عمر توفيق "راصد"، "أبو لون"، "مستعجل".

215. محمد عمر عرب "زهير الصغير".

216. محمد بن عمر بن عقيل "أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري"، "أبو نفله".

217. محمد العمري "شاعر المدينة".

218. محمد العوين "ابن بطوطه".

219. محمد العيد الخطراوي "المأسور".

220. محمد الفهد العيسى "بدوي الدهناء"، "الفهد التايه".

221. محمد المنصور الشقحاء "م.م. ش"، "ابن الغدير"، "فايقه الحمود"، "محمد الطائفي"، "نصر الحمود".

222. محمد هاشم دفتر دار "أبو يعرب المدني".

223. محمد الهوشان "أبو عمر".

224. محمود رحيمي "هباء".

225. محمود شويل "أبو الأشبال"، "أبو عبد الواحد"، "صحفي المدينة العجوز".

226. محمود عارف "أبو نزيه"، "م.ع".

227. مسعد الشطيري "الشطيري".

228. مشاعل بنت عبد المحسن بن عبد العزيز "غادة الصحراء".

229. مطلق مخلد الذيابي "سمير الوادي".

230. معجب الزهراني "سهيل الشمالي".

231. معيض البخيتان "ثعلب"، "ابن جنى".
232. مفرح السيد "شاعر الريف السعودي" لقب أطلقته عليه مجلة المنهل.
233. مناحي ضاوي القثامي "أبو سامي".
234. منصور الحازمي "شيخ النقاد الأكاديميين" أطلقه عليه عاصم حمدان.
235. منصور عثمان "ثرثار".
236. ناهد باشطح "الضمير المستتر".
237. نوال إبراهيم السقاف "نيازي إبراهيم".
238. هاشم عبده هاشم "المندوب المتجول"، "هاشم".
239. هاشم يوسف زواوي "أبو صفوان".
240. هدى فهد المعجل "نجدية سدير".
241. هلدا إسماعيل سجيني "ميلاد".
242. هناء الغامدي "هناء حجازي.
243. هيا العريني "غيداء المنفى"، "غجرية الريف".
244. يحيى سبعي "ريان مطر"، السيَّاب".
245. يحيى محمود بن جنيد "الساعاتي".
246. يعقوب محمد إسحاق "بابا يعقوب".
247. يوسف الشيخ يعقوب "فتى الخليج"، فتى الخليج العربي"، "ي.ي".
248. يوسف عبد اللطيف بوسعد "سمير النديم.
249. يوسف الكويليت "ي.ك".
250. يوسف ياسين "قارئ".

* * *

وفيما يلي بيان بما استطعت جمعه من أسماء مستعارة لبعض الشعراء الشعبيين والفنانين "مع حفظ الألقاب":

247. إبراهيم محمد السغيص "محمد المغيص".
248. أحمد الهذيل "العم درعان".

249. بدر بن عبد المحسن بن عبد العزيز "البدر".
250. حسن دردير "مشقاص".
251. حسين عمر عثمان الصامطي "حسين عمر".
252. حمد بن عبدالرحمن الدعيج "نديم كميت".
253. خالد عبد الرحمن علي الودعاني الدوسري "خالد عبد الرحمن"، "مخاوي الليل".
254. خالد بن فيصل بن سعد "الغريب".
255. خالد بن فيصل بن عبد العزيز "دايم السف".
256. راشد بن جعيثن "متوهق"، "أبو الشمقمق".
257. راشد عايد ناور القايدي "راشد الفارس".
258. سامي عبد الله محمد إحسان "سامي إحسان".
259. سعد خضر "فرج الله".
260. سعد بن سعود بن محمد "منادي".
261. سعود سالم عبد الله عبد السلام "سعود سالم".
262. صالح علي محسن الشهري "صالح الشهري".
263. صالح محمد سبأ "صالح الشادي".
264. صلاح جلال "رادار".
265. ضياء خوجة "ضياء جميل خوجة".
266. طارق عبد الحكيم عبد الكريم "طارق عبد الحكيم".
267. طلال الرشيد "العطيب".
268. طلال عبد الشيخ بن أحمد بن جعفر الجابري "طلال مداح".
269. طلال عبد العزيز الرشيد "الملتاع".
270. طلال محمد باغر "طلال باغر".
271. عبد الرحمن عبد الله أحمد الغامدي "عبد الرحمن حجازي".
272. عبد الرحمن مطرف آل مطرف "أبو غالي".

273. عبد العزيز الحماد "أبو سعود الحمادي".
274. عبد العزيز بن سعود بن محمد "السامر".
275. عبد العزيز صدقة حامد أبو مجرد آل مجرد النجيمي "عبد العزيز النجيمي".
276. عبد العزيز بن هزاع المعلق "عبد العزيز الهزاع"، "أم حديجان".
277. عبد الله الثويني "الولهان".
278. عبد الله السدحان "أبو مساعد".
279. عبد الله محمد جوهر "عبادي الجوهر"، "أخطبوط العود"، أطلقه عليه طلال مداح.
280. عبد الله محمد رشاد عبد الغني "عبد الله رشاد".
281. عبد المجيد عبد الله أحمد مطهر آل عبد الله "عبد المجيد عبد الله".
282. علي عبد الكريم قمصاني "علي عبد الكريم".
283. عمر عبد القادر العامودي "سراج عمر".
284. عمر نوح "عمر كدرس".
285. عيسى صالح صقر "رابح صقر".
286. غازي علي باجراده "غازي علي".
287. فتحية محمد "توحه".
288. فهد بن سعيد "وحيد الجزيرة"، "فتى الوادي".
289. لطفي زيني "تحفه".
290. ليندا عبدالله ابراهيم العجاجي "هتان".
291. ماجدة الدهام "موجة شمال".
292. محمد بن إبراهيم البراهيم "الوافي".
293. محمد حمزة المدني "محمد حمزة".
294. محمد ضاحي العتيبي "المشتاق".
295. محمد بن عبد العزيز آل سعود "فالح".

296. محمد عبده عثمان مرزوق آل دهل العسيري "محمد عبده".
297. محمد العتيق "مزعل فرحان".
298. محمد المفرح "أبو مسامح".
299. مزدلفة عبدالله "عاشقة السهر".
300. مها محمد السديري "غيوض".
301. نواف بن فيصل بن فهد "أسير الشوق".
302. نورية بنت مطلق العتيبي "وهج الامل".
303. هيفاء محمد السديري "همس".
304. ياسين حسين عبد الرحمن سمكري "ياسين سمكري".
305. عيسى الناصر "فتى رحيمه".

الفصل الخامس

الرقابة

في عصر الفضائيات والإنترنت

مما لا شك فيه أن ظهور الإنترنت كأحد أهم ما توصلت إليه تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، قد أحدثت ثورة وانقلاباً في عالم الرقابة بما تتسم به من تلاشي الحدود والقيود، ولم تلبث الحكومات العربية أن تتواءم مع قضايا الفضائيات التي أكد بعض المختصين أن مشاهدي التليفزيون في بعض الدول العربية يهربون إلى الفضائيات للتعرف على ما يدور خارج وداخل الوطن أيضاً. وظل هاجس انهيار الأنظمة الشيوعية في شرق أوروبا الذي لعبت فيه الفضائيات دوراً مهماً يطارد قادة هذه الدول فهم لا يرغبون في حصول شعوبهم على المعلومات، ويعملون للحد من تدفق المعلومات إلى بلادهم سواء بالقوة أو باستخدام وسائل أكثر اعتدالاً، فمثلاً وضعت بعض الدول حظراً كاملاً على أطباق استقبال الأقمار الصناعية بحجة أن الوسائل الإعلامية الجديدة، قد تجعل بلادهم عرضة للثقافات الغربية الفاسدة وغير الأخلاقية بما تحويه هذه الثقافات من عري وعنف، وبالنظر إلى الواقع نجد استحالة تطبيق ذلك(72).

وعندما ظهر الإنترنت ارتفعت المخاوف لأولئك الذين يرغبون في الحد من تدفق المعلومات لبلادهم لأنها تعد بمثابة منتدى قوي وإيجابي لحرية التعبير، إنها مكان يستطيع فيه أي فرد أن يتمكن من أن يصل صوته إلى أبعد مما قد تتيحه أية وسيلة أخرى، إلى جانب المعلومات التي

---

(72) د. شريف درويش اللبان، حرية التعبير والرقابة، مرجع سابق.

يحصل عليها وبسهولة في أي مجال، وعن أي دولة حسبما يشاء ووقتما يشاء، مما أربك حسابات الرقيب التقليدي الذي وقف عاجزاً عن هذا الكم الهائل من المعلومات وعدم القدرة على التعامل معها. وماذا عن الرقابة في عصر الإنترنت، وكيف تعامل الرقيب مع هذه التكنولوجيا(73).

يرى الدكتور علي القرني رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية للإعلام والاتصال وأستاذ الإعلام بجامعة الملك سعود بأن مفهوم الرقابة الذي اعتدنا عليه في الماضي، والذي يتمثل في ما يمكن تسميته بالرقابة السلبية بنزع صفحة في مجلة أو تحبير موضوع في صحيفة أو سحب عدد من مطبوعة أو رفض دخول كتاب من منفذ حدودي كلها بدأت تتهاوى أمام تقنيات الإنترنت والاتصالات الحديثة. ومن المستوجب اليوم أن نبدأ مرحلة جديدة من التحصين الذاتي للأفراد وخصوصاً الشباب من أجل أن يقوم كل واحد منهم بدور الرقيب الذي يقف أمام المضامين الشاذة والأطروحات الغربية والقيم المستوردة، وهذا تحدٍ كبير يحتاج إلى تضافر كل مؤسسات المجتمع الدينية والتعليمية والثقافية والإعلامية حتى يمكن أن نتحرك جميعاً في إيجاد وعي مجتمعي شامل(74).

ويشترك معه في نفس الرأي د. تركي العيار أستاذ الإعلام المساعد بجامعة الملك سعود قائلاً: ".. بالتأكيد الإنترنت والثورة التقنية الهائلة والسريعة والمتعددة لها تأثيرها الواضح والفعال في شكل وأسلوب الرقابة في مهمة الرقيب أيضاً التي أصبحت مسؤوليته مضاعفة وصعبة، فالرقابة في كل هذه المعطيات باتت في حالة من الضعف والهوان الشديد الذي

---

(73) عصام نصر سليم، حدود حرية الرأي عبر الإنترنت، المؤتمر العلمي السنوي السابع، الإعلام وحقوق الإنسان، الجزء الثاني، مايو 2001م، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

(74) جريدة الرياض، تحقيق حول سقف الرقابة ومواصفات الرقيب في ظل الإنترنت بتاريخ 1424/11/26هـ الموافق 2003/3/29م.

يصل إلى درجة التلاشي لعهم قدرتها ولعجزها شبه التام على السيطرة على ما تقدمه كافة وسائل الإعلام وقنوات المعرفة الأخرى وبالتالي الحد من فعاليتها وتأثيرها، فكلما تعددت قنوات الاتصال وروافد المعرفة المختلفة، وتطورت التقنية صعب وتعقد موقف ودور الرقابة التي أجبرتها هذه التكنولوجيا - على ضعف تأثيرها وقدراتها- على مواجهة هذا الكم الضخم من المعلومات(75).

وأكد الناقد السعودي محمد العباس - في التحقيق ذاته - أنه لا يمكن تحدي ثورات الوسائل الإعلامية والاتصالية، ومهما تغيرت أنظمة الرقابة فلن يكون بمقدورنا مجاراة الانفجار المعلوماتي الذي يسم عصرنا والتكيف مع المستحدث ليس الحل الأمثل، بل الاستجابة المنفتحة لمتطلبات العصر فالتاريخ لا ينتظر أحداً، وأعتقد أن المسألة أكبر من مهمة تعقيم الآخرين بالحجر على ما يدخل بيوتهم بل هي معركة حقوقية ضد الآراء البالية التي تمارس نفي الإنسان عن آدميته بتجريمه على اعتقاداته، إذا فالمسألة ليست رقابة على كتاب، وبرنامج تليفزيوني يأتي من الخارج، بل إشكالية تحدث بين قوى متضادة فريق يريد تحقيق آدميته بتأكيده على حرية الاعتقاد، والرأي وتلقي ما أمكن من معارف ومن أي جهة كانت، وفريق يعتقد أن من حقه منع الفكرة من الاستتباب أو الوصول إلى من يريدها(76).

وقد أغرى الانفجار الإخباري والمعلوماتي على شبكة الإنترنت الحكومات سواء في الدول المتقدمة أو النامية الحرة سياسياً أو غير الحرة، بأن تقوم بوضع قيود على مضمون الإنترنت، فالرقباء يتتبعون كل تكنولوجيا اتصالية جديدة منذ اختراع جوتنبرج للحروف المتحركة في القرن الخامس عشر. ورغم أننا نعيش عصر العولمة والتدفق الحر

---

(75) جريدة الرياض، مرجع سابق.

(76) جريدة الرياض، مرجع سابق.

للمعلومات إلا أن ذلك لم ينه عصر الرقابة على المعلومات فلكل عصر أدواته في الرقابة، ففي عصر التدفق الإلكتروني للمعلومات يظهر مفهوم جديد للرقابة، حيث يمكن باستخدام تكنولوجيا متطورة تعديل مسار المعلومات أو حجبها أو التلاعب بها دون معرفة مصادر هذه العمليات(77). وفي يناير 2000م توصل مسح أجرته منظمة "بيت الحرية" أن حوالي ثلثي الدول (63%) تفرض قيوداً على الصحفيين في وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية وثمة (80%) كل من سكان العالم يعيشون في دول تتمتع بصحافة أقل من أن تكون صحافة حرة.

وقد بدأت أولى محاولات الرقابة على الإنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1995م عند تقديم مشروع القانون الفيدرالي للياقة والاتصالات الذي يجرم الاتصال المباشر، والذي يمكن أن يوصف بأنه فاحش أو خليع أو داعر أو بذيء أو غير لائق ويستهدف مضايقة أو تهديد أو التحرش بشخص آخر، وذلك إذا كان المستقبل يبلغ عمره أقل من 18 عاماً.

وفي 15 ديسمبر 2000م أقر الكونجرس الأمريكي قانون حماية الأطفال من الإنترنت وبمقتضى هذا القانون فإن المدارس والمكتبات التي تتلقى دعماً فيدرالياً لتسهيل الوصول لشبكة الإنترنت ملزمة بتركيب برنامج لترشيح وإعاقة المحتوى، ويهدف القانون إلى حماية الأطفال من مواد الإنترنت الضارة بالنسبة للقصر وحماية المراهقين(78).

وفي أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001م على مدينتي نيويورك وواشنطن تم تقديم قانون عرف باسم "تقديم الوسائل المناسبة

---

(77) د. شريف درويش اللبان، تكنولوجيا الاتصال – المخاطر والتحديات، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000.

(78) د. شريف درويش اللبان: حرية التعبير والرقابة، مرجع سابق.

والمطلوبة لاعتراض وإعاقة الإرهاب" إلى مجلس النواب، وتـم الموافقـة عليه وعُرف باسم قانون مكافحة الإرهاب، ويسمح هذا القانون للـسلطات القانونية والمخابرات اعتقال المهاجرين والقبض على المشتبه فيهم وتجميد حسابات البنوك والأرصدة المالية للمنظمات الإرهابية إلى جانب اعتقـال أي مهاجر له صلة بأي عمل من الأعمال الإرهابية، ويعتبر القـانون أي هجوم على الكمبيوتر على أنه هجوم إرهابي.

أما بالنسبة للإنترنت في الدول العربية فتعد هـذه المنطقـة مـن أقـل المناطق استخداماً للإنترنت فقد بلغ عدد المستخدمين للإنترنت فـي العـالم العربي حوالى 12 مليون مستخدم في حين وصل عدد مستخدمي الإنترنـت في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها حوالي 120 مليون مستخدم(79).

ومثلما هو الحال مـع المحطـات التليفزيونيـة الفـضائية، اتخـذت الحكومات في المنطقة العربية مجموعة من الإجراءات للـسيطرة علـى شبكة الإنترنت، وتعد المملكة العربية السعودية من أكثر الدول تشدداً فـي التعامل مع الشبكة، وقد أثبتت بعض الدول وسائل متعددة للحد من تـدفق المعلومات مباشرة من الشبكة مثل الـيمن والمملكـة العربيـة الـسعودية والإمارات التي تفرض رقابة من خلال أجهزة كمبيوتر رئيـسية تملكهـا الدولة وتمر عليها محتويات الويب، وهـي رسـائل يـتم وضـعها بـين المستخدم النهائي والإنترنت من أجل ترشيح وإعاقة مضمون معين.

وقد مضت المملكة العربية السعودية إلى أبعد من ذلك في تحديد مجال البيانات التي يرغب في إبعادها عن الإنترنت، فقد أصدر مجلـس الـوزراء السعودي مرسوماً يلزم الشركات المقدمة للخدمة بالإحجام عن ممارسة أيـة

---

(79) د. سليمان صالح، مستقبل الصحافة المطبوعة في ضوء تطور تكنولوجيا الاتصال، المجلـة المصرية لبحوث الإعلام، أكتوبر 2000م، جامعة القاهرة - كلية الإعلام.

أنشطة تنتهك القيم الاجتماعية والثقافية والسياسية والإعلامية والاقتصادية للمملكة العربية السعودية.

وقد كثر الحديث مؤخراً عن حجب بعض المواقع "الصحف الإلكترونية" في المملكة مما حمل بعض الكتاب إلى الكتابة عن ذلك مثل ما كتبه د. عبد الرحمن الحبيب(80). بعنوان "حجب المواقع" يقول: "ألا يعد حجب مواقع الإنترنت غير الإباحية مساً بحرية التعبير سواء للمراسل أو المتلقي، أليس المستخدم البالغ العاقل مسؤولاً عن نفسه، كما أن المواقع الثقافية والإخبارية غالباً لا يرتادها إلا من لهم إطلاع واهتمامات جادة وقدرة تمحيصية أو حصانة ذاتية، فالرقيب الذاتي يشكل الضمانة المثلى للمتوجسين ريبة من انحراف المجتمع أو الفوضى الفكرية، فلا مبرر لفرض الوصاية عليهم أو استغبائهم".

وكثيراً ما تتوخى الجهة الحاجبة الحرص على سلامة محتويات الموقع وتوافقاً مع توجهات معينة أكثر من احترامها للحقيقة أو لحق التعبير والاختلاف، مما يحصر الحقائق ويقلص المساحة الثقافية، ويضيق الآفاق الذهنية وفقاً لما يراه الحاجبون مثلاً حجب مواقع فكرية أو إخبارية جعلنا نرى الفكرة أو الخبر من وجهة نظر تناسب الحاجب التي قد يثبت خطؤها بعد فترة تطول أو تقصر، إضافة إلى أن ذلك يعني حجب جزء من الثقافة والعلوم فيزيد تأخرنا عن أمم لا تحجب المعلومات أو الأفكار عن شعوبها.

وللأسف يجري الحجب بطريقة غير منصفة فلا يتم إبلاغ المشرفين على المواقع، بل يتم الحجب فجأة دون إخطار أو إنذار، كما أن الحجب لا يتم وفق قواعد ضابطة أو معايير واضحة ومحددة، وذلك كما بينت دراسة لجامعة هارفرد "كلية الحقوق" وبموافقة وحدة الإنترنت بمدينة الملك عبد العزيز، فمن عينة مقدارها 64557 موقعاً وجد أن 2038 موقعاً حجبتها

---

(80) جريدة "الجزيرة"، السعودية بتاريخ الاثنين 1424/3/4هـ الموافق 2003/5/5م.

المدينة، ونسبة كبيرة منها غير إباحية، منها الفكري والكوميدي! وقد أوضحت الدراسة أن هناك معايير مطاطة لتحديد المواقع التي يتم حجبها، كما توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من أن نظام الحجب الحالي فعال نسبياً فإن حوالي 14% من المواقع الإباحية لم تحجب، وأن هناك العديد من المستخدمين يمنكهم تخطي الحجب بأساليب متنوعة.

لذا توصلت دراسات "مجلس الأبحاث الأمريكي الوطني عن البدراني" إلى نتيجة مفادها أنه مهما عظمت قدرة برامج فلترة المعلومات على التقليل من خطورة محتويات الإنترنت فإنها لا تكفي. ورأت أنه إذا أردنا حماية غير البالغين من المواد الإباحية أو السيئة فان أفضل جانب للحماية هو تكثيف التوعية بخطورة هذه المواد، يلي ذلك أخذ المزيد من الإجراءات الأخرى، وأهمها محاصرة نشر مثل تلك المحتويات، وتتفق هذه الدراسة مع دراسة أخرى نشرت على شبكة الإنترنت منذ عدة أشهر وأكدت أن برامج الفلترة الخاصة بمنع وحجب المواد السيئة لا تقوم في الحقيقة إلا بمنع ما بين 20إلى 30% من المحتويات السيئة على شبكة الإنترنت الدولية. وإذا علمنا أن المملكة تعد أكبر دولة عربية مستخدمة للإنترنت، ومن المتوقع أن يصل عدد المستخدمين فيها بعد سنتين إلى حوالي 4.5 مليون نسمة سندرك أن عملية الحجب تحتاج إلى ضبط وتنظيم، فينبغي أن تحترم الحقوق ويسود النظام في هذه المجالات.

أما حجب مواقع معينة بدعوى التجاوزات أو التهجم على الآخرين، فإذا كانت هذه المواقع محلية يمكن مقاضاتها وفقاً للتشريعات المحلية إذا كان التهجم فعلاً يقع تحت طائلة القذف، أما إذا كان الموقع خارجياً فيمكن إبلاغ وتحذير الموقع وإتباع التشريعات الدولية بهذا الخصوص، فهناك العديد من العقوبات مثل الغرامات والجزاءات الأخرى بحيث يكون الحجب آخرها.

أخيراً، ألا ينبغي أن يصرف الجهد على حجب المواقع فقط بحيث تنحصر قائمة الممنوعات عليها فهناك نسبة كبيرة كما أوضحت الدراسات من المواقع الإباحية لم تحجب، وهذه النسبة تغري مزيداً من الشباب في التوجه إليها والتركز عليها بدافع الفضول كباعث إضافي.

ويختتم الحبيب مقاله بـ: "لقد أصبح العالم مفتوحاً على بعضه، ما يغطيه الحاجبون عنا نتلقفه مباشرة بالصوت والصورة الوهاجة عبر الفضائيات وعبر اختراقات للإنترنت، كل ما هنالك مزيد من مبالغ تهدر وجهد يبعثر وإضاعة لوقت الحاجبين والمحجوب عنهم".

وعلى أية حال فإنه رغم الجهود المبذولة من قبل بعض الدول لفرض الرقابة على الإنترنت، فإن هذه الشبكة تعد أكبر التحديات التي تواجه الرقيب على الإطلاق، فالفضاء التخييلي في كل مكان، ولكن لا توجد له مقار ثابتة في أي مكان، فلا تستطيع أي حكومة أن تسيطر على رسالة تم إنتاجها في دولة أخرى، من هنا يتسع الباب أمام حرية الرأي والتعبير أمام المواطن للإطلاع على ما لا تستطيع صحف بلاده نشره إلى جانب إمكانية قراءة الصحف التي ألغيت أو توقفها، أو عدم السماح لها بالدخول للدولة، وذلك عن طريق موقعها على شبكة الإنترنت.

وثائق... وثائق... وثائق

الجزيرة

مجلة أدبية اجتماعية

عبد الله بن خميس

العدد الأول | ذو القعدة ١٣٧٩ هـ - ابريل ١٩٦٠ م | السنة الأولى

ربنــــا عليك توكلنــــا..

العـدد الأول	محرم ١٣٧٥
	سبتمبر ١٩٥٥

الإشعاع

مجلة شهرية أدبية اجتماعية

التوباد

فصيلة تعنى بالأدب والفكر والثقافة.

تصدر عن الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون.

المجلد الأول العدد (٢) ، (٣) رجب ١٤٠٨هـ ابريل ١٩٨٨م.

وثائق... وثائق... وثائق

ملوك ورؤساء الدول العربية يتخذون اجرآت إيجابية ضد مطامع الاستعمار

أخبار الظهران

هل تتخلى الدول الاسلامية عن حلف بغداد الـذى يربطها بانجلترا المعتدية

الخليج العربي

أسبوعيات

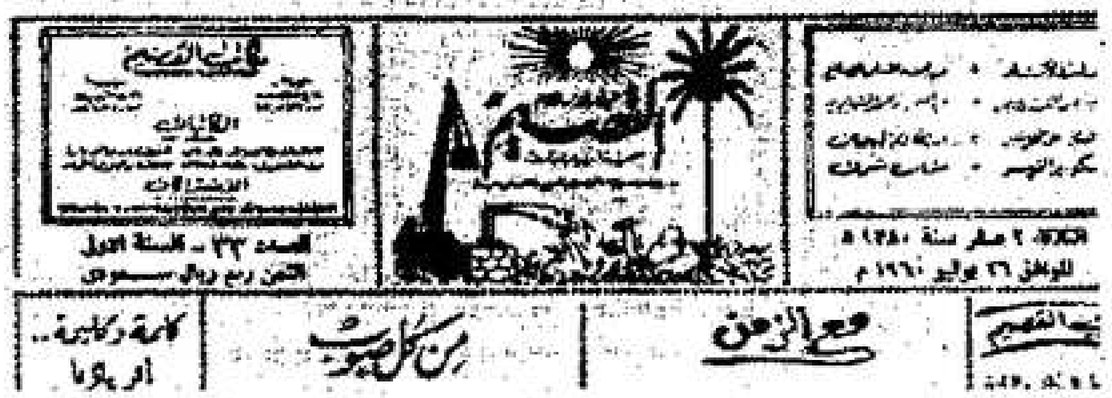
القصيم

العدد ٣٣ - السنة الاولى

مع الزمن

من كل صوب

كلمة وكلمة.. أو ربما

بسم الله الرحمن الرحيم

اليمامة

صحيفة أسبوعية جامعة

الاشتراكات

الاعلانات

المخابرات باسم

حمد الجاسر

العدد ١٩٩ الاحد ٦ جمادى الثانية ١٣٧٩هـ الموافق ٦ ديسمبر ١٩٥٩م السنة السابعة

وثائق... وثائق... وثائق

الأضواء تنفرد بنشر كلمة جلالة الملك المعظم التي تفضل بتوجيهها لضباط الجيش في الكلية العربية

الاشتراكات

الإعلانات

الأضواء

ثقافية - أدبية - إجتماعية

١٦ صفحة

٦ قروش

العدد ٨٧ الثلاثاء ٢٦ جمادى الآخرة ١٣٧٨ هـ - الموافق ٦ يناير ١٩٥٩ م السنة الثانية

السنة الأولى

الموافق ٢ نيسان ١٩٥٠

حكمة الأسبوع

جريدة أسبوعية جامعة

الاشتراكات

الموافق ٢٢ يوليو ١٩٢٤ العدد ١٧

صوت الحجاز

عنوان المراسلات

وثائق... وثائق... وثائق

شظايا
في الفكر والتنمية والوطن

أسامة عبدالرحمن

وحدة الدراسات

دار الخليج

الشارقة ٢٠٠١

معهد الدراسات العربية العالية

٨١٠,٩٩٥٣١
ع ١٩٧ ت

التيارات الأدبية الحديثة
في
قلب الجزيرة العربية

محاضرات ألقاها
الأستاذ
عبد الله عبد الجبار
على طلبة قسم الدراسات الأدبية واللغوية

محمد علي مغربي

أعلام الحجاز
في القرن الرابع عشر للهجرة

وثائق... وثائق... وثائق

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
هيئة التحقيق والادعاء العام
فرع منطقة الرياض
مكتب الرئيس

الرقم:
التاريخ:
المشفوعات:

قسم الأنظمة والتعليمات

تعميم لكافة مراكز الفرع

الموضوع: معاملة ما ينشر في الصحافة
من مواضيع لا تخدم المصلحة العامة

سعادة/

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وردنا تعميم صاحب السمو الملكي أمير منطقة الرياض البرقي رقم ٢٦٨٩ في وتاريخ ١٩/١/١٤٢٠هـ المبني على تعميم صاحب السمو الملكي وزير الداخلية رقم ٢/١١٦٥ وتاريخ ١٢/١/١٤٢٠هـ الآتي نصه.

(لوحظ أن الدوائر الأمنية تحيل بعض أصحاب مواضيع نشرت في الصحافة إلى المحاكم الشرعية وهذا مخالف لنظام الصحافة والمطبوعات (فلسك) نود معاملة ما ينشر في الصحافة من مواضيع لا تخدم المصلحة العامة وفقاً لنظام المؤسسات الصحفية الأهلية الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٦٢ ونظام المطبوعات م/١٧) انتهى.

ورغب سموه الكريم اعتماد انفاذه.

آمل الاطلاع وإنفاذ موجبه

ولكم تحياتنا ...

رئيس فرع هيئة التحقيق والادعاء العام
بمنطقة الرياض

محمد بن إبراهيم ...

ص/٦٢

التصنيف: إعلام (الإذاعة والسينما والفيديو والصحف والمطبوعات)

(... ومجلات الصحافة)

محاكم (... الدعاوى)

١١٦/٦ج

ص/ للكتبة

ص/ للقسم الأنظمة والتعليمات مع الأصل.

ص/ لهيئة الادعاء العام والمحكمة المستعجلة

ص/ لمكتب التنسيق والاتصال بالإمارة.

ص/ للصادر العام لتسجيل القيد رقم ٨..٣٦ في ٢٠ / ١ / ١٤٢٠هـ

المـــراجـــع

أولاً- الكتب:

1- محمد علي مغربي: أعلام الحجاز في القرن الرابع عشر والخامس عشر، ج4.

2- عبد الله عبد الجبار: "التيارات الأدبية في قلب الجزيرة العربية" معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، ط 1، 1959، القاهرة.

3- محمد القشعمي: البدايات الصحفية في المملكة العربية السعودية - المنطقة الشرقية، ط1، 2000.

4- أنظمة المطبوعات.

5- يوسف محمد قاسم: ضوابط الإعلام في الشريعة وأنظمة المملكة العربية السعودية، جامعة الرياض 1399هـ/1979م.

6- حسناء محمود محجوب: الرقابة على الإنتاج الفكري في مصر منذ ظهورها وحتى الآن، دار العربي للنشر والتوزيع - القاهرة، 1998م.

7- خليل صابات: الصحافة رسالة واستعداد، دار المعارف، القاهرة 1967م.

8- عماد عبد الحميد النجار: الوسيط في تشريعات الصحافة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1985.

9- عبد الله النجار: التعسف في استعمال حق النشر، دراسة فقهية مقارنة - دار النهضة العربية 1995م.

10- خليل صابات: وسائل الاتصال - نشأتها وتطورها، ط3، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1987م.

11- حسن عماد مكاوي: أخلاقيات العمل الإعلامي - دراسة مقارنة، الدار المصرية اللبنانية، 1994م.

12- مجمع اللغة العربية: معجم ألفاظ القرآن الكريم، القاهرة 1973.

13- أحمد محمد الشامي: سيد حسن، المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات، الرياض، دار المريخ 1988.

14- ليلى عبد المجيد: تشريعات الصحافة في الوطن العربي، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001م.

15- راسم الجمال: الاتصال والإعلام في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1991م.

16- فاروق أبو زيد: النظم الصحفية في الوطن العربي، القاهرة، عالم الكتب، 1986.

17- جمهورية مصر العربية: القانون رقم (148) السنة 1980 بشأن سلطة الصحافة - القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات.

18- المملكة العربية السعودية: نظام المطبوعات والنشر الصادر بتاريخ 1402/6/30هـ والمتوج بالمرسوم الملكي رقم م/17 بتاريخ 1402/4/13هـ.

19- دولة لبنان: المرسوم الاشتراعي رقم (104)، بتاريخ 1977/6/30، بيروت، وزارة الإعلام.

20- دولة قطر: قانون المطبوعات والنشر رقم (8) لسنة 1979، الدوحة، وزارة الإعلام.

21- محمد عبد الله الوعيل: شهود هذا العصر، ج2، 1421هـ/2000م.

22- عبد الكريم الجهيمان: مذكرات وذكريات من حياتي، ط1، 1415هـ/1995م.

23- جمال البنا: رسالة إلى الدعوات الإسلامية، دار الفكر الإسلامي، القاهرة، 1412هـ/1991م، ص236.

24- منصور إبراهيم الحازمي: معجم المصادر الصحفية، صحيفة أم القرى، جامعة الملك سعود، ط1، 1412هـ /1991م.

25- يوسف أسعد داغر: معجم الأسماء المستعارة وأصحابها، مكتبة لبنان، ط 1، 1982م.

26- محسن جمال الدين: الأسماء والتوقيعات المستعارة في الأدب العربي، 1389هـ/1969م.

27- الموسوعة العربية العالمية: الرياض، ط1، 1416هـ/1996م.

28- شريف درويش اللبان: حرية التعبير والرقابة، مجلة بحوث الرأي العلم، يناير 2001م، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

29- شريف درويش اللبان: تكنولوجيا الاتصال، المخاطر والتحديات، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000.

30- عصام نصر سليم: حدود حرية الرأي عبر الإنترنت، المؤتمر العلمي السنوي السابع "الإعلام وحقوق الإنسان"، ج2، مايو 2001م، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

31- سليمان صالح: مستقبل الصحافة المطبوعة في ضوء تطور تكنولوجيا الاتصال، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، أكتوبر 2000، جامعة القاهرة، كلية الإعلام.

32- تركي الحمد: عفواً أيها القانون، مجلة الإعلام والاتصالات: العدد العاشر: ربيع الآخر، 1420هـ/يوليو 1999م.

33- أسامة عبد الرحمن: شظايا في الفكر والتنمية والوطن، وحدة الدراسات، دار الخليج بالشارقة، الإمارات، 2002م.

34- ياسر محمد سعيد: مثقفون وأمير.. الشورى والباب المفتوح، مطابع الأهرام، مصر.

35- معجم الأسماء المستعارة وأصحابها، يوسف أسعد داغر، مكتبة لبنان، ط1، 1982.

36- النقد الأدبي في المملكة العربية السعودية، نشأته واتجاهاته، سلطان القحطاني، نادي الطائف الأدبي، ط1، 1424هـ/2003م.

37- الأسماء المستعارة في الأدب، المملكة العربية السعودية نموذجاً-

دراسة ومعجم (1/6، حسين بافقيه، جريدة الرياض 1421/4/2هـ).
38- معجم الكتاب والمؤلفين، الدائرة للإعلام، ط 2، 1413هـ.
39- المقالة في الأدب السعودي الحديث من سنة 1343هـ- 1400 هـ، ج1، محمد عبد الله العوين، 1412هـ/1992م، ط1.
40- ألقاب الشعراء، بشار بكور، دار الفكر المعاصر، بيروت 1999م، ط1.
41- هم وأنا - تاريخ وذاكرة المشاهير، علي فقندش، ج3 - 1 ط1- 1422هـ/2001م.

ثانياً - الصحف والدوريات:

1- صحيفة صوت الحجاز: 1350/11/2هـ، 1932/4/4م.
2- صحيفة "الأضواء" 1378/6/25هـ، 1959/1/6م.
3- جريدة أم القرى.
4- مجلة العرب ج7، محرم/ صفر 1403هـ، نوفمبر/ ديسمبر 1982م.
5- مجلة الجزيرة.
6- صحيفة الفجر الجديد.
7- صحيفة الخليج العربي.
8- مجلة الإشعاع.
9- مجلة اقرأ العدد (302) في1401/2/18هـ، 25/ديسمبر/1980م.
10- المجلة العربية، صفر 1424هـ.
11- جريدة الرياض، 26 محرم 1424، 2003/3/29م.
12- جريد ة الوطن: 1424/1/15هـ 2003/3/18م.
13- جريدة الجزيرة: 1424/1/10هـ، 2003/3/13م.
14- جريدة الشرق الأوسط.
15- جريدة عكاظ 1423/10/26هـ.
16- ملحق الأربعاء "جريدة المدينة" 2003/3/9م، 1424/1/11هـ.
17- قافلة الزيت، عبد اللطيف الأرناؤوط. ذو الحجة 1424هـ.

كل كاتب في أي بلاد عربية، يحمل بين جنبيه ثلة من الرقباء على الكلمة. هذه الثلة المدججة ليست من صنع اليوم فقط، بل هي (تاريخية) متوارثة منذ القرون الأولى. لذا فهو – أي الكاتب – يحتاج إلى إقامة حراس على مايقول لهدف قمعه. يكفيه ما انغرس في داخله تاريخيا.

محمد العلي

دار الكنوز الأدبية
بيروت - لبنان - تلفاكس: ٧٣٩٦٩٦ / ٠١
ص . ب: ٧٢٢٦ / ١١